

الشنافس الدولى فى شرق إفريقيا

تأليف

الدكتور حبلان بحى

دكتوراه الدولة فى التاريخ الحديث والمعاصر
مدرس بمعهد الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة

دار المعرفه

المنافس الدولي
في شرق إفريقيا

الطبعة الأولى — مارس ١٩٥٩

جميع الحقوق محفوظة للناس

التنافس الدولى فى شرق إفريقيا

تأليف

الدكتور حبلان بحى

دكتوراه الدولة فى التاريخ الحديث والمعاصر
مدرس بمعهد الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة

دار المعارف

شركة ذات مسؤولية محدودة
١٥ شارع صبرى أبو علم بالقاهرة
تليفون ٥٨٥٠٥ - سجل تجارى ٩٩٠٦٨

مقدمة

يعتبر تاريخ التنافس الدولي في شرق أفريقية صفحة فريدة في تاريخ تدخل الدول الأوروبية الاستعمارية في شئون هذه القارة ، إذ أنه يبين الخطوات والوسائل التي اتبعتها هذه الدول في سبيل إخضاع المناطق الأفريقية لسيطرتها تمهيداً لاستغلالها اقتصادياً وبشرياً واستراتيجياً في خدمة مصالحها الإمبريالية والرأسمالية الاستغلالية .

ولقد لاحظت بعد تخصصي في الدراسات الأفريقية خلو المكتبة العربية من الكتب والمراجع التي تشرح أساليب الدول الاستعمارية في إخضاع قارتنا لنفوذها وسلطانها ، وكان هذا أكبر حافز لي على إخراج هذا الكتاب محاولة للمشاركة في سد هذا النقص ، وخدمة لتاريخ هذه القارة في فترة كفاحها لاستعادة حقوقها المهضومة والمغتصبة . وكما قاسينا من جهلنا حتى بشئونا ومن اعتمادنا في محاولة فهمها على ما كتبه الأوروبيون ، وكثير منهم من المغرضين الذين لا يسمح لهم شعورهم بقوميتهم بنقد أعمال دولهم ، أو بفهم الرجل الأفريقي فهما صحيحاً منصفاً . وتعاون القانون الدولي مع عدد من رجال التاريخ في هضم حق إفريقية وفي الاحتفاظ بكل حق للدول الأوروبية الاستعمارية — تلك الدول التي وضعت هذا القانون وحكمت به ونفذته لمصلحتها ثم تلاعبت به لإخضاع غيرها لسيطرتها ثم حكمها

واستغلالها وكان هذا دافعا جديداً يلزمني بالكتابة في الموضوعات التي أرى أن كتابتي فيها تشارك في إنصاف المظلوم .

وقد اخترت لموضوع هذا الكتاب الإقليم الممتد من مستعمرة موزمبيق في الجنوب إلى بلاد الصومال في الشمال أي من رأس دجلادو إلى ورشيخ وهو الإقليم الذي خضع لسلطنة زنبار في أثناء القرن التاسع عشر — واخترت له الفترة الواقعة بين التدخل الإنجليزي لفصل هذا الإقليم عن مسقط وعمان وبين الاتفاق الإنجليزي الألماني لتقسيم هذا الإقليم ووضعهما تحت حمايتهما والبدء في استغلاله . ولقد اضطررت بطبيعة الحال إلى شرح الفترة السابقة وازدياد النفوذ البريطاني في هذه المنطقة والفترة التالية وربطها ببداية الاستعمار الإيطالي في الصومال .

وقسمت الكتاب إلى أبواب ثلاثة عرضت في الأول منها للعلاقات بين إنجلترا وشرق إفريقية — فتحدثت عن « صداقة » هذه الدولة ثم نفوذها وبداية الاستكشافات الجغرافية وموقف إنجلترا من اقتصاديات الإقليم تحت اسم محاربة تجارة الدقيق — ثم شرحت في الباب الثاني تنافس الدول في شرق إفريقية بادئاً بالمحاولة التي بدأتها مصر لتوحيد هذا الإقليم مع وادي النيل وإنشاء كتلة إفريقية تقف صفاً واحداً وتشترك في نفس الحياة وتسير في نفس الطريق . ثم تحدثت عن موقف إنجلترا من هذا المشروع الجريء وعملها على إبعاد المصريين عن هذه المناطق المطلة على المحيط الهندي ومحاولة التدخل لاستغلالها بشركات استعمارية تشبه تلك التي مهدت لاحتلال بريطانيا للهند . وشرحت تسابق الدول

الاستعمارية على استكشاف الأرضى الداخلية الموصلة إلى إقليم هضبة البحيرات
الاستوائية ومحاولة كل من هذه الدول سبق غيرها فى وضع أيديها على
مناطق متعددة فى هذا الإقليم ، وقلق إنجلترا نتيجة لهذا التسابق
خصوصاً وأن ألمانيا سارعت إلى النزول إلى الميدان فى وقت عصيب
للإمبراطورية البريطانية ، وأجبرتها على تقسيم شرق إفريقيا معها تمهيداً
لاستغلالها اقتصادياً وبشرىً واستراتيجياً فى خدمة مصالحها .

أما الباب الثالث والأخير فقد خصصته لنشاط إيطاليا فى الجزء
الشمالى من هذا الإقليم وهو الذى كتب عليه أن يكون النصف الجنوبى
من مستعمرة إيطاليا فى بلاد الصومال — فشرحت أهداف إيطاليا التى
سعت إلى الحصول على ميناء قسمايو رغبة فى ربط المناطق الواقعة إلى
شمالها مع بلاد الحبشة والإرتريا وتكوين إمبراطورية إيطالية فى شرق
إفريقية — وذكرت موقف إنجلترا من هذا المشروع ومشاركة إيطاليا
فى فرض الحصار البحرى على السواحل الإفريقية وموافقة إنجلترا على
إعطائها امتيازات فى البنادر وتحديد مناطق النفوذ بين الدولتين وتكوين
إحدى الشركات الإيطالية لاستغلال هذا الإقليم .

ذلك هو التحديد الإقليمى والزمنى للكتاب حاولت كتابته فى شكل
مبسّط يخدم القارئ العام الراغب فى معرفة قارته ولا يحرم الباحث الدارس
من مادة تصلح أساساً متيناً يبنى عليها غيرها دون خوف من انهيارها .
ولا يسعنى إلا أن أتقدم بشكرى إلى الأستاذ الدكتور حسن عثمان

أستاذى وأستاذ الدراسات الإفريقية الذى لولا تشجيعه لما خرج هذا
الكتاب — وإلى دار المعرفة والقائمين عليها الذين لا يضمنون بمجهود
فى سبيل خدمة العلم ونشر الحق ما

الدقى فى ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٩ .

م. ل. يحيى

الباب الأول

انجلترا وشرق أفريقيا

الفصل الأول

معنى الصداقة الإنجليزية

١ — سلطنة زنبار

تمكنت الدول الاستعمارية الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من وضع أيديها على الجزء الأكبر من منطقة وسط إفريقيا ، تلك المنطقة التي تعتمد من الصحراء إلى نهر الزمبيزي ، ولم يكن هذا العمل صعباً عليها سواء في غرب القارة أو شرقها ، لأنه لم يكن لشعوب تلك المنطقة في ذلك الوقت القوة اللازمة لمقاومة الضغط الاقتصادي والمسكرى للدول الاستعمارية . وكان الخطر الوحيد الذي يهدد الاستعماريين هو تنافسهم فيما بينهم على الأسلاب الإفريقية ، ذلك التنافس الذي كاد في بعض الأحيان أن يؤدي إلى حروب دولية ، واضطر الدول الأوروبية أن تحسب حساباً لحركاتها وتتذرع في بعض الأحيان بحقوق الرؤساء المحليين . وعلى أي حال فإن تقسيم القارة الإفريقية قد وقع بنفس الطريقة في المنطقة الغربية منها والمنطقة الشرقية ، وإذا كان الأوروبيون لم يجدوا إلا مقاومة الأهالي الإفريقيين في غرب القارة فقد كان عليهم أن يحسبوا حساب دولة عربية قائمة في شرق إفريقيا هي سلطنة زنبار .

كان السيد سعيد بن سلطان هو مؤسس هذه الدولة العربية في زنبار بعد أن استولى على السلطنة في مسقط في عام ١٨٠٦ . كان المحيط الهندي

مجهولاً بالنسبة للأوروبيين في ذلك الوقت رغم أن نشاط حكوماتهم كان واضحاً في تلك المياه . ولكن العرب والهنود كانوا يسكنون سواحل ذلك المحيط ويتاجرون بين أجزائه المختلفة منذ فجر التاريخ ، وأخذت الجاليات العربية تقيم على سواحل إفريقية الشرقية منذ أوائل القرن الثامن الميلادي ، وأنشأت عليها مدناً مزدهرة كانت كل منها تعتبر دولة قائمة بذاتها وإن ترابطت فيما بينها بروابط عدة . كانت هذه المدن تصدر المنتجات الإفريقية إلى بلاد العرب والفرس والهند ، وتستورد منها ما يلزمها من منتجات هذه البلاد . ولقد وقعت سواحل شرق إفريقية تحت حكم البرتغال في أثناء القرن السادس عشر مما تسبب في فقر كثير من العرب نتيجة لتحويل التجارة من أيديهم إلى أيدي الغربيين من ناحية ، ونتيجة لاهتمام البرتغاليين بتجارة الرقيق من ناحية أخرى . ولما أخذت الإمبراطورية البرتغالية في الضعف بعد قرن ونصف قرن تمكن العرب من الحصول على استقلالهم في شمال موزمبيق . ولقد ساعدتهم في هذه الحرب التحررية أئمة مسقط الذين كانوا يعتمدون على رجال بحر مدرّبين خبروا مياه المحيط الهندي على ظهور سفنهم منذ صغرهم . وكان هذا هو ما سمح لأئمة مسقط أن يصبحوا سادة شرق إفريقية وحماة ، وجعل مدن شرق القارة ترسل لهم نوعاً من الجزية مقابل حمايتهم لها . ومع مضي الزمن أخذ أئمة مسقط وسلطينها يلوحون بالسيادة على شرق إفريقية أمام تدخل الدول الأوروبية . ولم يحاول أهالي شرق إفريقية رفض هذه السيادة أو الثورة عليها ما دامت تحميهم وتحمي تجارتهم من خطر التدخل الأجنبي .

كانت هذه هي الطريقة التي توصل بها سعيد بن سلطان إلى أن يصبح سيداً على زنبار . وبعد أن أمضى النصف الأول من حياته يثبت دعائم حكمه في جنوب شرق بلاد العرب خصوصاً أمام خطر الوهابيين ، أمضى النصف الثاني في إقامة نظام سياسي واقتصادي جديد في شرق إفريقيا . ولقد تمكن بالسياسة وبالقوة من أن يخضع كل ساحل إفريقيا الشرقي لحكمه وذلك من وورشيخ إلى رأس دجادو . وعين حكماً في المدن الهامة وأيد كلا منهم ببعض جنود من جيشه ، ولكنه ترك لكل مدينة حرية تصريف أمورها في توافق مع المدن الأخرى ، ولم يتدخل إلا في حالة قيام ثورة مثلاً أو قيام حرب بين القبائل . واهتم الحكم بجمع الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات . وهكذا كانت سيادة سعيد تهدف إلى حماية هذه المدن من هجوم أية دولة أجنبية وتحرم في نفس الوقت على الأهالي الدخول في صلات مع هذه الدول بشكل يهدد وحدة الساحل الإفريقي واستقلاله .

وكان سكان شرق إفريقيا من العرب والسواحليين على طول الساحل ، أما في داخل البلاد فكان معظم الأهالي من قبائل البانتو ؛ وأما في الشمال وفي مدن براوه ومركا ومقديشو بنوع خاص فقد اختلط العرب بالصوماليين ، واتصل هؤلاء الآخرون بقبائل الجالا . وامتد نفوذ سادة زنبار مع مضي الزمن إلى داخل القارة ، وانتشر بنفس الطريقة التي انتشرت بها اللغة العربية والدين الإسلامي في تلك المنطقة واعتمد على نفس العوامل التجارية . وكما أن العرب لم يجبروا الأهالي على اعتناق الإسلام بل جاء

ذلك نتيجة لتوغل تجارة العرب إلى داخل القارة ونتيجة لرحلات التجار العرب وإقامتهم في بعض قراها — نجد أن نفوذ سادة زنبار قد اعتمد أيضاً على نفوذ تجارة القوافل ورغبة القائمين بها في أن يحصلوا على حمايتهم أمام الأجانب وخوفهم من عدم تيسير الأمور لقوافلهم عند عودتها إلى الساحل . وهكذا نجد أن حكومة السيد سعيد كانت بسيطة وكانت تهدف إلى تنمية التجارة مما جعله من أكبر الأمراء التجار العرب الذين عرفوا في التاريخ . ولم يحاول أن يفرض على أملاكه إلا ذلك القدر البسيط من الإدارة السياسية ، وهو القدر اللازم للمحافظة على نظامه الإقتصادي . وكان نجاحه في ذلك هو الذي سجل اسمه في التاريخ أكثر من أي نجاح سياسي أو حربي حصل عليه .

ولقد اشتمل برنامج سعيد الاقتصادي على ست نقاط هامة نجح في تطبيقها في شرق إفريقية . كان أولها إدخال عملة نحاسية في زنبار علاوة على العملة الفضية الأجنبية التي كانت موجودة مثل ريال ماريا تريزا والعملة الإسبانية . وعمل على تسهيل النظام الجمركي وذلك بفرض ضريبة موحدة (٥/٠) على كل واردات ممتلكاته الإفريقية ، ولم تكن هناك أية ضريبة على التصدير . وشجع زراعة القرنفل في جزيرة زنبار ، واستغل خصب الجزيرة في ذلك المحصول الجديد . وعمل على إنعاش تجارة القوافل مع داخل القارة وتوسيع نطاقها بشكل يسمح بزيادة مكاسب بلاده من إعادة تصديرها للخارج . ثم شجع رجال الأعمال الأوروبيين على العمل في مياه إفريقية الشرقية ، وعقد معاهدات تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام

١٨٣٣ ، ومع انجلترا في عام ١٨٣٩ ، ومع فرنسا في عام ١٨٤٤ ، ونص فيها على منح تجار هذه الدول نفس حرية التجارة التي يتمتع بها رعاياه في جميع الموانئ الإفريقية ، وسمح لدولهم بإنشاء قنصليات لها في زنبار . وشجع الألمان في نفس الاتجاه رغما عن أن معاهدة زنبار مع اتحاد دول شمال ألمانيا لم تعقد إلا بعد موته . وأخيراً وليس آخراً فإنه عمل على جذب الهنود إلى شرق إفريقية فمنحهم حرية العبادة وكذلك الحرية الاجتماعية والاقتصادية واستعان بهم في الإدارة وفي الشؤون المالية .

كانت هذه — باختصار — هي السياسة التي سار عليها سعيد في شرق إفريقية من عام ١٨٣٠ إلى عام ١٨٥٦ ، وكانت نتيجتها مرضية جداً ، فتضاعف إيراده الإفريقي عشر مرات ، ونمت زنبار بعد أن كانت قرية صغيرة ، وأصبحت أكبر ميناء على سواحل المحيط الهندي الغربية ، وأكبر مستودع للتجارة الإفريقية الأسيوية ، والمورد الرئيسي لتزويد العالم بالقرنفل وأكبر سوق لتجارة العاج . وبدأت بهذا تصبح مركز اهتمام الدول . وكانت هذه الأهمية التي بلغتها زنبار لا تعود إلى تجارة القرنفل بقدر ما ترجع إلى ازدياد توغل تجارها داخل القارة وعودتهم إلى الشاطئ بالمنتجات الاستوائية . ولقد وصلت قوافل العرب في هذه الفترة إلى البحيرات العظمى : نياسا وتنجانيقا وفيكتوريا ، وسارت بعدها في اتجاه الكونغو والنيل ، وازدهرت المدن العربية على طول طرق القوافل ، وكان من أهمها طابورة . ولم يحاول التجار العرب حكم الأهالي في المناطق التي تسير فيها قوافلهم ، أي إنشاء حكومات منظمة فيها ، ولكن

معظمهم كان يحمل أسلحة نارية مما جعلهم سادة الإقليم الممتد من الساحل حتى هضبة البحيرات . وهكذا نرى أن سعيداً نجح في بسط نفوذه على كل تلك المنطقة ، وأصبحت خطابات التوصية التي يعطيها للرحالة والمستكشفين الأجانب قبل توغلبهم في داخل القارة تشهد له أمامهم بأن الأهالي من عرب وسواحليين وإفريقيين كانوا يحترمون نفوذه رغم عدم وجود أية حاميات عسكرية تجبرهم على ذلك .

وهكذا نرى أن نفوذ سعيد كان أبعد مدى من قوته . وكما ازداد نفوذه في شرق إفريقية أخذت هيمنته تضعف على مسقط ، إذ أنه لم يكن من السهل عليه الاحتفاظ بسلطته على كل من الإقليمين نظراً لصعوبة الملاحة إلا في أوقات معينة من السنة . وقد اضطر سعيد إلى مواجهة ذلك الإشكال وفضل نقل عاصمته في عام ١٩٤٠ من مسقط إلى زنبار ، واضطر من وقت لآخر إلى العودة إلى مسقط للقضاء على إحدى الفتن أو لإبعاد خطر من الأخطار الأجنبية . وكان مضطراً إلى الاستناد إلى معونة حكومة الهند في المحافظة على سيادته في جنوب شرق الجزيرة العربية . وبمضي الزمن أصبح سعيد سلطاناً على زنبار أكثر من كونه سلطاناً على مسقط . وحكم قبل وفاته في عام ١٨٥٦ على تقسيم دولته بين اثنين من أبنائه أحدهما في آسيا والآخر في إفريقية .

٢ — سعيه وصحابة الانجليز

لم يحرر سقوط امبراطورية البرتغال السواحل الشرقية للقارة الإفريقية من تهديد الدول الاستعمارية الأوروبية الأخرى . وسرعان ما جاء الانجليز والفرنسيون والهولنديون يعملون في المحيط الهندي بعد أن تركته البرتغال لهم أو تركت لهم حرية العمل فيه . ولقد ركز الهولنديون مجهوداتهم في الهند الشرقية وتركوا الانجليز والفرنسيين يتنافسون على الهند والمياه المحيطة بها . وكانت الفترة الواقعة بين سنة ١٧٥٦ وسنة ١٨١٥ ، مع ما فيها من حروب دولية ، هي التي قررت مصير القوى في ذلك الجزء الهام من العالم . ولقد تمكنت إنجلترا من أن تدعم قيادتها البحرية وتقوى سيادتها على البحار باستيلائها على مستعمرة رأس الرجاء الصالح وسيلان وجزيرة موريس (إيل دي فرانس) وسيشيل . ولكن الفرنسيين لم يخرجوا نهائيا من المحيط الهندي وسمحت لهم تسويات ١٨١٤ — ١٨١٥ بالاحتفاظ بإحدى قواعدهم على ساحل الهند الغربي والاحتفاظ بجزيرة البربون (ريونيون فيما بعد منذ سنة ١٨٤٨) وبعض القواعد التجارية على ساحل جزيرة مدغشقر . أما فيما عدا ذلك فقد كان في استطاعة بريطانيا — مستندة إلى قوتها البحرية — أن تتدخل وتضم أي جزء من الأراضي ما دام ذلك يحلو لها . وعلى أي حال فقد كانت فرنسا لا تزال موجودة في المنطقة ورغم ضعفها المؤقت فقد كان من المتوقع أن تستعيد قوتها وتعود إلى منافسة إنجلترا في تلك المياه .

بدأ السيد سعيد حكمه في عام ١٨٠٦ أي في الوقت الذي بدأ فيه الصراع الإنجليزي الفرنسي يدخل في مرحلته الحاسمة . وكان موقع مسقط الإستراتيجي على مدخل خليج فارس وعند بداية الطريق البري إلى الهند وفي مكان متوسط بين السويس وبمباي قد اضطره إلى أن يتأثر بالعلاقات الدبلوماسية الناتجة عن الصراع الأوروبي . وكانت خطط نابليون تجاه الهند قد اضطرت إنجلترا إلى أن تقوى نفوذها على الحكام الوطنيين إلى الغرب من الهند . فعقدت المعاهدات مع إمام مسقط السابق سلطان بن أحمد في سنة ١٧٩٨ وفي عام ١٨٠٠ مما سمح لها بأن تتمتع بمركز متفوق في بلاده . وقد تعهد هذا الشيخ بعدم إعطاء أي جزء من أراضيه للفرنسيين أو الهولنديين ولكنه سمح للإنجليز بإقامة مركز تجاري في بندر عباس وسمح «لمقيم بريطاني» بالحضور إلى مسقط . ولقد وافق سعيد على هذه التعهدات ولكنه اضطر إلى عدم إعلان عدائه للفرنسيين طوال مدة حربهم مع الإنجليز خصوصاً وأن نتيجة الحرب لم تكن مؤكدة في صالح الإنجليز . فحافظ على تجارة مسقط السابقة مع بورلوي وقام في عام ١٨٠٧ بالتفاوض مع حاكم جزيرة إيل دي فرانس لعقد معاهدة تجارية معه بعد أن سمحت له السلطات البريطانية بالقيام بذلك . وقد نصت هذه المعاهدة على إرسال مقيم فرنسي إلى مسقط وأصبح لفرنسا من الناحية القانونية وفي تلك المسألة نفس حقوق إنجلترا . ولكن بورلوي سقطت في عام ١٨١١ في أيدي الإنجليز وظهر جلياً أن فرنسا ستخسر الحرب مع إنجلترا فشرع سعيد أنه غير مضطر إلى تمويه حركاته أكثر من ذلك خصوصاً وأن تجارته مع الهند

كانت تعود عليه بفوائد مادية تفوق كثيراً حسن علاقاته مع الفرنسيين في
بورلوى . وكان في استطاعة إنجلترا علاوة على ذلك أن تحافظ على الوضع
القائم عند مدخل الخليج الفارسي وأن تدافع عنه ضد هجومات الوهابيين
أو الفرس أو المصريين أو حتى تدخلهم سياسياً في هذه المنطقة . كما أنه كان
في استطاعة إنجلترا إن أرادت أن تتوسع في سواحل أفريقية دون أن تقوى
فرنسا أو أى دولة أخرى على معارضتها في ذلك ؛ أما في حالة هجومات
الفرنسيين لتعويض خسائرهم بعد سنة ١٨١٥ فقد كان في استطاعة إنجلترا
أن تتدخل وتمنعهم بقواتها البحرية من مس أملاك سعيد . وهكذا لم يكن
أمام سعيد فرصة كبيرة للاختيار بين « الحلفاء » الغربيين . واضطر إلى
أن يسير مع إنجلترا .

وبالرغم من أن « التفاهم » أو « الوفاق » القائم بين مسقط وإنجلترا
لم يتحول في يوم من الأيام إلى تحالف رسمي إلا أن إنجلترا قد تدخلت
في عام ١٨١٩ وحمت سعيد من هجومات القواسم الفارسي ، ثم تدخلت
مرة ثانية في عام ١٨٣٣ وحتمته من تدخل الوهابيين ، وتدخلت مرة ثالثة
في عام ١٨٣٩ ومنعت القوات المصرية من الوصول إلى تلك المنطقة الهامة
التي تطل على مياه الهند . أما الخطر الأوروبي على أملاك مسقط فلم يبدأ
إلا بعد عام ١٨٤٠ ولم يكن في أول الأمر خطراً سياسياً بمعنى الكلمة .
وكانت تجارة زنبار مع الهند هي أهم تجارة لها ولكن نصيب الدول الغربية
في تجارة زنبار أخذ يزداد حتى أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في
المركز الأول وفرنسا في المركز الثانى والألمان في المركز الثالث وذلك في

عام ١٨٤٠ . ولكن هذا الغزو الذي قام به رجال الأعمال الغربيون لزنجبار كان مفيداً لسعيد .

ولقد قامت محاولة انجليزية واحدة للتدخل الاستعماري السياسي على سواحل زنجبار في سنة ١٨٢٤ إذ أن الكابتن أوين « Owen » استند إلى ثورة الأهالي ضد سعيد وأعلن الحماية البريطانية على الساحل من ممبسة إلى نهر بانجاني ، ولكنه تصرف في ذلك على مسؤوليته الشخصية كما يدعى الإنجليز ، ولكنها كانت وسيلة لتذكير سعيد بالأخطار التي قد يتعرض لها إذا حاول التخلص من السير في ركاب إنجلترا . وعلى أي حال فقد احتج سعيد لدى السلطات البريطانية في الهند وفي لندن على هذا الإجراء وانتهى الأمر بإزالة العلم البريطاني من ساحل إفريقية الشرق وسحب الحاميات البريطانية منه خصوصاً وأن بقاء إنجلترا في تلك المنطقة كان يعطى فرنسا الحق في القيام بنفس العمل مستندة إلى نفس الأسس والادعاءات التي استندت إليها إنجلترا مما يقوض السياسة البريطانية في المحيط الهندي على مر الزمن . كانت إنجلترا غير راضية بتسوية سنة ١٨١٥ ولكنها اضطرت إلى التوسع في أراض لا تخضع لإمام مسقط حتى لا تعطى فرنسا فرصة المطالبة بنفس « الحق » بل تحتفظ بفكرة المحافظة على أملاكه لكي تعارض بها كل توسع فرنسي في هذه المنطقة . وهكذا نرى أن إنجلترا قامت باحتلال عدن في عام ١٨٣٩ وجزيرة بريم في عام ١٨٥٧ وحصلت من سعيد على تنازل عن جزر كوربا موريا في عام ١٨٥٤ لكي تتخذها قاعدة لتأكيد سيطرتها على طول الساحل الجنوبي لبلاد العرب . ولقد حاولت فرنسا فيما

يعد عام ١٨٥٠ أن تضع أقدامها على ساحل إفريقية الشرقى إلى الشمال من ممتلكات زنبار في ممبسة وبراوة ولكن إنجلترا عارضتها في ذلك حتى تضمن لنفسها السيطرة على طريق البحر الأحمر وخليج عدن . وأعلن اللورد باهرستون أن إنجلترا تحافظ على سلامة أراضي سعيد على الساحل الأفريقى من رأس دجادو إلى بلاد الصومال . ولما كانت فرنسا في خلال هذه الفترة لا تستطيع معارضة إنجلترا بالقوة في مياه المحيط الهندى ، ولما كان سعيد لا يستطيع من ناحية أخرى أن يعارض إنجلترا أو يضحى بتجارة بلاده مع الهند ، فإنه أصبح مضطراً إلى البقاء إلى جانب تلك الدولة التي أدعت أنها تحافظ له على أملاكه . وسيكون هذا الموقف هو أحد الأسس الهامة التي ستستفيد منها إنجلترا لزيادة نفوذها ثم سلطتها في أراضي سلطنة زنبار وستلعب دوراً هاماً في التنافس الدولى في شرق افريقية وما تبعه من تقسيم تلك الأراضي بين الدول الاستعمارية الأوروبية .

٣ — تحديد تجارة الرقيق

كان الثمن الذي دفعه سميد لصدقه إنجلترا أى للمحافظة على بلاده أمام قوة إنجلترا البحرية في المحيط الهندي هو قبوله للسياسة الإنجليزية الخاصة بمحاربة تجارة الرقيق . كانت إنجلترا قد ألغت الرق في الجزر البريطانية من الوجهة الرسمية بقوانين صدرت من عام ١٧٧٢ إلى عام ١٧٧٤ ثم ألغت تجارة الرقيق البريطانية في عام ١٨٠٨ وألغت الرق في مستعمراتها في عام ١٨٣٤ وحاولت إغراء الدول الأوروبية الأخرى بالقيام بنفس هذا العمل والسماح للداوريات البحرية البريطانية بمحاربة تهريب العبيد بين سواحل المحيط الاطلسي الشرقية والغربية . ولم تكن إنجلترا تهدف إلى إظهار نزاعاتها الإنسانية بل كانت تستخدم هذا الادعاء الإنساني لخلق المصاعب أمام الدول التي تعتمد على الأيدي العاملة المشتراة وهم العبيد في إنتاجها الزراعي ثم الصناعي فيما بعد . كان اعطاء إنجلترا الحق في زيارة وتفتيش السفن الأجنبية ومصادرة ما عليها من شحنات بشرية يحرم حقول القطن وقصب السكر الأمريكية من الأيدي العاملة القوية اللازمة للإنتاج ، خصوصا وأن هذا الإنتاج كان ينافس إنجلترا ومستعمراتها بعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية . وكان هذا الإجراء يضطر كلا من الفرنسيين والهولنديين والأسبان والبرتغال إلى تقليل إنتاجهم الإقتصادي أى إلى تقليل منافستهم للإنتاج البريطاني . وإذا لاحظنا أن إنجلترا كانت تهتم بتمويل الحركات التجارية أكثر من اهتمامها بالإنتاج الزراعي نفسه لعرفنا أن إلغاء

الرقيق لم يكن يضارب مع أرباح أصحاب رؤوس الأموال البريطانيين الذين سيحصلون دائماً على تجارتهم سواء أكانت من إنتاج العبيد أو من إنتاج عمال مأجورين . وسيؤدي ذلك إلى أضعاف إنتاج من يعتمد على العبيد لافتقاره إلى الأيدي العاملة من ناحية ولإصداره الاسطول البريطاني لشحنات العبيد المستوردة إليه من ناحية أخرى وهي جزء هام من رأس ماله . وكان هذا العامل الاقتصادي هو الذي دفع إنجلترا إلى أن تدعى لنفسها حق تحرير العبيد وتتخذ لنفسها تلك الصفة الإنسانية بعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية وبعد هزيمتها لنابليون في عام ١٨١٥ . ولا ننسى أن هذه السلطة التي حاولت إنجلترا أن تعطيها لأسطولها ستؤكد سيادتها البحرية وستعمل تدريجياً على القضاء على التجارة الأفريقية وعلى القوة البحرية للأفريقيين نتيجة لإصدار سفنهم وشحناتها إذا ثبت أمام إنجلترا أنها تعمل في تجارة الرقيق مع ما يتلو ذلك من ضياع رؤوس أموالهم وهدم نظام القوافل والتجارة مع داخل القارة من أساسه وخلق المصاعب أمام الأفريقيين الذين يعتمدون على العبيد في الزراعة أو التجارة أو الرعي .

ولم يؤثر إلغاء إنجلترا للرق في الهند تأثيراً سيئاً على موقفها ومركزها هناك بل عمل على العكس من ذلك على إضعاف الأهالي ونظامهم الاقتصادي وأضعف الأمراء المحليين الذين كانوا يعتمدون على بعض الرجال المشترين في إفريقية لتزويد قواتهم المحلية بالرجال . وعلى أي حال فإن إنجلترا واصلت سياستها تحت ستار الإنسانية وعقدت معاهدات لمنع تجارة الرقيق مع بلاد الفرس والقبائل العربية قرب الخليج الفارسي . ولكن هذه الإجراءات

كانت لمنع وصول العبيد إلى تلك المناطق . وبدأت إنجلترا تفكر بعد ذلك في محاولة منع تصدير العبيد من القارة الإفريقية نفسها . وقد جعل هذا الأمر السيد سعيد في غاية الأهمية بالنسبة للسياسة البريطانية خصوصاً وأن المورد الرئيسى لتجارة العبيد كان هو وسط أفريقية . وبالرغم من أن بعضاً منهم كان يسير جنوباً إلى المستعمرات البرتغالية إلا أن أغلبهم كان يأتى إلى الموانئ الساحلية التابعة للسيد سعيد . ولقد تمكنت إنجلترا بضغطها السياسى على حكومات فرنسا والبرتغال من أن تقلل أهمية تجارة الرقيق من سواحل إفريقية الخاضعة للبرتغال ، وكان على الأسطول الإنجليزى أن يتولى الباقي ويأسر السفن التى تقع تحت قبضته ، وكان هذا عملاً هيناً بالنسبة للمنطقة الجنوبية حول موزمبيق إذ أن كلا من الحكومتين الفرنسية والاسبانية قبلتا سياسة إلغاء الرقيق ولم تكونا فى واقع الأمر من الدول التى تعتمد على الرقيق فى هذه الفترة اعتماداً أساسياً . أما بالنسبة لجزائر فكان الأمر أكثر صعوبة . إذ أن إلغاء الرقيق كان يعنى حرمان السيد سعيد من مصدر هام لفرض الرسوم الجمركية وكان يعنى حرمان المجتمع الشرقى من إحدى دعائمه التى استند عليها منذ فجر التاريخ ، بالرغم من أن الإسلام نظم وسائل تجريب العبيد ، وحض على حسن معاملتهم معاملة إنسانية تفوق المعاملة التى يلقاها العمال « الأحرار » فى الدول الصناعية .

وكان من حسن حظ السيد سعيد على كل حال أن إنجلترا طبقت سياسة منع تجارة الرقيق فى أملاكه تدريجياً ولم تفرض عليه إلغائها بين

يوم وليلة . وكانت انجلترا نفسها تعرف أنها لا تستطيع رغم قوتها من أن تلغى نظام الرق بضربة واحدة . واضطر سعيد إلى أن يتحمل نتائج السياسة الانجليزية في ذلك الجزء الذى يحكمه في شرق أفريقية دون كبير مقاومة .

بدأت المسألة بأن عرضت عليه حكومة الهند في عام ١٨١٢ ثم في عام ١٨١٥ أن يتعاون معها في محاربة تجارة الرقيق وذكرته بأنها ستكون شاكرة له لو قبل هذا الاقتراح . ولكن سعيد لم يكن قادراً على الموافقة إلا إذا أرغم عليها . فواصلت حكومة بمباى الضغط عليه بالاشتراك مع سلطات جزر موريس وانتهى الأمر بأن وافق في معاهدة مورسبي سنة ١٨٢٢ على نصف ما طلبته بريطانيا منه . فأعلن استحالة القضاء على تجارة الرقيق « الداخلية » بين ممتلكاته الافريقية والآسيوية لأن النظام الاقتصادى قائم عليها ولكنه قبل منع رعاياه من الاتجار مع « الخارج » في الرقيق وذلك فيما بين موانيه وأى أراض تقع إلى الجنوب من راس دجلادو أو إلى الشرق من خط يمر من راس ديو إلى نقطة تبعد ستين ميلاً عن شرق سوقوطرة . وكان هذا تنازلاً كبيراً من جانب سعيد اضطر إليه ونفذه رغم أنه جاء بنتائج سيئة على رعاياه .

ولكن انجلترا رأت أنه يمكن للسفن — رغم حظر ملاحتها رسمياً وهى تحمل الرقيق إلى خارج هذه المنطقة — أن تفلت وتذهب إلى الخليج الفارسى أو البحر الأحمر أو سواحل بلوخرستان . ولهذا فإنها أعادت الضغط على سعيد مرة جديدة في عام ١٨٤٥ وحصلت منه على معاهدة جديدة تحرم

منع تصدير الرقيق بشكل قاطع ونهائي من كل أملاكه الإفريقية مما
 حرم على التجار الإفريقيين إرسال عبيدهم إلى عمان رغم تمكنهم من
 الانتقال بهم من منطقة لأخرى على السواحل الإفريقية الخاضعة لزنبار .
 ولم يخف سعيد على الانجليز أنهم قد حاولوا عبثاً يفوق ما يمكنه من
 حمله . ولكن انجلترا لم تكن تهتم كثيراً بقدرة سعيد على التحمل
 خصوصاً وأن الطريق الوحيد لتثبيت سلطته بعد هذه الإجراءات سيكون
 هو طلب معونة القنصل الانجليزي في بلاده . كانت انجلترا تعرف أن
 لقنصلها الكاتب هامرتون Humerton نفوذاً كبيراً على سعيد وأن سيد
 زنبار ينفذ ما يطلبه منه نظير مساعدة انجلترا له على الاحتفاظ بممتلكاته
 ضد أي تدخل أوروبي . وكان سعيد يعتمد على التجار العرب في شرق
 افريقية لتدعيم سلطته على طول الساحل وبين هذا الساحل ووسط القارة ،
 وكان يعرف أن هناك من مشايخ العرب من سيفكر في الالتجاء إلى فرنسا
 وخلق المصاعب والمشاكل والثورات خصوصاً وأن فرنسا ستكون أقل
 صرامة من انجلترا في تطبيق سياسة إلغاء الرقيق . ولكن سعيد قبل بالرغم
 من كل ذلك تطبيق السياسة التي نصحتها انجلترا بها وحاول إجبار العرب على تنفيذ
 ما تمهد به لانجلترا ، ولم يكن يعرف أن انجلترا كانت تهدف قبل كل شيء
 إلى القضاء على تلك الطبقة أو الطائفة من التجار العرب التي كانت هي دعائم
 نفوذه في شرق إفريقيا - وأن أسرته ستصبح بمضي الزمن تفتقر إلى دعامة
 شعبية تستند إليها في شرق إفريقيا وستضعف بالتالي أمام كل تدخل أوروبي
 بشكل عام وانجليزي بشكل خاص في تلك المناطق .

وهكذا نرى أن الأمور كانت تسير في شرق إفريقيا في حلقة مفرغة ،
 إذ أن السلطان كان يعتمد على العرب في الداخل ويعتمد على الانجليز
 في الخارج ، يعتمد على العرب لجباية الرسوم الجمركية على بضائعهم ، ولمد نفوذه
 في داخل القارة ، ويعتمد على الانجليز في منع المحاولات الأجنبية للاعتداء
 على سلامة أراضيه وفي تصريف تجارة بلاده في الهند . وما أن بدأ التنافس
 والتعارض بين مصالح العرب ومصالح الانجليز حتى اضطر سلطان
 زنبار إلى الارتقاء في أحضان البريطانيين مما أبعدته عن المصدر الحقيقي
 لقوته وسهّل على المستعمر السيطرة عليه والعمل على إضعاف الأهالي
 العرب ثم التفرس في إملاك العرب في شرق إفريقيا . تلك هي صداقة
 انجلترا للسيد سعيد التي تعتبر الأساس الأول للنفوذ البريطاني في شرق
 إفريقيا والتمهيد للتنافس الدولي الذي سيقوم في هذه المنطقة .

الفصل الثاني

النفوذ البريطاني في شرق إفريقيا

١ - فرق نسر « نولية مجيد »

توفي السيد سعيد في شهر أكتوبر سنة ١٨٥٦ تاركاً ابنه مجيداً على رأس أملاكه الإفريقية وابنه « توين » على رأس أملاكه في مسقط . وكان مجيد ضعيف البنية مريضاً . وبدا كأنه لن يستطيع المحافظة على الميراث الذي تركه له والده خصوصاً وأن وفاة سعيد كانت عاملاً هاماً لتجميع العواصف وتبلور اتجاهات الطموحين من الأمراء . وهكذا كان على مجيد أن يواجه المصاعب التي سيخلقها له أهل مسقط والمصاعب التي سيخلقها له العرب في شرق إفريقيا علاوة على إمكانية تدخل فرنسا في الأمر لزيادة نفوذها في شرق إفريقيا .

أما في مسقط فإن توين قد أعلن أن وضع والده لكل من ابنه على رأس جزء من أملاكه لا يعني تقسيمها فيما بينهما بل تدريبهما على الإدارة . ثم أعلن أن بيعة أهالي عمان لوالده سعيد لا تشمل على إعطائه حق تقسيم الدولة وأن من حقه هو بعد مبايعة الأهالي له من جديد أن يحافظ على سلامة أراضيهم . وطالب بأن يواصل أخوه مجيد إرسال الجزية التي كان مقدارها ٤٠٠٠٠ ريال سنوياً والتي هي دليل على خضوع زنبار رسمياً لمسقط . وأما في شرق إفريقيا فإن المسألة كانت خطيرة

إذ أن سعيداً قد توفي على إحدى سفنه عائداً إلى زنبار وكان ابنه برغش يصحبه في هذه الرحلة . فما إن وصلت السفينة إلى زنبار حتى حاول دفن والده سرّاً والاستيلاء على السلطة من مجيد واحتلال القلعة بمساعدة قبيلة الحارثي القوية التي كانت مستعدة لمبايعته أميراً على زنبار . ولكن الأخبار تسربت إلى القنصلية البريطانية وقام القنصل هامرتون بتهديد شيخ القبيلة المذكورة بأنه سيقتل في ظرف أربع وعشرين ساعة من إعلان الثورة وهكذا فأتت هذه الفرصة مؤقتاً على برغش . وأخيراً فقد كان الفرنسيون يستعدون للتدخل في شؤون زنبار ومحاولة إغراء الأمير الجديد على ألا يعتمد اعتماداً كلياً على انجلترا أو على أن يغير سياسته خصوصاً وأن صداقة فرنسا لم تكن أكثر ضرراً من صداقة انجلترا - وتعقد الموقف من جديد أمام مجيد بعد موت هامرتون في أوائل شهر يوليو سنة ١٨٥٧ خصوصاً وأن القنصل الفرنسي كوشيه Cochet أخذ لا يخفي نياته في ضرورة تغيير الحالة القائمة والسياسة التي تتبعها زنبار .

ولقل ظل منصب القنصل البريطاني في زنبار خالياً لمدة عام زادت فيه مخاوف مجيد من أن يفقد سلطته على زنبار . وفي شهر يوليو سنة ١٨٥٨ وصل الكابتن رجي Regby قنصلاً إنجليزياً جديداً ولم يتأخر العاصفة عن الهبوب على شرق إفريقية وتجسد الخطر الثلاثي من جديد ضد مجيد . فجاءت الأخبار في أوائل العام التالي بأن توين يستعد للهجوم على شرق إفريقية وإعادة الدولة التي بناها والده إلى ما كانت عليه ، كما أن قبيلة الحارثي أخذت

في الاستعداد للثورة حال وصول أسطول توين إلى الساحل الإفريقي . وأما كوشيه ، القنصل الفرنسي ، فإنه لم يخف فرحه عند سماعه بهذا النبأ وأكد أن مجيداً مقضى عليه لا محالة . فهل كان من الطبيعي أن تقبل إنجلترا إعادة بناء وحدة أملاك السيد سعيد بعد أن سنحت الفرصة لتقسيمها وإضعافها وجعل كل جزء منها يعادى الآخر لصالح إنجلترا ؟ وهل كان من الطبيعي أن تسكت إنجلترا أمام هذه الحوادث التي تسير على وفق هوى فرنسا في المحيط الهندي ؟ كانت هذه المسألة تمس السيادة البريطانية والنفوذ البريطاني في المحيط الهندي وكان أي تراجع فيها يعنى انتصاراً لمنافستها فرنسا . فصمم القنصل البريطاني في زنبار على العمل .

نصح رجبى بإعداد أسطول زنبار وطلب من مستعمرة رأس الرجاء الصالح إرسال إحدى السفن الحربية البريطانية إلى شرق إفريقية . ووصلت الأخبار في منتصف شهر مارس بأن أسطول توين قد أقبل متجهاً إلى زنبار ، ولم يخف برغش تسرعه وحاول قتل أخيه وهو في زورق بالقرب من الساحل . وأخيراً وصلت سفينة واحدة من مسقط إلى زنبار في يوم ٢٤ ورست سفن أخرى على السواحل الشمالية في سواحل إفريقية ولكن السلطات المحلية نجحت في القبض على رجالها .

أما بقية أسطول مسقط فإنه لم ينجح في متابعة رحلته نتيجة لعدم السلطات البريطانية بتجهيزات الحملة وقرارها بالتدخل في الأمر ، فما إن أقبل توين في يوم ١١ من فبراير حتى أسرعت حكومة الهند بإرسال الباخرة الحربية « بنجاب » تحمل رسالة خاصة تحتم على توين الرجوع من رحلته . ولقد اعترضت هذه السفينة قافلة مسقط بالقرب من رأس الحد واضطر توين

إلى أن يعود من حيث جاء حتى لا يفقد حكم مسقط أيضاً ، وقبل عرض
المسألة على حكيم اللورد كاننج حاكم عام الهند .

أما في زنبار فإن الحالة لم تكن هادئة تماماً ، ولم يكن من المتوقع
أن تقبل فرنسا تصرف إنجلترا بهذا الشكل دون أن تتحرك . كانت هناك
سفينتان حربيتان إنجليزيتان في زنبار ، ولحسن سرعان ما حضرت
السفينة الحربية الفرنسية كورد يليير بقيادة الكومودور فليريو ديلاج
بصفته قائداً للقوات البحرية الفرنسية على سواحل إفريقية الشرقية . وقد
وجد نفسه أمام الأمر الواقع ولكنه اضطر أن يقوم بمظاهرة لمنع إنجلترا
من الشعور بأنها مطلقة التصرف في شؤون زنبار ، فطلب مقابلة مجيد
وذكر له أن برغش يتمتع بالحماية الفرنسية وأنه من الواجب معاملته
معاملة لائقة وأضاف بأنه ليس لإنجلترا الحق في التدخل في النزاع القائم
مع مسقط وأن فرنسا تحرص على ألا يرفع أي علم أجنبي على أي جزء
من أجزاء زنبار . وبعد يومين عاد لمقابلة مجيد في صحبة القنصل الفرنسي
وبرغش ، وجعل كلا من الأخوين يوافق الآخر ويعلن أن المسألة قد
أصبحت منتهية . ولكن القنصل الإنجليزي نجح بعد ذلك في أن يعطيه
صورة سيئة عن برغش مما اضطر الكومودور الفرنسي إلى أن يعلن أن
المسألة لا تحل بالأساطيل ، وواصل رحلته بينما سحب الإنجليز أربعا من
قطعهم البحرية الست التي كانت راسية في مياه زنبار في ذلك الوقت . ولقد
نسب القنصل الإنجليزي في زنبار فضل منع الفرنسيين من وضع أقدامهم
على ساحل أفريقية الشرق إلى وجود السفن الحربية الإنجليزية ، وذكر

أن الفرنسيين كانوا يعضدون توين في فرض سلطته على زنبار نظير حصولهم على امتيازات إقليمية في موانئ الشمال مثل ممبسة أو لامو أو براوه . وإن كان هذا لا يستند في حقيقة الأمر إلى دليل مادي قاطع ، ولو تدخلت فرنسا لمنعت انجارترا من الانفراد بزنبار .

وعلى أى حال فإن هذه النتيجة سمحت لمجيد بمحاولة تدعيم سلطته في شرق إفريقية والقضاء على معارضيه فيها . فاعتقل معظم شيوخ قبيلة الحارثي رغم تهديدهم بترك عبيدهم يعيشون في المدينة ويحرقونها ليلاً . ولو أن شيئاً من هذا لم يحدث . أما برغش فكان أمره أصعب كثيراً من الشيوخ السابقين . ولقد تظاهر في أول الأمر بقبول حكم مجيد عليه بتسريح القوات التي كان قد استأجرها وسلاحها لحسابه وتظاهر بقبول أمر سنفره إلى مسقط رغم تسويفه في التنفيذ . وعندما تحدد موعد السفر بشكل نهائي ورست إحدى السفن في الميناء تحمل أمتعته وتنتظر وصوله إليها في الصباح ، فر برغش ليلاً من زنبار إلى بيته الريفي الذي يبعد ستة أميال عن المدينة وحصنه بجندوع أشجار النخيل التي قطعها وجمع العبيد من الحقول المجاورة وسلاحهم وكون منهم حامية عسكرية وأعلن أنه في ثورة ضد مجيد .

ولقد قام القنصل الإنجليزي يطلب الإبقاء على الباخرة الحربية البريطانية في الميناء ، وحث مجيداً على اتخاذ قرار حاسم ، ولكن مجيداً بقي عدة أيام دون القيام بأي عمل ، ثم ترك زنبار إلى بيته المطل على ساحل البحر في « بيت الرأس » الذي يبعد ثمانية أميال عن المدينة ، وبدأت الفوضى

تضرب أطنابها . فانهز القنصل الإنجليزي فرصة قتل أحد الرعايا البريطانيين وجرح آخر وطلب من مجيد التدخل حربياً ضد برغش ، وصحبه في هذه العملية مع عدد من الضباط البريطانيين وبعض قطع المدفعية من السفن الحربية . ولكن مجيداً لم يتمكن من الاستيلاء على ذلك الموقع الحصين مما جعل القوات الحربية البريطانية تتدخل بنفسها وترسل مشاة الأسطول للاستيلاء عليه في اليوم التالي . كان الموقع خالياً إذ أن برغش كان قد عاد إلى بيته في المدينة ، فأصدر القنصل البريطاني أمراً بالقبض عليه من مجيد ، وطوق منزله بمشاة الأسطول وأطلق النار على النوافذ ، وطلب منه التسليم ، ثم اقتاده في حراسة مشاة الأسطول إلى قصر أخيه . ولقد أجبره الإنجليزي على أن يعلن أنه لن يستمع إلى نصيحة أي أحد غيرهم وأرسلوه في نفس اليوم على ظهر إحدى سفنهم الحربية منفياً إلى الهند .

وكانت هذه هي المرة الثانية التي تمكن فيها الإنجليز من حماية مجيد ، ولو أن القنصل الإنجليزي قد استخدم القوات العسكرية البريطانية بدون أي تصريح . ولكن السلطات البريطانية في الهند وفي لندن وافقت على تصرفه واعترفت بأن الحظ قد خدمهم نظراً لعدم وصول السفينة الحربية الفرنسية كورد يلير في أثناء العمليات الحربية . ولقد قامت مناقشة في هوائت هول بهذا الخصوص وطالب البعض بمعرفة ما إذا كان القنصل البريطاني في زنبار قد اشترك في « الحرب الأهلية » هناك ؟ ولكن رجي ، ذلك القنصل ، كان يحظى بتأييد السير تشارلس وود وزير الهند وبتأييد اللورد جون راسل في وزارة الخارجية وبرر كل منهما تدخل القوات البريطانية بأنها كانت تهدف لإعادة النظام خصوصاً بعد قتل أحد الرعايا البريطانيين وجرح الآخر .

٢ - الخصم والحكم - تحكيم اللورد كاتنج

أصبح الميدان مهيمًا إذن للتحكيم بعد أن قبله كل من توين ومجيد . فأصدر حاكم الهند أمره في شهر مارس سنة ١٨٦٠ إلى البريجادير كوجلان المقيم السياسي في عدن لعمل تحقيق ولكتابة تقرير عن الخلاف، فزار مسقط في شهر يونيو وزنبار في شهر سبتمبر ثم كتب تقريراً مطولاً في نهاية العام . وكانت حجج توين معروفة ، وذكر أن والده لم يقصد بتعيينه على مسقط وتعيين أحد إخوته على زنبار تقسيم الدولة فيما بينهما ولكن وزارة الخارجية البريطانية عثرت على خطاب كان السيد سعيد قد كتبه لها في عام ١٨٤٤ يبلغها فيه بقيام كل من ابنه على حكم أحد الأقاليم بعد موته . ولقد احتج توين بأن والده كان يقصد تعيين ابنه خالد - لا مجيد - على زنبار ، وأن خالداً قد توفي قبل وفاة والده بسنتين ، وأن تعيين مجيد لم يكن إلا أمراً مؤقتاً . ولكن رجبى ، القنصل الإنجليزي في زنبار ، أكد أن وصية سعيد كانت بترك مجيد يحكم زنبار . وعلى أى حال فإن هذا الأمر كان غير كبير الأهمية بالنسبة لحجة توين الثانية وهي ضرورة حصول الإمام على بيعة رجال القبائل ، ولقد أيده المقيم السياسي في عدن في هذه النقطة ولكنه حرمها من كل إمكانية للتطبيق الفعلي إذ أنه رأى أن يبايع الأهالي في عمان حاكم عمان ، والأهالي في زنبار حاكم زنبار أى أنه أقر بمبدأ البيعة بعد تقسيم السلطنة لا قبلها ؛ وادعى أن عرب ساحل

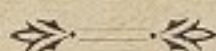
إفريقية الشرق قد أيدوا مجيداً في موقفه مما يعتبر ثورة في تاريخ ذلك الشاطئ على الدولة التي استعمرته وهي عمان ، تشبه ثورات المستعمرات في كل من أمريكا الشمالية والجنوبية على الدول الأوروبية التي استعمرتها ؛ ومن الطبيعي أن تفكر عمان ، كما فكرت الدول الأوروبية ، في إعادة فرض سيادتها على مستعمراتها الثائرة أى على شرق إفريقية . وزاد في ادعائه أن أهالي شرق إفريقية لم يقوموا بأية ثورة على سلطان مجيد ، وذكر أن حركة قبائل الحارثي وثورة برغش لم تكن قد أعلنت للانضمام إلى عمان ؛ بل أن توين نفسه كان مهتداً بثورة أخرى يقوم بها أخوه تركي إذا ما بقي مدة طويلة بعيداً من مسقط ، أى أنه قد حاول ضم زنبار وهو لا يستطيع السيطرة على عمان نفسها . وكان من الطبيعي بعد ذلك أن يأخذ المقيم السياسي البريطاني في عدن أمر دفع مجيد لمبلغ ٤٠,٠٠٠ ريال سنوياً لأخيه في مسقط على أنه دلالة على الخضوع له ، ولكنه استند في ذلك إلى أقوال مجيد من أنها كانت نوعاً من الهبة لا الجزية ، خصوصاً وأن زنبار كانت أغنى من مسقط وكانت ترسل لها دائماً نوعاً من المعونة الاقتصادية . وبناء على ذلك فإن المقيم السياسي قد حكم بأن ادعاءات مجيد لحكم زنبار كانت أقوى من ادعاءات توين . وذكر أن حكم الإقليمين في نفس الوقت يزيد على طاقة فرد واحد حتى ولو كانت له مواهب السيد سعيد . فلا يمكن لأى فرد من زنبار أن يصرف أمور مسقط كما لا يمكن لزنبار أن تحظى بحكم مستنير مادامت خاضعة لمسقط . ولذلك فإن كوجلان أوصى بفصل كل إقليم عن الإقليم الآخر . ولما كانت زنبار تزيد ثروة عن

مسقط فإنه أوصى بأن تواصل زنبار دفع « الإعانة » المالية لها سنوياً على ألا يفسر ذلك على أنه مظهر من مظاهر الخضوع أو التبعية ، وعلى أن تقبل هذه الشروط على أنها نهائية لا رجوع فيها . وأقر ذلك التحكيم مجيداً في حكم زنبار وشرق إفريقية وحرم على عمان وقبائلها التدخل في أمور شرق إفريقية أوفى انتخاب أئمتها . ولقد وافق اللورد كاننج على هذا القرار وأبلغه إلى كل من مجيد وتوين في يوم ٢ من أبريل سنة ١٨٦١ . وهكذا توصلت إنجلترا إلى فصل مسقط عن زنبار وأعطت لمجيد دولة مستقلة وأعطت لتوين المعونة اللازمة له من جيب أخيه . ومهما يدّعي الإنجليز من أنهم قد أنقذوا المحيط الهندي من حرب أهلية فإنهم لا يستطيعون أن ينفوا أن هذا القرار كان من الأسباب التي قللت من هجرة العرب إلى شرق إفريقية وتوغلهم في داخلها ، وهو ما حاولت السياسة البريطانية أن تصل إليه — وإن لم تستطع منعه بشكل قاطع — لكي تضعف جنوب الجزيرة العربية نتيجة لفقدائها تجارة شرق إفريقية وتضعف شرق إفريقية نتيجة لفصلها عن البلاد العربية . وسيسهل ذلك على إنجلترا التدخل في أحد الإقليمين أو الآخر حسبما تسمح الظروف .

ولكن خوف إنجلترا من تدخل فرنسا في شرق إفريقية أو في مسقط جعلها تفضل « تجميد » الموقف على ما هو عليه لفترة من الزمن قبل أن تقدم على عمل جديد ، خصوصاً وأن بعثات التبشير الكاثوليكية كانت قد بدأت في ذلك الوقت نشاطها في زنبار ، وأخذت تقيم بعض الأبنية اللازمة لها ، وكانت السفن الحربية الفرنسية تمر من وقت لآخر

على الجزيرة ، مما أخاف القنصل البريطانى من ترتيب الفرنسيين لحركة ثورية فى شرق إفريقيا تمهد لهم التدخل فى هذه المناطق . فذكرت الحكومة البريطانية حكومة باريس بأن علاقات الصداقة والتحالف قائمة بينها وبين إمام مسقط ، وأنها قد عقدت معاهدات متنوعة مع زنبار ، وأن العلاقات التجارية الهامة تقوم بين الرعايا الهنود لحكومة جلالة الملكة البريطانية وبين رعايا سلطان زنبار ، وأن هذه الحكومة لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدى أمام أى عمل يهدف إلى القضاء على استقلال السلطان أو تحويل أى جزء من أراضيه لدولة أجنبية . وقع هذا التذكير فى خلال شهر يونيو وجاء الرد فى شهر أكتوبر سنة ١٨٦١ . كانت الحكومة الفرنسية قد قررت الاتفاق مع إنجلترا بشأن زنبار ، خصوصاً وأنها كانت لا تهتم بهذا الإقليم مثل اهتمامها بجزر الكومور وجزيرة مدغشقر . وكانت تعرف أن إصرارها على الحصول على امتيازات إقليمية على ساحل إفريقيا الشرقى قد يؤدى إلى حرب بينها وبين إنجلترا . أما هذه الدولة الأخيرة فكانت قد حصلت على قواعد بحرية عديدة فى المحيط الهندى تسمح لها بالسيطرة على ساحل إفريقيا الشرقى دون إقامة حاميات عليه . ولذلك فإنها رحبت بفكرة الحكومة الفرنسية بإعطاء ضمان ثنائى للمحافظة على استقلال سلطان زنبار . ووقعت الدولتان على مشروع البلاغ المشترك فى يوم ١٠ من مارس سنة ١٨٦٢ ونص على أن الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية تتعهدان باحترام استقلال سلطان مسقط وسلطان زنبار .

وهكذا أبعد هذا البلاغ المشترك كل إمكانية للخلاف بين إنجلترا
وفرنسا على أراضي زنبار وممتلكاتها الساحلية . وسيكون ذلك من الأسباب
الضرورية « لتجميد » الموقف وثباته ، ومما سيسمح لإنجلترا بزيادة نفوذها
في شرق إفريقية وإن كان ذلك بشكل غير رسمي وبدون الاستعانة بعلامها
وبقواتها المسلحة .



٣ — الحكم الوطنى بنكهنس — حكم السلطان مجيد

يعتبر عصر السلطان مجيد بداية ضعف سلطنة زنبار . ورغم أنه كان يدعى سيادته على كل الساحل الإفريقى حتى رأس جاردافوى إلا أن نفوذه لم يمتد بالفعل إلى الموانئ الشمالية وكانت سلطته فيها اسمية . فكان يعين الحكام فى المدن الكبرى مثل ممبسه وكوه ولامو ولكن مدن الصومال أصبحت أكثر استقلالاً مما كانت عليه فى عهد السيد سعيد ؛ فلم تكن له حاميات إلا فى مدينة مركا ، واقتصر نفوذها وسلطتها على حدود المدينة نفسها . وبالرغم من أن مقديشو وبراوه كانتا لا تزالان تحت سيادة مجيد إلا أنهما كانت خاضعتين بالفعل للسيد أحمد بن يوسف الشيخ الصومالى الذى كان يسيطر على كل الإقليم الواقع بين مقديشو ونهر الجوبا . ولقد اضطرت براوه إلى أن تدفع لهذا الشيخ جزية سنوية فى نظير حمايتها من هجوم عصابات الصومال عليها . ولقد حاول القنصل الإنجليزى فى زنبار أن يغرى مجيداً بتأكيد سلطته على سواحل الصومال وأشار عليه بإرسال سفن أسطوله إليها مع بعض الجنود . ولكن مجيداً لم ير صواب هذا رأى وكان من نتيجة ذلك أن ضعفت تجارة قوافل العرب فى الشمال بعد أن سيطرت قبائل الصومال على هذا الإقليم .

ومما يظهر ضعف سلطة مجيد على داخل القارة فى المنطقة القريبة من بحيرة فيكتوريا تلك الحرب التى نشبت بين التجار العرب فى طابوره وبين الأهالى الإفريقيين . لم يكن من عادة التجار العرب أن يتدخلوا

في شؤون الإفريقيين الخاصة ولكنهم بدءوا في التدخل في تلك الفترة وقامت بينهم وبين الأهالي حرب استمرت ما يقرب من خمس سنوات كانت نتيجةها إضعاف التجارة بين الساحل والمنطقة الداخلية وتهديد سلطة مجيد على كل تلك المنطقة . ولم يتمكن مجيد من تعضيد التجار العرب في تلك المنطقة أو يحاول وقف تلك الحرب ، وكان ذلك يرجع إلى ضعف إدارته من ناحية وضعف وسائله من ناحية أخرى . فلم يكن جيشه يزيد على ٢,٧٥٠ مقاتل من الجنود المرتزقة احتفظ بألفين منهم في زنبار نفسها و ٥٨٠ في لامو و ١٨٠ في ممبسة . وبالرغم من أن هذه القوات كانت تكلف خزانته كثيراً إلا أنها لم تكن تصلح للحرب خصوصاً بعد سير في داخل الإقليم ومواجهة التجار العرب وعبيدهم المسلحين بالبنادق أو الإفريقيين الثأرين . وكان امتناع السلطان أو عدم قدرته على حماية العرب أو وقفهم عند حدهم وإقامة سلطة الدولة عليهم تظهر بوضوح أنه لم تعد له سلطة فعلية على داخل القارة .

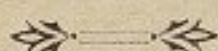
ولقد ضعفت الحالة الاقتصادية في زنبار نتيجة لتلك الحروب الداخلية ونيحة لعدم مقدرة العرب على مواصلة جهوداتهم السابقة عبر أراضي الصومال مع الموانئ الشمالية . وساهمت الطبيعة في زيادة سوء الحالة في زنبار فاجتاحها الكوليرا وفتكت بعدد كبير من أهاليها ، ثم هبت عليها العواصف وأتلفت أسطول السلطان ، وكان كل ما بقي له من مظاهر القوة والسيطرة ، كما أتلفت المزروعات وخصوصاً أشجار

القرنفل . ولم يكن في استطاعة زنبار أن تسترد قوتها بعد هذه المصائب لفترة سنوات عديدة .

ومن الملاحظ أن تجارة انجلترا قد ازدادت في خلال تلك الفترة زيادة ملحوظة ، وإذا أضفنا إليها تجارة الهند مع زنبار وجدنا أن « المصالح البريطانية في زنبار » على حد تعبير كيرك ، القنصل الانجليزي فيها ، قد أصبحت في الصف الأول بين مصالح الدول الخارجية . وأخذ نفوذ بريطانيا يزداد في المحيط الهندي فزاد اهتمامها بعدن وبسبيل وزادت خطوط تلغرافها السلكي عبر البحار . وبعد أن كانت صلتها التلغرافية مع الهند تمر عن طريق أوروبا وتركيا والعراق وإيران والخليج الفارسي ثم بحريا إلى كراتشي -- أخذت في عام ١٨٧٠ في إنشاء خط بحري يمر في البحر الأبيض المتوسط ثم البحر الأحمر فالمحيط الهندي فالهند . وزاد بجانب ذلك عدد السفن التي تعمل في المحيط الهندي بزيادة سفن شركة Peninsular & Oriental (P. & O.) وشركة الهند البريطانية الملاحة البخارية .

وقرب نهاية حكم السيد مجيد تم حفر قناة السويس في ١٧ نوفمبر عام ١٨٦٩ ، وتخلصت الملاحة بذلك من آخر عقبة كانت تقف في طريق الاتصال بين الدول الغربية وسواحل المحيط الهندي ، وأصبحت الرحلة من انجلترا إلى سيلان عن طريق تلك القناة تستغرق نصف الوقت الذي تستغرقه رحلة البواخر حول رأس الرجاء الصالح . وساعد هذا الدول الأوروبية على الاهتمام بشرق إفريقيا والهند أكثر مما سبق . كانت

زنبار تبعد عن انجلترا بمسافة ٨,٨٥٠ ميل حول رأس الرجاء الصالح قبل حفر القناة ، ففضل معظم الأوروبيين الاهتمام بغرب إفريقيا التي كانت لا تبعد إلا بنصف هذه المسافة عن بلادهم . وبعد حفر القناة أصبحت زنبار تقرب بمسافة ألفي ميل عما سبق من انجلترا ، وأصبحت أكثر صلة بـ عدن وبـ الهند ، وسيؤثر ذلك بالتالى على موقف بريطانيا تجاه زنبار خصوصاً بعد أن تقوى مركزها فى شركة قناة السويس بشراء أسهم الخديوى فى عام ١٨٧٥ مما أمن خطوط مواصلاتها المباشرة مع المحيط الهندى بشكل سمح لها بزيادة نفوذها وسيادتها فى تلك البحار الجنوبية .



كانت علاقات السيد مجيد ودية بنوع عام مع إنجلترا ولكن السياسة الإنجليزية كانت تطالب سلاطين زنبار باتخاذ إجراءات عملية وتنفيذ سياستها خصوصاً في مسألة إلغاء الرقيق أكثر من مجرد إظهار ودهم لها . وكان هذا هو الحال عندما علم تشرشل القنصل الإنجليزي ومساعدته كيرك في ٧ من أكتوبر سنة ١٨٧٠ أن مجيداً يلفظ أنفاسه الأخيرة . ولما كانت وراثة السلطنة لا تعتمد على الوراثة أكثر من اعتمادها على البيعة فإن السلطات القنصلية البريطانية أرادت التدخل في المسألة بشكل يضمن لها تنفيذ سياستها عن طريق السلطان الجديد . كان برغش هو أول مطالب بالسلطنة ، ولكن إنجلترا لم تكن قد نسيت موقفه في عام ١٨٥٩ مما كاد يسمح لفرنسا بالتدخل في شؤون زنبار . ولكن إنجلترا كانت تعلم جيداً أن برغش يحتاج إليها في تدعيم سلطنته ، خصوصاً وأن قبيلة الحارثي القوية قد تعارضه في السلطنة من ناحية ، وقد يقوم أخوه تركي بعد سيطرته على مسقط بمحاولة إعادة ضم زنبار لعمان ثانية من ناحية أخرى . ولكن الموقف الدولي تغير في هذه المرة عما كان عليه في عام ١٨٥٩ — وشاءت الظروف أن تصل إحدى السفن الحربية البريطانية إلى ميناء زنبار في نفس اليوم وتحمل معها أنباء هزيمة فرنسا أمام القوات الألمانية في سيدان . وكان ذلك أكبر مشجع لقنصل بريطانيا على محاولة فرض نفوذه على السلطان الجديد خصوصاً في مسألة تجارة الرقيق .

طلبت القنصلية الإنجليزية من برغش الحضور إليها والتفاهم مع القنصل في شئون هامة قبل وفاة أخيه . وكان برغش يعرف أن إنجلترا تتصرف في مستقبله وفي مستقبل زنبار ، فوعد القنصل أنه — إذا ما نجح في تولى السلطنة — سيعطى إنجلترا ما تطالب به في مسألة الرقيق بل أكثر من ذلك . وبعد موت مجيد سارت الأمور في هدوء وأيدت القنصلية البريطانية برغش بعد أن أفهمته أنه لن ينجح إذا عارضته في تولى السلطنة ، وبعد أن أكد لها أنه سيبذل جهده لكي يحافظ على حسن علاقاته معها . وجاء القنصل الإنجليزي يذكر برغش بعد يومين من وفاة أخيه بوعدة الذي أعطاه لتحقيق رغبات إنجلترا في إلغاء تجارة الرقيق فأجابه برغش بأنه لا يذكر أنه قد أعطى مثل هذا الوعد ، وأن تحقيق هذا الأمر غير ميسور إلا بعد استشارة شيوخ العرب والأهالي . ولم يكن من سلطته أن يفعل ذلك قبل وفاة أخيه — أي أنه استند إلى عدم شرعية أي وعود تعطى قبل أن يتولى السلطنة وتصبح له الصفة الرسمية لإعطائها .

ولقد أثار هذا الموقف تشرشل فكتب إلى الحاكم العام للهند بأنه لا يمكن الاعتماد على السلطان الجديد أو الثقة به ، وأنه من المستحسن العمل على عزله في أول فرصة سانحة . وطلب من حكومة الهند مساعدة تركي الأخ الأكبر لبرغش على تولى سلطنة زنبار ، وتأييده بالقوة العسكرية ، وذكر أنه من المستحسن عدم إضاعة أي وقت في سبيل الوصول إلى هذه النتيجة .

لقد تصرف القنصل الإنجليزي وكأن زنبار تخضع خضوعاً مباشراً

للسلطات البريطانية في الهند ، وإذا كان قد اتهم برغش بالتسرع فإنه هو أيضاً قد تسرع في حكمه على سير الأمور ، وأراد أن يجبر برغش على العمل قبل أن يتولى السلطنة . كان تشرشل في غاية الإنهاك في تلك الفترة ويدل على ذلك فكرته التي أعطاها بتأييد تركي الذي كان يتأهب للسيطرة على مسقط ، وكان معنى مساعدته في أخذ السلطنة في زنبار إلغاء تحكيم اللورد كاننج (١٨٦١) الذي كان يهدف إلى فصل شرق إفريقيا عن جنوب بلاد العرب — وكل ذلك بسبب رفض برغش أن يسلم أمام طلبات القنصلية البريطانية الملحة والمتسعة .

ولقد اضطر تشرشل بعد فترة شهرين إلى الاختيار بين ترك زنبار في الحال أو الموت هناك — كانت صحته قد أصبحت مخطمة وأثر ذلك على العلاقات مع زنبار. اتهم القنصل برغش بأنه يسير طبق سياسة رجال الدين «المتعصبين» ولم يكن من نتيجة ذلك إلا زيادة سوء العلاقات بين الرجلين . فكان برغش يترك خطابه دون أن يرد عليها لمدة أيام ثم يجيبه بطريقة رسمية لا تحمل أى معنى للصداقة واتهمه في إحدى المرات بأنه قد زور خطابا وادعى أنه مرسل من وزارة الخارجية البريطانية، وكان برغش يعلم أن الإنجليز يستندون في نفوذهم إلى الرعايا الهنود الموجودين على الساحل ، فنجد أن القنصل الإنجليزى يتهمه من ناحية أخرى بإساءة معاملتهم بشكل يتنافى مع نصوص المعاهدة المعقودة في عام ١٨٣٩ . وحاول القنصل الإنجليزى مضايقة برغش في مسألة أخرى هي مسألة سليمان بن على الذي كان صهرأ له وتولى منصب

الوزارة في عهد كل من والده سعيد وأخيه مجيد ، وكان معروفاً بميله الواضح
 للإنجليز ، واشترك في حملة سنة ١٨٥٩ ضد برغش . أغرى القنصل الانجليزي
 سليمان أن يبلغ برغش استقالته من الوزارة ودخوله في خدمة القنصلية
 البريطانية ؛ ولما أرسل السلطان بعض رجاله للقبض عليه هده القنصل
 بإنزال العلم البريطاني وقطع علاقته مع زنبار إذا مست شعره من رأس
 سليمان الذي دخل في خدمته وأصبح يتمتع بحماية إنجلترا طبقاً لنصوص
 المعاهدات الدولية القائمة .

ولما زاد ضغط القنصل البريطاني على برغش في مسألة عقد معاهدة
 جديدة لإلغاء تجارة الرقيق أجاب السلطان بأنه ليس هناك أي داع للدخول
 في مفاوضات جديدة ، وأن معاهدة ١٨٤٥ مازالت قائمة ، وتكبد زنبار
 كثيراً ، ورد عليه القنصل بأنه يشكو من علاقاته مع إنجلترا ويرفض
 تحسينها ، وسأله عما إذا كان من حق حكومة الملكة البريطانية أن تفهم بأنه
 ليس في قدرة قنصليتها في زنبار أن تصل إلى نتيجة حسنة ، وذكره بأن
 والده سعيداً هو الذي طلب من إنجلترا إنشاء علاقات قنصلية معها ، وأنه
 قد أخذ على العكس من ذلك يشكو بمجرد وصوله للعرش من المعاهدات
 الانجليزية ومن وجود الأسطول البريطاني ، فهل لانجلترا أن تقفل هذه
 القنصلية ؟ » إن الحكومة البريطانية قد صممت على القضاء على تجارة
 الرقيق في المحيط الهندي وترغب في الوصول إلى هدفها بأقل ضرر ممكن

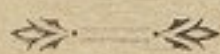
يقع على زنبار ، وهذا هو سبب رغبتها في فتح مفاوضات مع السلطان بهذا الشأن ، ولكن هذه المفاوضات مسائل ثانوية . ويمكن لانجلترا أن تقضى على تجارة الرقيق دون حاجة إلى زنبار وسلطان زنبار . «

ولكن برغش حافظ على هدوئه وربما كان ذلك لعلامة بمرض تشرشل القنصل الإنجليزى ، ولكن هدوءه أمام الانجليز اضطره إلى العمل . كان برغش قد طلب فى عام ١٨٥٩ مساعدة فرنسا أما الآن فى عام ١٨٧٠ فإنه طلب معونة ألمانيا وطلب من تيودور شلتز Schultz أن يكتب إلى الحكومة الألمانية طالبا وضعه تحت حمايتها .

ولقد ظلت هذه الحادثة غير معروفة حتى عام ١٨٨٥ . وعلى أى حال فإن المانيا لم ترد على خطاب برغش إذ أنها لم تكن حرة فى تصرفاتها فى أوروبا نفسها ولم تكن قد بدأت اهتمامها بشرق إفريقيا . ولكن ذلك يدل على النتيجة التى وصل إليها ضغط القنصل الإنجليزى المريض على السيد برغش .

ترك تشرشل زنبار فى ١٤ من ديسمبر سنة ١٨٧٠ وصحته مهدمة وتولى كيرك منصب القنصل البريطانى بدلا منه . كان كيرك لا يبلغ من العمر إلا ٣٨ سنة ، ومضى عليه أربع سنوات فى زنبار ، وكان يفهم حقيقة الموقف ويستطيع الاستفادة منه أكثر من سابقه ، فأظهر للسلطان أنه ليس له علاقة بتطور المسألة مع القنصل السابق ، وأنه ينتظر تعليمات من حكومته . وامتنع لفترة من الزمن عن رؤيته ، ثم أظهر له أنه يؤيد « سلطة سموه »

فى معاقبة كل من يجرؤ على عدم تنفيذ أوامره فى مسائل تجارة الرقيق — ثم
 لمح له بضرورة إضافة بعض التحديد على الإجراءات القائمة ، وهكذا ظهر
 كيرك لبرغش على أنه صديق ومستشار ومؤيد لسلطته أكثر من كونه
 قنصلاً لدولة أجنبية تطالبه رسمياً باتخاذ إجراءات معينة ، وترسل سفنها
 الحربية إلى مياهه لتأييد هذه الطلبات . وكان من نتيجة ذلك أن تحسنت
 العلاقات بسرعة بين برغش وكيرك ، وسنرى كيف سيتمكن هذا القنصل
 البريطانى الجديد من دعم نفوذ بريطانيا بهذه السياسة ومن الوصول إلى
 السيطرة على زنبار .



الفصل الثالث

رحالة ومستعمرون !

لم يكن هجوم الإنجليز على مسألة تجارة الرقيق في أوائل حكم برغش عبارة عن إعادة فتح مسألة قديمة ، بل كانت تدل على تيقظ أوروبا في تلك الفترة إلى هذه التجارة وبداية اهتمامها بشرق إفريقيا نتيجة لكتابات الرحالة والمستكشفين الذين بدءوا يزورون تلك المناطق . ولم تكن كتابات هؤلاء المستكشفين تهمل إمكانيات القارة من الناحية الاقتصادية وإمكانيات الحصول على موارد للمواد الأولية وأسواق لتصريف التجارة والصناعة الأوروبية رغم أن الاعتقاد قد ساد بأنها كانت مجرد نشاط علمي جغرافي . وكانت أهم فترة في تاريخ استكشاف المنطقة الممتدة من سواحل إفريقيا الشرقية إلى هضبة البحيرات هي الربع الثالث من القرن التاسع عشر ، وشارك فيها كثير من الأوروبيين من جنسيات مختلفة ، وستكون معلوماتهم التي حصلوا عليها هي الأساس الذي سيقوم عليه تقسيم الدول الأوروبية لهذه المناطق تمهيداً لاستغلالها .

١ — المستكشفون البريطانيون : —

توصل دافيد ليشينجستون إلى أن يعبر القارة الإفريقية من الغرب إلى الشرق قبل وفاة السيد سعيد ببضعة أشهر في عام ١٨٥٦ . وقضى في هذه الرحلة ما يقرب من عامين مما يجعلها من أعظم رحلات الاستكشاف التي وقعت عبر القارة . وكانت نتائج رحلته هي اهتمام الجغرافيين في العالم أجمع بهذه المناطق ، وقابله الرأي العام في إنجلترا بمقابلة الأبطال ، وانتهز هذه الفرصة لكي يطلب إلى الإنجليز بذل جهودهم لمساعدة الشعوب المتأخرة والمنكوبة في وسط القارة . وكانت الاستجابة سريعة ، فترى الحكومة تعطيه إعانة مالية تبلغ خمسة آلاف جنيه ، ويوافق مجلس العموم عليها ، وذلك لتجهيز حملة لاكتشاف الزمبيزي . ولقد حاول ليشينجستون أن يجد طريقاً قصيراً وسهلاً يوصل إلى داخل القارة ، مما يسمح لرجال التبشير وللتجار الأوروبيين بسهولة التوغل فيها حتى يصلوا إلى المناطق المرتفعة التي تصلح لمعيشة الأوروبيين . وذكر في كامبردج قبل سفره ، أنه سيعود إلى إفريقيا لكي يحاول فتح طريق للتجارة والمسيحية إلى وسط القارة . وكان حديثه عن التجارة الأوروبية يعنى القضاء على تجارة العرب التي اتفق مؤرخو الغرب على أنها لم تقم إلا على تجارة العبيد وعلى استخدام العبيد في القوافل .

وصل ليشينجستون في ربيع سنة ١٨٥٨ إلى مصب الزمبيزي ، وحاول أن يسير مع هذا النهر متجهاً صوب المنبع حتى أقرب نقطة من منطقة

المرتفعات ، و يقيم هناك محطة للمبشرين وللتجار . ولكن مساقط المياه خيبت أمله في سهولة الملاحة في هذا النهر . ولقد توصل في العام التالي إلى اكتشاف نهر شيرى وبحيرات شيروا ونياسا ، ووجد أن المناخ في هذه المناطق يلائم الرجل الأوروبي ، وبدأ يكتب إلى وزارة الخارجية البريطانية طالبا منها إقامة « مستعمرة » في تلك المنطقة على أن يقوم الأوروبيون فيها بدور الإشراف والإدارة ويقوم الإفريقيون فيها بالعمل . وكان من نتيجة ذلك أن أقيمت محطة للتبشير في عام ١٨٦١ . ثم قام ليثمينجستون بزيارة الشواطئ الغربية لبحيرة نياسا ، وذكر أن تجارة الرقيق كانت نشيطة بين هذه المنطقة وموزمبيق ، وعرض على اللورد جون راسل أمر ضم هذا الإقليم للتاج البريطانى على أنه الوسيلة الوحيدة للقضاء على تجارة الرقيق . ولكن انتشار الملاريا في تلك المنطقة وموت عدد من أعضاء البعثة اضطر الحكومة البريطانية في سنة ١٨٦٣ إلى أن تطلب عودتها إلى أوروبا وإلى إصدار أمرها لبعثة التبشير بالانسحاب مع الأسقف إلى زنبار .

وفي الوقت الذى كانت بعثة الزمبىرى تقوم فيه باستكشاف منطقة نياسالاند ، كانت هناك بعثات أخرى تعمل في منطقة تنجانيقا وأوغندا . كانت الأولى من بينها برئاسة الكابتن ريتشارد برتن Burton أحد ضباط جيش الهند الذى كان قد قام في عام ١٨٥٤ بزيارة مكة والمدينة متخفيا في زي عربى . وفي العام التالى اصطحب معه الملازم جون سبيك Speke ، وحاول التوغل في بلاد الصومال من بربرة ، ولكن الأهالى اضطروه للعودة من حيث جاء . وفي عام ١٨٥٦ اقترح برتن أن يذهب لاستكشاف بحر

أوجيچى — الذى يتحدث عنه العرب ، والذى سيسميه الأوروبيون بحيرة تنجانيقا فيما بعد — ثم يدرس ما يمكنه الاستفادة منه من حاصلات الإقليم . ولقد قبلت الجمعية الجغرافية اقتراحه وساعدته على تجهيز حملته ، وكلفته بالسير حتى بحيرة نياسا التى ساد الاعتقاد بأنها متصلة ببحر أوجيچى ثم باستكشاف منطقة « جبال القمر » التى ينبع منها النيل .

ووصل برتن مع سبيك إلى زنبار فى عام ١٨٥٦ ، بعد موت السيد سعيد بثلاثة أشهر . وزودهما السيد مجيد بخطاب توصية للرؤساء والشيوخ فى داخل القارة . وبدأت الحملة سيرها فى شهر يونيو من العام التالى على الطريق الذى تسير فيه قوافل التجارة العربية ، ووصلوا فى نوفمبر إلى طابورة المدينة التجارية للعرب ، حيث رحب بهم الأهالى ترحيبا كبيرا . ثم وصلوا إلى أوجيچى فى فبراير سنة ١٨٥٨ وأخذوا فى استكشاف الجزء الشمالى من بحيرة تنجانيقا ، وعادوا بعد ذلك إلى طابوره حيث بقى برتن مريضاً بالمalaria وواصل سبيك رحلته شمالا حتى وصل إلى مقربة من بحيرة فيكتوريا ولكنه اضطر إلى العودة إلى طابورة مرة أخرى ، واصطحب برتن حتى زنبار التى بلغاها فى مارس سنة ١٨٥٩ .

وبعد عودة سبيك إلى إنجلترا كلفته الجمعية الجغرافية بالعودة إلى بحيرة فيكتوريا ، والتأكد من أن نهر النيل ينبع منها . وفتح ا ككتاب بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه ، وساهمت كل من الحكومة البريطانية وحكومة الهند بتجهيز حملته بالأسلحة والذخائر ، وما جاء شهر أكتوبر سنة ١٨٦٠ حتى

كان سبيك يصعد مرة جديدة على طريق القوافل الموصل إلى طابورة في صحبة ضابط آخر هو جرانت Grant .

ولقد اضطرت الحملة إلى البقاء مدة أشهر طويلة في هذه المدينة نظراً لصعوبة العثور على حمالين وسوء حالة الإقليم الناتجة عن الحرب بين العرب والإفريقيين. وأخيراً تمكن سبيك من مواصلة السير بعد أن ترك جرانت مريضاً في حراسة بقية مهمات الحملة في يوليو سنة ١٨٦١. ولقد تمكن جرانت من اللحاق بسبيك بالقرب من الشاطئ الجنوبي الغربي للبحيرة ، وبعد سيره حول بحيرة فيكتوريا من الغرب تمكن سبيك من الوصول إلى أوغندا ورؤية ملكها متيسا في ١٩ من فبراير سنة ١٨٦٢ .

وزار سبيك مساقط ريبيون التي يبدأ عندها خروج النيل من البحيرة ، ثم واصلت الحملة رحلتها صوب البحر الأبيض المتوسط بعد أن اكتشفت منابع النيل في هضبة البحيرات . وكانت الجمعية الجغرافية قد جهزت الأمر مع جون بتريك Petherick لكي يقابل سبيك عند عودته بالقرب من غندكرو . كما أن صامويل بيكر كان قد صمم على السير جنوباً لاستكشاف منطقة أعالي النيل ، وتقابل الرحالة القادمون من الشمال مع سبيك وجرانت اللذين وصلا بسهولة بعد ذلك إلى إنجلترا وسجلا اسميهما في تاريخ الاستكشافات الجغرافية .

٢ — المستكشفون الألمان : —

ولقد شارك الألمان بدورهم في عمليات الاستكشاف في شرق إفريقيا فوجد أن كراب Krapf يؤسس مركزاً للتبشير بالقرب من ممبسة سنة ١٨٤٤ ثم يقوم مع زميله ريمان Rebmann برحلات في داخل القارة . وبينما قام ريمان بجولات في منطقة شاجا قام كراب برحلات في منطقة سامبارا ونهر تانا ، ورأى ريمان جبل كليمانجارو في عام ١٨٤٨ ، ورأى زميله جبل كينيا في عام ١٨٤٩ . ولم تكن هذه الجولات إلا لاستكشاف المناطق التي تصلح لإقامة مراكز التبشير . ولكن روشر Roscher قام بعد ذلك بدراسات جغرافية علمية فحضر إلى شرق إفريقيا في خريف عام ١٨٥٨ مزوداً بتوصيات من اللورد كلارندون وزير الخارجية البريطانية بعد أن أوصى به لودفيج ملك بافاريا المنفي . وسافر في العام التالي مع القوافل العربية من كلوه ووصل إلى ساحل بحيرة نياسا الشرقى بعد وصول ليفنجستون إلى ساحلها الجنوبي ببضعة أسابيع . وسافر شمالاً ولكنه قتل وتمكنت السلطات من القبض على القتلة وأعدم اثنان منهما في زنبار في ٢٣ من أغسطس سنة ١٨٦٠ .

وكان كل من سبيك وجرانت في زنبار في ذلك الوقت يجهزان حملتهما الاستكشافية ، ثم حضر البارون فون دير ديكن لكي يلحق بروشر ويشاركه في استكشاف بحيرة نياسا ، وما إن سمع بمقتله حتى قرر أن يسافر إلى مقر الجريمة لكي يعثر على مذكرات زميله . ولكنه اضطر

إلى البقاء مدة شهرين في كلوه لتجهيز حملته ، وما إن بدأ سيره حتى أخذت
العقبات تعترضه الواحدة تلو الأخرى ، واضطر أخيراً أن يعود إلى الساحل
بعد أن سافر مسافة ١٦٠ ميلاً . والظاهر أن العرب في تلك المنطقة كانوا
قد بدءوا يخشون من تدخل الأوروبيين في تجارتهم في العاج والمنتجات
الإفريقية التي كانت تصل إلى كلوه فصمموا على عرقلة جهود
الأوروبيين للتوغل إلى داخل القارة . ولقد شك فون دير ديكن في أن
السيد مجيداً نفسه هو الذي أمر العرب بعرقلة مساعيه ، فصمم على تحويل
مجهوداته صوب جبل كينيا وتنجانيقا والتأكد مما إذا كانت الثلوج تغطي
قممهما . ولقد وضع مجيد سفينة تحت تصرفه لنقله إلى ممبسة ، وسار بعدها
إلى جبل كليانجارو ، ولكنه لم يتمكن من الصعود عليه أكثر من ٨٠٠٠ قدم
قدم ثم عاد بعدها إلى زنبار في ٨ من نوفمبر سنة ١٨٦١ . وبقي هناك مدة
تسعة أشهر في انتظار قدوم الدكتور أوتو كرستين Otto Kersten الذي
كان قد أبلغه قدومه للعمل معه في الاستكشافات . وبعد وصوله قاما معاً
بالصعود على جبل كليانجارو حتى ارتفاع ١٤٠٠ قدم .

أما جبل كينيا فإن فون دير ديكن قد اعتقد أن أحسن وسيلة للصعود
عليه هي الملاحه في أحد النهرات التي تنبع منه وتصب في الساحل ، وطلب
إرسال إحدى السفن ذات القاع المسطح إليه من أوروبا .

وفي انتظار وصولها قام بزيارة جزر الكومور ومدغشقر وسيشل
وريونيون وموريس ، ثم عاد إلى أوروبا حيث استقبل استقبالاً حاراً . ورجع
في نهاية عام ١٨٦٤ إلى زنبار ، وقرر في منتصف العام التالي الصعود في نهر
الجوبا . ولكن السفينة تحطمت على بعد ٢٥ ميلاً إلى الشمال من برديرا ،

واضطرت الحملة إلى مواصلة السير على الأقدام . ثم هاجم الصوماليون رجال الحملة في أول أكتوبر وقتلوا بعضاً منهم فاضطر الباقون إلى أن يسيروا مع التيار راجعين إلى برديرا ومنها على الأقدام إلى قسمايو . وبعد وصولهم إلى زنبار عادوا يحملون أمراً من السلطان إلى حاكم لامو يوجهه فيه إلى وضع حاميته العسكرية تحت تصرفهم . ولكن الأخبار وصلت إلى أوربا بأن فون دير ديكين وصحبه قد قتلوا في برديرا . وأكدت السفينة الحربية البريطانية Vigilant هذا الخبر بعد أن انتشلت أحد البحارة الذين صاحبوا الحملة . ولم يكن من المستطاع عمل أى شيء بغير إرسال حملة عسكرية تأديبية فعاد الأحياء إلى ألمانيا في عام ١٨٦٦ .

ولقد حاولت والدته فون دير ديكين إرسال كل من كينزلباخ Kinzelbach وبرنر Brenner لمحاولة العثور على ابنها . فحاول الأول الوصول إلى برديرا من مقديشو ولكنه توفي في أثناء الرحلة سنة ١٨٦٨ . أما برنر فإنه سافر من الساحل فيما بين مالندي ومقديشو ولم يتمكن من الوصول إلى برديرا . ولكنه زار مدينة ويتو Witu التي تبعد عشرة أميال شمال مصب نهر تانا في خليج فرموزا Formosa وهي عاصمة السلطان أحمد . وكان هذا السلطان قد صمم بعد موت والده حاكم جزيرة باتي Pate في عام ١٨٥٦ على الهجرة إلى الساحل ، ونجح في إنشاء سلطنة ويتو . ولقد عرض هذا السلطان على برنر ما عرضه برغش على القنصل الألماني في زنبار في عام ١٨٧٠ ، وبقي هذا الأمر سراً حتى أعلنه بسمارك لـ إنجلترا في عام ١٨٨٥ ذاكراً أن السلطان أحمد قد عرض عقداً معاهدة صداقة مع ألمانيا وعرض وضعه تحت حمايتها .

٣ — عودة ليفنجستون : —

عاد ليفنجستون مرة جديدة إلى ساحل شرق إفريقيا بعد ستة أشهر من موت ديكن . كان رجوعه لإنجلترا بعد نهاية حملة الزمبزي في سنة ١٨٦٤ قد زاد في شهرته واهتمام الرأي العام به ، وكلفته الجمعية الجغرافية في السنة التالية باستكشاف منطقة البحيرات . ولقد عضدت الحكومة الإنجليزية هذه الفكرة وأعطته سلطات رسمية للتعامل مع الرؤساء المحليين في المنطقة الممتدة من حدود إفريقيا الشرقية البرتغالية حتى حدود الحبشة ومصر . وكان ليفنجستون يجاهد في سبيل فتح إفريقيا لنفوذ الدول المتحضرة ، وكانت فكرته هي أن يقوم في شرق إفريقيا بنفس العمل الذي قامت به إنجلترا في غرب القارة ، أي إشراك مجهودات السفن الحربية البريطانية في منع تجارة الرقيق مع تشجيع التجارة المشروعة ونشاط بعثات التبشير . وفي أوائل شهر أبريل سنة ١٨٦٦ بدأ ليفنجستون رحلته الأخيرة إلى داخل القارة . وكان عليه أن يقاسي من الجمالين . وحاول عند وصوله إلى الشاطئ الشرقي لبحيرة نياسا أن يعبرها في أحد الزوارق التابعة للعرب ؛ ولكن العرب رفضوا التعاون معه ، واضطر إلى أن يسير حول البحيرة من الجنوب ، فوجد الإقليم مخرباً نتيجة للحرب الأهلية التي قامت هناك ، وزاد الطين بلة أن اختفى أحد الجمالين مع صندوق الأدوية اللازمة للمستكشف . وسيكون ذلك من العوامل التي ستقضي على ليفنجستون في النهاية ، إذ أنه واصل سفره رغم مرضه بالمalaria والدوسنتاريا وزادت حالته سوءاً مع بدء فصل الأمطار

ونقص الغذاء الكافي ، فما إن وصل إلى نهاية بحيرة تنجانيقا الجنوبية في شهر أبريل سنة ١٨٦٧ حتى اضطر إلى البقاء لمدة شهر في حالة مرض شديدة .

وبلغت في ذلك الوقت أخبار موت ليثنجستون إلى أوروبا ، وكان سببها أن الجمالين الفارين من خدمته اضطروا لرواية هذه القصة تبريراً لعودتهم إلى الساحل بدون الرجل الأبيض . فقام يانج Yaung برحلة سريعة إلى منطقة بحيرة نياسا ، وهناك علم من العرب أن ليثنجستون يواصل سفره شمالاً ، فعاد إلى أوروبا يحمل هذا الخبر ، ثم وصلت بعد ذلك خطابات من ليثنجستون نفسه تشرح المرحلة الأولى من رحلته وفرار هؤلاء الجمالين من خدمته .

وكان ليثنجستون قد أمر بإرسال كمية من مواد التكوين لكي تنتظره في أوچيچی ، وبعد رحلته في منطقة بحيرة مويرو وصل إلى أوچيچی في شهر مارس سنة ١٨٦٩ مريضاً بالبنيمونيا علاوة على الملاريا والدوسنتاريا . ولكنه لم يجد كثيراً من مواد التكوين ولم تكن هناك أية أدوية أو حتى أوراق للكتابة ، ويعود ذلك للتاجر الذي لم يرسل كل ما طلبه منه وللجمالين وللأهالي الذين قاموا بسرقة المخزن حينما انتشر نبأ موت ليثنجستون . وأخيراً وصل أحد خطابات ليثنجستون إلى كيرك في زنبار ، فأسرع بإرسال الأغذية والأدوية إليه وأرسلها مع ١٥ حملاً حتى يضمن وصولها إذ أن الكوليرا كانت تحتاج شرق القارة في هذه الفترة ، وكانت قد شلت حركة المواصلات في داخل الإقليم . ولقد تمكنوا من اللحاق به إلى الغرب من بحيرة تنجانيقا .

وكان ليثنجستون قد بدأ سيره في يوليو سنة ١٨٧٠ لاستكشاف العلاقات المائية بين بحيرة مويرو والكنغو والنيل ، وكان نشاطه قد بدأ في الضعف ، ثم أخذت الحمى في مهاجمته من جديد ، وأصابه سرطان في القدم . وعندما عاد في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٨٧١ إلى أوجيچی كان مرضه قد استفحل ولم يجد كثيراً من الأدوية التي كان كيرك قد أرسلها إليه من الساحل ، ولكن استأنى وصل بعد أيام (١٠ نوفمبر) ووجده هناك .

وكان استأنى يعمل محرراً في جريدة نيويورك هيرالد ، وأظهر تفوقه في وصف حملة اللورد نابير في الحبشة ، فأرسله رئيس التحرير للاتصال بليثنجستون الذي كان يعتقد أنه قد وصل إلى أعلى النيل . فكان عليه أن يجده في تلك القارة الواسعة خصوصاً بعد أن بدأت الصحف تتحدث عن أنباء تتعلق بسلامته . وصل استأنى إلى زنبار في أوائل شهر يناير سنة ١٨٧١ ، وجهرز حملته دون أن يعلن عن هدفها خوفاً من أن يرفض ليثنجستون مقابله ، ويبتعد عن أوجيچی . وخرجت الحملة في ٢١ من مارس ووصلت إلى طابوره في ٢٣ من يونيو . وهناك اشترك استأنى وقوات حملته في الحرب الدائرة بين التجار العرب وبين الإفريقيين ، ثم وصل أخيراً إلى أوجيچی في ١٠ من نوفمبر . وكانت تلك المقابلة سبباً في تقوية الروح المعنوية لليثنجستون ، خصوصاً بعد وصول الأدوية ومعرفته باهتمام العالم الأوروبي بنتائج استكشافاته ، وبالمناطق المحيطة ببحيرة تانجانيقا . فأخذ يستكشف الجزء الشمالي من هذه البحيرة في صحبة استأنى ثم عاد معه إلى

طابوره . وقفل استانلى راجعاً صوب الشاطىء فى ١٨ من فبراير سنة ١٨٧٢ بعد أن رفض ليثنجستون العودة معه إلى أوروبا ، وكان قد قرر استكشاف منطقة توزيع المياه بين أعلى النيل والكنغو .

قررت الحكومة البريطانية من جانبها إرسال حملة لفتح الطريق أمام ليثنجستون بعد أن علمت بالحرب القائمة فى داخل القارة ، وكانت هذه الحملة بقيادة داوسون (Dawson) وهورن (Horn) وصحبها المبشر نيو (Neu) وأوسويل (Oswell) ابن ليثنجستون . ولكنها قابلت استانلى فى زنبار وعلمت منه أخبار ليثنجستون فعادت إلى إنجلترا . وقامت حملة جديدة لإنقاذ ليثنجستون بقيادة كامرون (Cameron) الضابط البحرى الإنجليزى وبدأت سيرها من الساحل قرب نهاية شهر مارس سنة ١٨٧٣ . فوصلت إلى طابورة فى أوائل شهر أغسطس حيث أصيب أعضاؤها بالحمى ، وفى ٢٠ من أكتوبر علموا أن ليثنجستون قد توفى فى أول مايو وأن رجاله يحملون جثته صوب الساحل . فواصل كامرون رحلته حتى أو چيچى بحثاً عن مذكرات ليثنجستون ويومياته فبلغها فى ١٨ من فبراير سنة ١٨٧٤ ، ثم استكشف البحيرة ورسم خريطة لها لأول مرة ، ثم اتجه صوب نياىنجوى وسار فى اتجاه الجنوب الغربى إلى أن وصل إلى ساحل المحيط الأطلسى فى نوفمبر سنة ١٨٧٥ .

٤ — أعلام المستكشفين

يمكننا أن نقول إن فترة الاستكشافات الجغرافية بصفة عامة قد انتهت بموت ليثنجستون ، وأخذ العالم فكرة معينة عن الإقليم الداخلى من شرق إفريقية بعد فترة بسيطة نسبياً من أعمال الاستكشاف . وانتهت أسطورة وجود بحر كبير داخلى فى وسط القارة الإفريقية ، وأصبحت خريطة تلك المنطقة ظاهرة بعد أن استكشف ليثنجستون بحيرة نياسا وشيرى ، وبرت و سبيك تنجانيقا ، وسبيك بحيرة فكتوريا وبداية نهر النيل . وكان معظم من قاموا بهذه العملية من الإنجليز ، فى الفترة الواقعة بين عام ١٨٥٩ . وعام ١٨٦٢ . ولقد عمل سير روشير إلى بحيرة نياسا وفون دير ديكن إلى جبل كليمانجارو مع رحلات كراب وريمان السابقة على ملء فجوات كثيرة فى جغرافية هذا الإقليم . ولم يبق لتومسون Thomson إلا أن يجد الطريق الموصل بين ممبسة وبحيرة فيكتوريا عبر مرتفعات كينيا لإتمام الخطوط العامة لخريطة شرق إفريقية . وكانت نتائج هذه الاستكشافات تفوق كثيراً مجرد النتائج العلمية ، رغم أن هذا التعبير يشتمل — علاوة على الاستكشافات الجغرافية — على كل المعلومات التفصيلية التى دونها المستكشفون فى يومياتهم والتى تتعلق بحالة الأهالى وعاداتهم ومعتقداتهم . إذ أنها ستعمل على « فتح إفريقية » وسيكون لها نتائج اقتصادية وسياسية فى غاية الأهمية .

نرى أن ليثنجستون كان يربط بين التجارة وبين المسيحية كعاملين

لإدخال الحضارة في إفريقية . وكان الهدف الأول لحملة الزمبيزى هى إقامة مركز تجارى فى داخل القارة ودراسة وسائل التنمية والاستغلال التجاريين . وأخذ ليثنجستون يتحدث حتى آخر أيامه عن الإمكانيات الاقتصادية للمناطق التى يسير عبرها ، ويدون كل ما يجده عن إمكانية زراعة القطن هنا أو هناك ، ووجود النحاس والذهب فى كتابجا ... الخ . وقد اهتم جميع المستكشفين الآخرين بكل هذه المسائل . وكانت التعليقات الصادرة إلى برتن Burton توجهه إلى أن يحدد منتجات داخل القارة الصالحة للتصدير ، ونجده ينشر فى نهاية رحلته ملحقاً هو عبارة عن دراسة مقارنة لتجارة الصادرات والواردات للساحل الإفريقى ووسط القارة ، وذكر أن اشتراك الدول الأوروبية فى هذه التجارة يتوقف على سيطرتها على طريق تجارى إلى الداخل .

وكان سبيك أيضاً يهتم بالناحية الاقتصادية من الاستكشافات . فيذكر مثلاً أن تشجيع حكومة الهند لحملة كان بسبب أملها فى زيادة التجارة بينها وبين شرق إفريقية ، ويكرر فى أكثر من مكان من يومياته ذكر ثروة الأقاليم وكثرة مواردها ، ورغبة شيوخ الأهالى فى التجارة مع الساحل . ولكنه كان يرى مثل برتن أن التجارة لن تزدهر مع هذه المناطق ما لم يستقر السلم . وينظر كاميرون لشرق إفريقية على أنها ستصبح سوقاً للمصنوعات الإنجليزية، أما فون دير ديكن فإنه يتحدث عن الحبوب والفواكه والخضروات فى زنبار ويبحث مسألة زراعة الموز فى كليمانجارو وقصب السكر فى سمبارا .

ولقد رأى هؤلاء المستكشفون أيضاً المصاعب التي تعترض الاستغلال الاقتصادي لشرق القارة الإفريقية وخصوصاً مصاعب النقل وعدم الاستقرار والتخريب الذي تنزله تجارة الرقيق بتلك الأقاليم . ولقد استند معظم المستكشفين إلى هذه التجارة الأخيرة للوصول إلى نتائج « سياسية » في شرق إفريقيا . حقيقة إن ليقنجنستون لم ينظر إلى مشروع إنشاء « مستعمرة » عند منابع الزمبيزي على أنه توسع في الإمبراطورية البريطانية ولكنه أصر على ضرورة حرية التجارة . وكذلك الحال عندما زار مرتفعات شيرى وطلب من المبشرين والتجار الحضور إلى تلك المنطقة ولم يطلب إرسال العلم البريطاني . ولكنه سرعان ما شعر بسيادة التجار العرب على تلك المناطق وخشى من تعذر إقامة الأوروبيين فيها إلا بعد القضاء على العرب . فسأل وزارة الخارجية البريطانية إن كان له حق « ضم الأراضي التي يستكشفها لحكومة صاحبة الجلالة » . ولكن اللورد راسل رفض هذا الاقتراح خصوصاً وأن هؤلاء المستكشفين لم تكن لديهم القوة المادية الكافية لتثبيت دعائم الحكم البريطاني في تلك المناطق . كما أن سبيك قد استند إلى حجة تجارة الرقيق وطالب بإقامة إدارة أوروبية للقضاء عليها في تلك المناطق ، وذكر أن حفنة من الأوروبيين يمكنها أن تعيد السلم إلى نصابه وتفتتح الإقليم لتجارة الغرب ومصنوعاته .

كان المستكشفون الإنجليز ينادون إذاً بضم مناطق في شرق إفريقيا لدولتهم رغم سيطرة دولتهم على مستعمرات متعددة وسيطرتها على عدد كافٍ من القواعد البحرية يضمن لها السيادة على البحار . أما الألمان

فكانوا ينادون بمستعمرات لعدم وجود مستعمرات لديهم على العكس من
 إنجلترا وفرنسا ، وكانت بلادهم تحتاج إلى مجال حيوى لأبنائها ومواد خام
 لصناعاتها وأسواق لتصريف تجارتها . وهكذا نرى أن آراء فون
 دير ديكن للتحصول على مستعمرة في شرق إفريقيا كانت أكثر وضوحاً
 وأكثر صراحة من آراء الإنجليز الذين نادوا بضرورة حرية التجارة
 وإقامة التجارة المشروعة أى تغيير البناء الاقتصادى للإقليم دون أن
 يصرحوا بأن هذه العملية ستنتهى بالسيطرة الاقتصادية ثم السياسية
 على الإقليم . ولقد كتب فون دير ديكن من الجوبا في صيف سنة ١٨٦٤ أن
 إنشاء مستعمرة ألمانية في هذه المنطقة سينجح في فترة قصيرة ويمكنها أن تصل
 إلى الاكتفاء الذاتى في ظرف سنتين أو ثلاث سنوات . وشرح أن هذه
 المستعمرة ستزداد أهمية بعد فتح قناة السويس وتأسف لعدم اهتمام الألمان
 بهذه المسائل الضرورية للأستطول . وكان كيرستن ينادى بما نادى به زميله
 وكتب يذكر أن فون دير ديكن قد أعلن في أكثر من مرة أنه لن يتردد في
 شراء ممبسة من السلطان ، إذا ما وافق مجيد على بيعها ، وذلك لإقامة منشأة
 ولوضع التجارة مع الداخل في أيدي الأوروبيين وخصوصاً الألمان .
 ويمكن للمستعمرين بعد ثلاث سنوات في شاجا أن يحصلوا على نتائج أهم
 من هجرتهم عبر البحار . وأوصى حكومته بتنفيذ هذا المشروع الذى يفيد
 ألمانيا والألمان . وكانت هذه الآراء تدور بدون أدنى شك في رأس برينر
 حينما عقد اتفاقه السرى مع سلطان ويتو .

وبينما كان الرحالة الألمان ينادون بحكومتهم بإنشاء مستعمرة في شرق

إفريقية لم تكن حكومتهم مستعدة للقيام بهذا المشروع . أما الرحالة الإنجليز فإنهم كانوا ينادون بالقضاء على تجارة الرقيق وفتح إفريقية ونشر المسيحية وتنمية التجارة والاستعمار . ولكن حكومتهم لم تكن مستعدة للقيام بكل ذلك في نفس الوقت ، وستحاول السير حسب خطة محددة هي إضعاف شرق إفريقية وإضعاف التجار العرب فيها باسم القضاء على تجارة الرقيق ، وتمهيد الطريق بذلك للخطوات التالية التي ستقوم بها بعد أن تأمن اتحاد العرب والإفريقيين ضدها .

الفصل الرابع

إنجلترا وتجارة الدقيق

١ — الاستعمار « الانساني » ! :

تسببت رحلات المستكشفين الجغرافيين الأوروبيين في أفريقيا وكتاباتهم بعد عودتهم إلى بلادهم في إظهار هذه المنطقة من أفريقية وكأنها المصدر الأول لتجارة الدقيق ، وكان هذه التجارة هي أهم صادراتها . ورغم كساد أسواق تجارة الدقيق وإقفالها في مناطق كثيرة من العالم ، وخصوصاً في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية والهند وغيرها ، فإن هؤلاء المستكشفين قد أكدوا ازدهار تلك التجارة ونموها على مر الأيام . وامتلات كتاباتهم بوصف القرى المخربة وبشرح المعاملة السيئة التي لقيها أهالي إفريقية على أيدي تجار الدقيق ، وذكروا أن معنى وصول عبد واحد إلى الساحل صيد عشرة في داخل القارة يموت تسعة منهم في أثناء السير ومن سوء المعاملة والجوع . وأكدوا أن هذا الاقليم أو ذاك كان مزدهراً في أثناء رحلاتهم السابقة وأصبح خرباً نتيجة لعمليات صيد العبيد . وأمام هذه الروايات لا يمكن للمؤرخ المدقق أن يهمل اهتمام هؤلاء الرحالة بكتابة أشياء غريبة تلفت النظر وتسترعى الانتباه عن أهالي هذه المناطق وتهدى الطريق لفتح القارة أمام الرجل الأبيض ونفوذه ، إذ أنه كان من الطبيعي أن تأخذ حركة تجارة الدقيق في الكساد في ذلك الوقت نتيجة لإلغاء كثير من أسواقها .

ولقد صرف هؤلاء الكتاب كثيراً من وقتهم ومن صفحات كتبهم في وصف القسوة الوحشية التي تستخدم في صيد الرقيق ، ولم يلتفتوا كثيراً لشرح علاقة السيد بعبده بعد شرائه له ، والمعاملة الطيبة التي أوصى بها القرآن المسلمين في معاملتهم لمن ملكته أيديهم ، وحضه على إعتاقهم ، وتطبيق المسلمين لهذه القواعد في حياتهم مع عبيدهم .

وعلى أي حال فإن كتابات هؤلاء المستكشفين الجغرافيين قد عملت على تهئية الرأي العام في أوروبا للتدخل في شؤون إفريقية والسيطرة عليها بالتالي باسم الانسانية ، رغم عدم خفاء العوامل الاقتصادية التي دفعت الدول الأوروبية للقيام بهذا العمل ، في تلك الفترة من التاريخ بالذات . ومن الملاحظ أن كتابات القناصل الأوروبيين في البلاد الشرقية ستدعى ازدهار تجارة الرقيق ونموها من فترة لأخرى ، بدون أي سبب واضح إلا أن بلادهم قد قررت فرض سلطتها على البلاد الشرقية متذرة بتجارة الرقيق ، كما حدث في تقارير كيرك القنصل البريطاني في زنبار في عام ١٨٧٢ أي في الفترة التي قررت فيها انجلترا عمل معاهدة جديدة مع زنبار بهذا الخصوص .

ولا يعني هذا أبداً أن تجارة الرقيق لم تكن موجودة في البلاد الشرقية . كانت موجودة ولكنها لم تتخذ الصورة التي اعطاها لها الكتاب الأوروبيون ، ولم تزدهر تلقائياً دون سبب ظاهر ، بل اتخذت الدول الأوروبية ذلك سبباً ومدعاة للتدخل في الأقطار العربية والإسلامية ، متمسكة وراء الانسانية ومرتدية ثياب القديسين الاوائل .

إعترف الإسلام بالرق ووجد رقيق لدى المسلمين في الأقطار الإسلامية

في ذلك العصر . ولم يكن من السهل القضاء على تجارة الرقيق نظراً لارتباطها بالحياة الاجتماعية والاقتصادية في ذلك العصر وفي زنجبار بوجه خاص ، إذ أن هذه التجارة كانت مورد رزق للسلطان ولتجارة القوافل العرب ورجال المال من الهنود . وبالرغم من ذلك فإن السيد سعيد قد قبل توقيع معاهدة مع إنجلترا في عام ١٨٢٢ تمنع التجارة في الرقيق خارج نطاق ممتلكاته الأفريقية والاسيوية . ، ثم معاهدة ١٨٤٥ التي حددت هذه التجارة وقصرتها على الساحل الإفريقي بين زنجبار والجزر والمدن الساحلية الأخرى كما ذكرنا سابقاً . ولقد بقيت هذه المعاهدة الأخيرة أساساً لسياسة إنجلترا في محاربة تجارة الرقيق منذ عام ١٨٣٧ وهو تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة ، حتى عام ١٨٧٣ حين توصلت لتوقيع معاهدة جديدة مع زنجبار .

وكان تنفيذ معاهدة سنة ١٨٤٥ يتوقف على عاملين : أولهما منع السلطان لهذه التجارة خارج حدود معلومة ومعاقبة كل من يقوم بها ، وثانيهما مصادرة السفن التي تعمل في تجارة الرقيق رغم أوامر السلطان . ولقد نفذ السيد وعده وقرر القنصل الإنجليزي في زنجبار في عام ١٨٥٠ أن تجارة الرقيق قد انخفضت بنسبة ٨٠ ٪ . ولكن إنجلترا ادعت أن تجارة الرقيق قد أخذت تزدهر بعد موت السيد سعيد نتيجة لقيام الاضطرابات المحلية وضعف السيد مجيد عن أن يلتفت إلى أي شيء أكثر من محاولته الاحتفاظ بعرش سلطنته . والحقيقة هي أن السيد مجيد بذل جهده في القضاء على تجارة الرقيق واتخذ إجراءات صارمة تجاه التجار العمانيين الذين يعملون فيها ، خصوصاً وأن عرب مسقط كانوا يهددون سلطته في أفريقية . ثم نشر بلاغين

في أول يناير سنة ١٨٦٤ الأول بمنع أصحاب السفن والقوارب من نقل العبيد في سفنهم وقواربهم حتى بين المدن والجزر المصرح بها وذلك في الفترة الواقعة من أول يناير إلى أول مايو من كل عام — وثانيهما يحرم على أهالي شرق إفريقيا تأجير بيوتهم إلى التجار العرب من الشمال الذين يشتغلون بتجارة الرقيق . وكان البلاغ الأول يحدد من النقل المشروع للرقيق في خلال تلك الفترة من السنة التي تصلح للاقلاع إلى عمان ، ويسمح هذا للسلطات البريطانية في الهند أن تقرر مصادرة كل سفينة توجد محملة بالعبيد في تلك الفترة من السنة .

ولكن إنجلترا كانت قد بدأت في تنفيذ السياسة التي نادى بها المستكشفون الجغرافيون وهي ضرورة القضاء على تجارة الرقيق قضاء تاماً ، وإضعاف العرب بشكل يسهل على الدول الأوروبية وضع يدها على تلك المناطق . فادعت قرب نهاية حكم السيد مجيد أن قواته العسكرية لا تستطيع مقاومة تجارة الرقيق ، وأن أسطولها كان أشد عجزاً من جيشه في تفتيش السفن العربية والتأكد من أنها لا تحمل الرقيق .

ولم تكن إنجلترا تعتمد على نفوذ سلطان زنبار في محاربة تجارة الرقيق إلا من الناحية الاسمية ، أما من الناحية الفعلية فكان لها أسطول يتكون من سبع أو ثمانى قطع بحرية حربية سريعة أمام سواحل زنبار . وكانت هذه السفن تقف في أماكن محددة ، وتقوم بالمرور من وقت لآخر أمام السواحل . أما المعاهدة المعقودة مع زنبار فكانت تعطى لسفن الأميرالية البريطانية الحق في زيارة وتفتيش ومصادرة وإتلاف السفن

العربية التي تعمل في تجارة الرقيق . وكان من حق قباطنة السفن الحربية البريطانية تقديم السفن المصادرة للمحاكمة أمام محاكم الأميرالية في عدن أو في رأس الرجاء الصالح . ثم أعطت إنجلترا لقنصلها في زنجبار سلطة محاكم الأميرالية في مسائل تجارة الرقيق الخاصة بسلطنة زنجبار في عام ١٨٦٦ ، ووافق البرلمان في عام ١٨٦٩ على منحه سلطة محاكم الأميرالية في مسائل تجارة الرقيق بشكل عام دون تحديد للجنسية . وكان معنى هذا حضور السفن التي تحمل تجارة الرقيق إلى زنجبار ومحاكماتها أمام السلطات القنصلية البريطانية ، مما أعطى لانجلترا نفوذاً كبيراً بين تجار وملاحى شرق إفريقيا . ونظراً لصعوبة أسر السفن العربية في أعالي البحار فإن القطع البحرية البريطانية كانت تعلن خروجها على القانون وتنفيذ الحكم عليها أى تتلفها وهى في أعالي البحار وتعود ببجارتها لمحاكماتهم وتأسر كل من يسافر عليها وترسلهم إلى مؤسسات خاصة في الهند أو تسلمهم لرجال التبشير في شرق إفريقيا وتهيئهم للخدمة عند الأوروبيين .

ولا يخفى ما في هذا الإجراء من إعطاء سلطات واسعة لرجال البحرية البريطانية تسمح لهم بالتصرف في كل سفينة يعلنون أنها تعمل في تجارة الرقيق ، مما يتسبب في القضاء على كل سفن العرب ومصادرة أو إتلاف جزء كبير من تجارتهم البحرية بدعوى وجودها على سفن تعمل في تجارة غير مشروعة . وسيترتب على ذلك بطبيعة الحال إنهاك التجار العرب اقتصادياً . ولم يكن للعرب أى حق لاستئناف الأحكام التي تصدر ضدهم إن ساعدتهم

الحظ على العودة أحياء إلى الساحل وتقديمهم لمحكمة الأميرالية . وإذا ما وجد البريطانيون بعض العبيد على السفن فإنهم كانوا صيداً حلالاً لهم يدربونهم على العمل لفترة من الزمن ويعلمون تحريرهم ويستغلونهم في الزراعة دون دفع أى ثمن لهم بطبيعة الحال إذ أنهم قد أصبحوا أحراراً !! وبالرغم من أن وجود السفن البريطانية أمام الساحل الإفريقى كان يكلفها نفقات طائلة إلا أنه أصبح مع مضي الزمن يسهل على إنجلترا أمر إقامة نفوذها على الساحل الإفريقى نفسه والتدخل فى شئون القارة بشكل مباشر . فتذرعت إنجلترا بأن سياسة تحديد تجارة الرقيق أصبحت غير كافية إذا أنها تسمح بشرعية ملكية العبيد وبيعهم ، أى أنها تعترف بقيام نظام الرق فى حد ذاته . وانتهزت إنجلترا فترة مرض السيد مجيد وحاولت أن تحصل منه على معاهدة تسمح لها بالتدخل فى شئون شرق إفريقية . ولكن السيد مجيد توفى فى عام ١٨٧٠ ، وأسرعت إنجلترا بإبلاغ قنصلها فى زنبار بالضغط على السيد برغش السلطان الجديد لى يوافق على عدم سفر الرقيق إلا من ميناء واحد على ساحل إفريقية الشرقى هو دار السلام ؛ وأن يسافر الرقيق بعد ذلك إلى زنبار ثم لا يرسلوا إلا إلى Pemba وإلى ممبسة ، وأن يخدم عدد الرقيق حسب حاجيات الأهالى ويقلل عددهم بالتدريج إلى أن تختفى هذه التجارة ، وألا تقوم أى سفينة بالسفر وهى تحمل الرقيق إلا بتصريح خاص من السلطان يصلح لرحلة واحدة ، وأن يقفل سوق بيع الرقيق فى زنبار . ولكن السيد برغش رفض هذه الطلبات ، فاستعدت الحكومة البريطانية للقيام بإجراءات ضده ، ولم ترغب فى القيام بها دون الحصول على موافقة

البرلمان حتى لا تدخل في منتصف الطريق أثناء تطبيقها لسياستها في شرق إفريقيا ، فكونت لجنة خاصة في يوم ٦ من يوليو سنة ١٨٧١ لدراسة مسألة تجارة الرقيق في تلك المنطقة « وزيادتها وخصائص المعاهدات والاتفاقات القائمة مع سلطان زنبار بهذا الشأن وإمكانية القضاء على تجارة الرقيق في البحار . » ولقد ظهر اتجاه في داخل هذه اللجنة إلى التدخل المباشر والاحتلال العسكري لأجزاء من سواحل سلطنة زنبار ولكن اللجنة رأت خطر هذه السياسة في ذلك الوقت ، وفضلت الاستناد إلى معاهدة جديدة أى مواصلة السلطان تنفيذ خطوة جديدة من خطوات السياسة البريطانية على الساحل ، في الوقت الذي تقوم فيه السفن الحربية البريطانية بزيادة نشاطها في البحار . فأوصت بإبلاغ السلطان أن الحكومة البريطانية ستتخذ الإجراءات لإلغاء كل تجارة الرقيق سواء أكانت خارجية أم على الساحل إذا ما رفض إلغاء تجارة الرقيق عبر البحار ، وبدعوة السلطان إلى عقد معاهدة جديدة تهدف إلى إلغاء تجارة الرقيق إلغاء تاماً . كما أن اللجنة أوصت الحكومة بزيادة عدد قطعها البحرية في تلك المياه وبتزويدها بقوارب بخارية سريعة وتعيين تراجمة يمكن الوثوق فيهم .

في الوقت الذي أتمت فيه اللجنة البريطانية كتابة تقريرها عن تجارة الرقيق في شرق إفريقيا كتب كيرك القنصل الإنجليزي في زنبار مدعياً أن تجارة الرقيق لم تزدهر مثل هذا الازدهار في أى وقت مضى^(١). ولم يقدم بطبيعة الحال أى تفسيرات منطقية لمثل هذه الزيادة في كمية التجارة، إذ أن هدفه كان تعضيد وجهة نظر الحكومة البريطانية في ضرورة التدخل في شئون شرق إفريقيا باسم القضاء على تجارة الرقيق.

قررت حكومة جلادستون الأولى تنفيذ توصيات اللجنة دون أى تأخير، وأعدت معاهدة تعلن أن تصدير الرقيق من ساحل القارة الشرقى سيصبح ملغى سواء أكان لإرسال الرقيق من جزء من أملاك السلطان إلى جزء آخر منها أو لإرساله لبلاد أجنبية، كما تعلن إقفال أسواق الرقيق ومنع الهنود من شرائهم، وإعفاء زنبار من دفع الإعانة المالية السنوية لمسقط نظير سوء الحالة الاقتصادية التي ستستفحل بعد إلغاء هذه التجارة. ثم اختارت الحكومة البريطانية السير بارتل فرير Bartle Frere لرئاسة بعثة خاصة تفاوض سلطان زنبار في أمر عقد المعاهدة الجديدة.

سافر فرير عن طريق أوربا ومر بباريس وروما قبل أن يستقل السفينة الحربية البريطانية من برنديزى إلى شرق إفريقيا. ولقد شرح هدف بعثته

(١) كيرك إلى اللورد جرانفيل في ٢٢ من مايو سنة ١٨٧٢ F. O. 84-1357

لوزير الخارجية الفرنسية ، وطلب تأييد الحكومة الفرنسية له في هذا الموقف بإصدار تعليمات إلى قنصلها في زنبار . وفي روما حاول أن يثير اهتمام الإيطاليين بشئون شرق القارة وبتجارة تلك الأقاليم ، وذكر لهم أن هذه المنطقة ستعطى فرصاً كبيرة لاستيراد أوروبا للمواد الخام ولتصريف المصنوعات الأوروبية ، وحثهم على إرسال لجنة من رجال الأعمال والتجار لدراسة الحالة هناك ، وشجع رجال التبشير على الاهتمام بهذا الميدان الجديد . ثم أقبل إلى الإسكندرية التي وصلها في ١٤ من ديسمبر سنة ١٨٧٢ . ولقد أمضى فرير ستة أيام في القاهرة تحدث فيها مع الخديوى اسماعيل أربع مرات عن تجارة الرقيق كمقدمة لمصاداته ومفاوضاته في زنبار . ولقد أعلن له اسماعيل أنه ، بوصفه اميراً مسلماً لا يستطيع ان يقضى على تجارة الرقيق بضربة سيف ، رغم كونه قلقاً ويرغب في الوصول إلى إلغاء هذه التجارة في السودان . وشرح له أن حملة السير صامويل بيكر قد نجحت في القضاء على تجارة الرقيق في أعالي النيل الأبيض ، وأنه مستعد للقضاء على هذه التجارة إذا ما ضمن تأييد الحكومة البريطانية له أدبياً . وهكذا تنهى هذه التجارة وتنهى دعائهما في السودان .

أبحر فرير من السويس ووصل في نهاية ديسمبر إلى عدن ، وبعد اثني عشر يوماً وصل إلى زنبار . وكان في صحبة فرير نخبة ممتازة من الرجال من بينهم بادجر Badger رجل الدين المستشرق الذي عمل كمستشار في أثناء تحكيم لورد كاننج سنة ١٨٦١ ، والميجر إيفان سميث كملحق عسكري ، وملحق آخر بحرى ، والمقيم السياسى الإنجليزى في خليج

عدن ، وبعض موظفي وزارة الخارجية البريطانية . وقد أيدت بريطانيا هذه البعثة بأربع سفن حربية بقيادة أحد الأmirالات انتظرت وصول البعثة في مياه زنجبار .

قابل السيد برغش البعثة مقابلة ودية في قصره ثم رد لها الزيارة على ظهر الباخرة الحربية البريطانية في اليوم التالي حيث أطلقت له المدافع ووقف حرس شرف لتحيته على ظهر كل قطعة . وتناول الحديث في هذه المرة موضوعات عامة مثل إشاعة إرسال مصر لجملة إلى سواحل المحيط الهندي تدخل إلى منطقة هضبة البحيرات لنجدة قوات بيكر ، وإنشاء خط ملاحى منتظم بين عدن ورأس الرجاء الصالح يمر بزنجبار . ثم بدأت المحادثات التمهيدية بين برغش وباجر الذى كان على علاقات ودية مع سلطان زنجبار ، وشرح له المستشرق الانجليزى هدف البعثة ، وأطلعته على نص عربى للمعاهدة التى يرغبون فى عقدها معه . ولكن برغش أجاب بأن حالة زنجبار سيئة خصرصاً بعد الزوبعة التى أتلقت الأسطول ومزروعات القرنفل ، وأن قطع موارد الأقاليم الداخلية سيكون معناها خراب زنجبار نهائياً . ثم استشار برغش أفراد أسرته وشيوخ العرب فى اليوم التالى وعرض عليهم مشروع الاتفاقية . وحينما جاء باجر لزيارته أفهمه أن قبول هذه المعاهدة كما هى يعنى الانتحار ، واقترح اتخاذ وسائل تدريجية للقضاء على تجارة الرقيق بدلا من فرضها فرضاً فى تلك الظروف الاستثنائية .

ولقد حاول الانجليز أن يؤكدوا لبرغش أنهم سيضمنون سلامته

وسلامة عرشه ضد أى اضطراب يحدث نتيجة لتنفيذ هذه الاتفاقية ،
 وأن الفرنسيين والبرتغاليين والألمان والأمريكيين يعضدون هذه البعثة
 وهدفها ، وأنه إذا رفض أن يوقع على المعاهدة فإنهم سيصادرون كل السفن
 التى تبخر من سواحل إفريقيا حاملية الرقيق ، وأفهموه أن الأسطول البريطانى
 له من القوة ما يسمح له بالقيام بذلك .

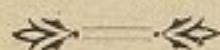
ولم يكن فى مقدرة برغش أن يقرر مثل هذا الأمر دون استشارة شيوخ
 العرب مرة ثانية ، وكان جوابهم الاجتماعى بطبيعة الحال أنهم يرفضون
 الانتحار ويصرون على ضرورة الإبقاء على المعاهدة القديمة كما هى ، واحترام
 نصوصها احتراماً كاملاً . ولكن الإنجليز اعتقدوا أن برغش يرغب
 فى المساومة ، وأرادوا أن يعاملوه على هذا الأساس ، فنصح كيرك رئيس
 البعثة بأن يعلن قرب سفره حتى يضطر السلطان إلى التوقيع على المعاهدة . وأراد
 فريز ألا يظهر أنه يرغب فى إجبار برغش على التوقيع ولكنه أظهر له أنه لن
 يقبل أى تعديل فى بنودها بعد أن طلب السلطان حلاً وسطاً يرضى الطرفين .
 ولما أصر الإنجليز على رد نهائى لم يرفض السلطان مشروع المعاهدة ويقطع
 المفاوضات بل كرر ما ذكره سابقاً من أن نتيجة التوقيع عليها ستكون خراب
 البلاد وأن الثروة ستقوم فى كل إفريقيا الشرقية خصوصاً وأن الزراعة
 ستهلك وسيكون نصيب تجارة القوافل التعطل التام . وذكر أنه ليست لهم
 قوة لمقاومة الإنجليز حربياً ولكن الله لن يتخلى عنهم .

ولقد وعد الإنجليز برغش بعدم إجباره على دفع المعونة الاقتصادية

السنوية لمسقط لإغرائه بالتوقيع على المعاهدة ولكنه واصل الرفض ذا كراً
 أن في استطاعة الإنجليز أن يقضوا على سكان شرق إفريقية ولكن ليس
 على هؤلاء الأهالي أن يقبلوا الانتحار . فسافر فرير يوم ٣ من فبراير وزار
 عباد ودار السلام ، ثم عاد إلى زنبار في يوم ٨ منه واطلع على نتائج محادثات
 كيرك مع برغش في أثناء رحلته القصيرة . ولكن الضغط الإنجليزي لم يؤد
 إلى نتيجة ، ورفض السلطان هذه المعاهدة رفضاً رسمياً في يوم ١١ فأبرق
 فرير بذلك إلى حكومته وقام برحلة أخرى في المحيط الهندي ثم رجع إلى
 زنبار في يوم ١٢ من مارس ، ولكن قرار السلطان ظل على ما كان عليه
 فلم يبق أمام فرير إلا العودة إلى بلاده ، وطلب رداً من برغش على الخطابات
 التي حملها له من الملكة فيكتوريا ومن الوزارة الإنجليزية ، وجاء هذا الرد
 فاتراً وكأنه منشور ، إذ أن الألفاظ كانت متشابهة في الخطابات الخمسة التي
 كتبها السلطان رغم تفاوت مرتبة الأشخاص الذين يكتب إليهم من
 الناحية الرسمية .

سافر فرير من زنبار وأمضى الأيام الأولى من رحلته في كتابه تقارير
 عن الإجراءات التي اتخذها تحت مسؤوليته للقضاء على تجارة الرقيق
 والإجراءات الأخرى التي أوصى الحكومة البريطانية باتخاذها .
 وكان برنامجهم يشتمل على اعتبار كل سفينة تحمل عبيداً كأنها تعمل
 في القرصنة ، وعلى إلغاء حق أهالي زنبار في نقل عبيدهم من شرق إفريقية
 إلى عمان ، وهو الحق الذي كانت معاهدة سنة ١٨٤٥ قد منحتهم لهم ؛ وأوصى
 بإقفال أسواق بيع الرقيق ومراقبة الجمارك في سواحل شرق إفريقية ،

وزيادة الأسطول البريطاني في تلك المياه إلى أربع عشرة سفينة حربية كما أنه كتب إلى مالكوم في بلاد الصومال وإلى كيرك في زنبار بضرورة زيادة النشاط في تنفيذ برنامجه . وهكذا ظهر أن إنجلترا ترغب في استخدام القوة لإجبار سلطان زنبار على الخضوع لأوامرها وعلى قبول التشكيل الجديد الذي كانت قد صممت على إدخاله على اقتصاديات شرق إفريقية .



ترك فرير زنبار في يوم ١٧ مارس سنة ١٨٧٣ . وفي اليوم التالي أصدرت حكومة الهند قراراً بتعيين كيرك « وكيلاً سياسياً » لها في شرق إفريقيا ، وبعد يومين ثبتته وزارة الخارجية البريطانية في منصب قنصل إنجلترا في زنبار ، وهو المنصب الذي كان يشغله بالنيابة منذ فترة من الزمن وسيكون على هذا القنصل أن ينفذ سياسة القوة مع زنبار ويجبرها على أن تقبل ما تمليه إنجلترا بالاستناد إلى قوة أساطيلها .

كان أول مايو هو اليوم المحدد لبداية تجارة الرقيق والسماح بسفرهم من الساحل الإفريقي إلى ممتلكات السلطان الأخرى . ولكن كيرك استند على القوة البحرية البريطانية وأبلغ السلطان أنه لن يسمح بسفر أى سفينة أو قارب يحمل عبداً من الساحل . ورغم رفض السلطان الخضوع لهذه السياسة فإن قطع الأسطول البريطاني لم تكف بمجرد التهديد الشفهي وقامت بمصادرة ما يحلو لها من السفن وأفهمت الأهالي والسلطان أن الحكم قد أصبح للقوة تملئ ما تشاء .

وكانت هذه السياسة تتمشى مع سياسة وزارة الخارجية البريطانية التي كانت قد صممت بالفعل على التدخل في شئون شرق إفريقيا خصوصاً وأنها كانت تخشى تدخل فرنسا في المسألة مثلما حدث في عام ١٨٥٩ . وقام اللورد جرانفيل بإرسال برقية بالشفرة إلى الكولونيل ستانتون في القاهرة في يوم ١٥ من مايو لكي يحلها ويرسلها بالحقيبة إلى كيرك في زنبار .

ونصت هذه البرقية على تهديد برغش بأنه إذا لم يقبل المعاهدة المقترحة من إنجلترا قبل وصول الأميرال الانجليزى إلى مياه شرق إفريقيا ، فإن هذا الأميرال سيقوم بإعلان الحصار البحرى على كل ممتلكات السلطان ويطبقه رسمياً على كل تلك المناطق ^(١) .

وصلت هذه البرقية إلى زربار فى يوم ٢ من يونيو ورحب بها كيرك كل ترحيب ، خصوصاً وأنه كان يعلم أن وزارة الخارجية الفرنسية قد أعلنت أنها لا تعارض فى إلغاء تجارة الرقيق فى شرق إفريقيا ، وأن القنصل الأمريكى كان قد صرح بأنه يؤيد البريطانيين فى تصرفاتهم . ذهب كيرك لمقابلة السلطان فى اليوم التالى ودخل عليه لى يقرأ نص البلاغ الذى استلمه ، وكان ذلك فى حضور المستشارين العرب للسلطان وشرح لهم أن الحصار يعنى منع كل سفينة عربية أو أجنبية من الاقتراب من الساحل ، أو من السفر . وحينما أشار برغش إلى أن المعاهدات لا تبرم بهذه الطريقة أجابه كيرك بأن حصار باريس سنة ١٨٧٠ قد حدث بالقوة وذكر أنه لم يأت للمناقشة بل للاملاء ، وحاول الوقعة بين السلطان ورجاله بأن أظهر لهم أملة فى ألا يعملوا على تضليل السلطان . واضطر السلطان فى هذه المرة إلى أن يتردد بطبيعة الحال قبل أن يرفض هذا البلاغ ، خصوصاً وأن كيرك ذكر له أنه سيكون من الخطأ الاعتماد على حماية فرنسا ، إذ أنه جاء لى يقدم إنذاراً ، وسيكون معنى رفضه قيام حالة حرب ، وسيكون معنى تدخل فرنسا

(١) جرانفيل إلى ستانتون فى ١٥ من مايو سنة ١٨٧٣ K. p. Vol III A. No157.

حرباً كذلك ، وستكون حرباً ضد شعب أعزل ، ثم انصرف على التو^(١) .
وفي اليوم التالي استدعى السلطان كيرك ، وحاول مستشاروه أن يعرفوا
إن كان في سلطة القنصل الإنجليزي تعديل المعاهدة أو تأجيل فرض الحصار ،
ولكن كيرك لم يترشح عن موقفه . وطلب برغش تأجيل اتخاذ قرار في
الأمر وأظهر استعداداً للسفر شخصياً إلى إنجلترا للمفاوضة في هذه المعاهدة
والدفاع عن حقوق رعاياه ، ولكن كيرك أبلغه أنه قد يفكر في التخلي عن
العرش في تلك الظروف الدقيقة ، وأن إنجلترا لن تسمح أبداً بذلك ، وأنه
قد أمر مالكولم بمنع سفر السلطان ومنع تنازله إن اقتضى الأمر .
وكانت هناك إشاعة أخرى تسرى في المدينة في ذلك الوقت مؤداها أن
إحدى السفن الحربية الفرنسية ستصل إلى الميناء ، وما أن يعقلها السلطان
حتى يعلن خضوعه للحماية الفرنسية ويطلب أن تسافر به إلى أوروبا . ولذلك
فإن كيرك قد اتفق مع مالكولم على إعلان الحصار البحري على طول سواحل
زنجبار بمجرد رؤية أية سفينة فرنسية تقترب منها ، ومنع هذه السفينة من
الدخول إلى الميناء طبقاً للقانون الدولي .

ولقد حاول برغش أن يستشير القنصل الأمريكي والقنصل الألماني في
الموقف ولكنهما أيدا موقف القنصل الإنجليزي . أما القنصل الفرنسي
فكان أعجز من أن يرسم سياسة بعينها ويفرضها على حكومة بلاده أمام
تشبث الحكومة البريطانية . فاضطر السلطان إلى استدعاء كيرك واستفسر

(١) أنظر تقرير كيرك إلى جرنفيل في ٥ من يونيو سنة ١٨٧٢ —

منه عن بعض المواد في المعاهدة وعما إذا كان من حق العبيد أن يسافروا في البحر في صحبة أسيادهم وليس بقصد البيع ، وعما إذا كان الهنود سيسحبون رؤوس أموالهم وتجارتهم من شرق إفريقيا . وعند سماعه الرد أجاب بأنه يوافق على المعاهدة . ووقع عليها في اليوم التالي وهو الخامس من يونيو سنة ١٨٧٣ وصدق عليها في نفس الوقت . وطلب من كيرك أن يبلغ الحكومة الإنجليزية أنه يرغب في الحضور إليها وطلب مساعدتها المادية لذلك الشعب الذي عملت على تركه فريسة للفقر واضطرته إلى ذلك اضطراراً ، ولكن القنصل الإنجليزي نصح له بعدم القيام بهذه الزيارة إلا بعد أن تستقر الأحوال في شرق إفريقيا نتيجة لتطبيق هذه المعاهدة .

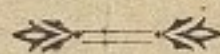
نصت هذه المعاهدة على منع تصدير العبيد من أملاك سلطان زنبار بحرياً إلى أي جزء آخر من أراضيه وإلى أية دولة أخرى ، وتمهد السلطان باستخدام ما في وسعه لتطبيق هذا النظام ، وسمح للقوات والسلطات البحرية البريطانية بمصادرة ومحاكمة كل سفينة يثبت قيامها بهذه التجارة . كما أنه تعهد بإقفال أسواق بيع الرقيق وبضمان حماية الرقيق المحررين ومنع هودة بيعهم . وتعهدت الحكومة البريطانية بمنع الرعايا الهنود من امتلاك الرقيق .

ولم يكن في وسع برغش أن يقاوم إنجلترا أكثر من ذلك . فأرسل رجال سلطته في نفس اليوم لإقفال سوق بيع الرقيق ، وحينما تجمع فيه بعض العرب في اليوم التالي أرسل بعض جنوده لتفريقهم وأصدر بلاغاً بأنه قد منع نقل الرقيق بالبحر من جميع موانئه ، وأنه قد أقفل أسواق بيعهم

في كل أراضيه ، وأن كل من يعمل على خرق أوامره سيعرض نفسه لأشد العقوبة . وتجمع الأهالي لقراءة هذا المنشور ثم انصرف كل لحاله .

وهكذا نجحت إنجلترا في الوصول إلى هدفها دون أن تعلن الحصار على سواحل زنبار أو تتخذ الوسائل الحربية ضدها ، ونجحت في ذلك دون أي تعقيد للمسألة بتدخل دولي أجنبي . وكان هذا يرجع قبل كل شيء إلى قوتها البحرية في المحيط الهندي وضعف العرب أمامها ، ووضع خطة تمنع السلطان من « تدويل » المسألة بإدخال دول أوروبية أخرى فيها . كما أنه يرجع إلى شخصية القنصل البريطاني في زنبار وعلاقته مع برغش وإلى تأييد وزارة الخارجية البريطانية لآراء السير بارتل فرير في لندن بعد أن فشل في الحصول على المعاهدة ودياً مع السلطان .

وهكذا نرى أن إنجلترا تنفذ سياستها في شرق إفريقية مستترة وراء شخصية سلطان زنبار ومعلنة تأييدها له أمام أي اضطراب يقوم به الأهالي ، وستواصل السياسة البريطانية اتخاذ هذا الموقف للوصول إلى القضاء نهائياً على تجارة الرقيق في كل شرق إفريقية .



حافظ السيد برغش على كلمته ونفذ نصوص المعاهدة مع إنجلترا وشعر
مع مضي الزمن أنه لن يستطيع مقاومة التدخل البريطاني في شئون بلاده
لضعفه المادى . ورأى أن السير مع إنجلترا هو الطريق الذى يسمح له
بلاحتفاظ بعرشه خصوصاً أمام ازدياد النفوذ المصرى فى الأقاليم القريبة
منه وعدم رغبة دول أجنبية فى مساعدته على مقاومة التدخل البريطانى .
وهكذا كتبت الظروف السيئة على هذا الحاكم الشرقى أن يزيد تعاوناً مع
السياسة البريطانية ودخل فى تلك الحلقة المفرغة التى تبعدها الحاكم عن شعبه
مستنداً إلى تدخل أجنبي ، والتى تعطى للمستعمر فرصة زيادة نفوذه
لضعف كل من الحاكم والشعب .

ولقد أعلن برغش قبل سفره إلى إنجلترا فى عام ١٨٧٥ أن جميع عبيده
سيصبحون أحراراً بعد موته . وعند عودته من إنجلترا أعلن تحريره لجميع
العبيد الذين يعملون فى أراضيه الزراعية . ولم يؤد ذلك إلى خروج العبيد
عن خدمته رغم أنهم قد أصبحوا أحراراً . وأرادت إنجلترا إغراء كبار
الملاك من العرب على انتهاج نفس السياسة . وكان هذا يعتبر بطبيعة الحال
ضياعاً لرأس المال المستخدم فى شراء الرقيق وإضعافاً له أمام المستعمر الأوروبى
رغم أنه لم يغير كثيراً فى الحالة المادية لهؤلاء الرقيق . وهكذا سيخسر الملاك
العرب ولن يتغير حال الإفريقيين ، أما الأوروبيون فيمكنهم استخدام

الإفريقيين نظير أجور يومية زهيدة بدلا من تخصيص جزء كبير من رأس مالهم في «شراء» الأيدي العاملة .

أما فرنسا فإنها تعاونت مع إنجلترا في سياستها في شرق إفريقيا نظراً لاهتمامها بمدغشقر وبجزر الكومور ، ونرى أن دي جاسباري الذي وصل إلى زنبار في عام ١٨٧٥ ممثلاً وقنصلاً للحكومة الفرنسية لدى برغش يعمل على التدقيق في مراعاة نصوص المعاهدة المعقودة بين السلطان وإنجلترا ويفتش بنفسه على السفن التي قد ترفع العلم الفرنسي للهرب من تطبيق هذه المعاهدة . وهكذا نجحت السياسة البريطانية .

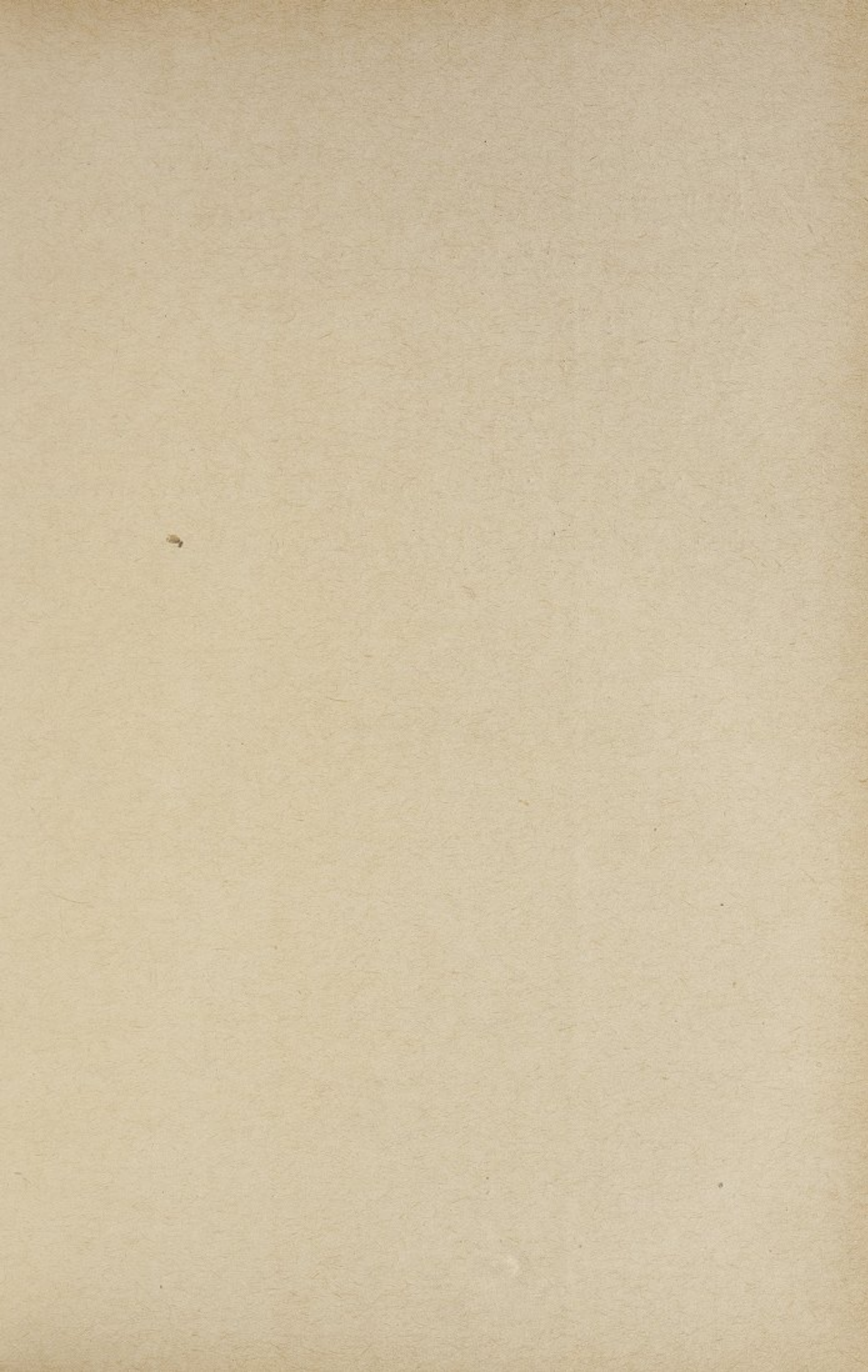
أما التجار العرب فإنهم حاولوا جميع رقيقهم إلى الداخل من كلوه والسير بهم شمالاً في طريق برى حتى موانئ الصومال . ولكن السلطات البريطانية كانت تعلم بهذه التحركات خصوصاً بعد تعيين معاونين للقنصل الإنجليزي في معظم موانئ زنبار . ولم يخف على السلطان خطر هذه التجارة عليه خصوصاً وأنه كان في استطاعة العرب تسليح هذه القوات والهجوم بها على الموانئ نفسها . كما أن إنجلترا وجدت أنها لم تصل إلى أهدافها الاقتصادية التي تسعى إليها . ولذلك فإن هولموود Holmwood نائب القنصل البريطاني اقترح احتلال ميناء ممبسة بالقوات البريطانية واتخاذها قاعدة لقطع طريق التجارة العربية بين الشمال والجنوب . وتحدث بعض النواب الإنجليز بهذا الخصوص في مجلس العموم البريطاني في عامي ١٨٧٥ و ١٨٧٦ .

ولكن الحكومة البريطانية لم تكن مستعدة للقيام بأي عمل قد ينتهي بتكتيل الشعب والسلطان ضدها ويعطى فرصة لتدخل أوروبى في تلك المناطق

أو تقسيمها بين الدول الاستعمارية ، ولذلك فإنها قررت العمل مستترة وراء السلطان ، وشرحت له أن تجارة الرقيق ستنتشر في كل أقاليم الصومال وسيكون ذلك تحدياً لسلطته ونفوذه على تلك المناطق . فأعلن السلطان رسمياً في ١٥ يناير سنة ١٨٧٦ إلغاء تجارة الرقيق ورسم بمنع نقل الرقيق من مكان لآخر . وأبلغته الحكومة البريطانية أنها تعرف أن موقفه قد أصبح صعباً ودقيقاً ولكنها تؤيده كل التأييد^(١) . وطلبت منه في ١٨ من أبريل التوقيع على منشورين ألغى بالأول منهما نقل الرقيق برياً من أى مكان لآخر في داخل أملاكه ، وألغى بالثاني حق رعاياه في استخدام قوافل الرقيق مع الداخل ، وقرر حق الحكام في مصادرة العبيد في كلتا الحالتين . وهكذا أصبحت تجارة الرقيق ملغاة في كل الأراضي الخاضعة لسلطان زنبار في شرق إفريقية ولم يستفد من ذلك إلا إنجلترا بطبيعة الحال .

ولقد كان هذا العمل أشد عمل قام به السلطان مقتاً في نظر الأهالي . واضطرت إنجلترا أن تؤيد سلطة السلطان حربياً لضمان تنفيذ سياستها . فحينما استعد أهالي كلوة للقيام بثورة ضد السلطان في شهر مايو سنة ١٨٧٦ ومزقوا بلاغاته من على الحوائط واستندوا إلى حكم القضاة الشرعيين بأن الرق مشروع ، أسرع كيرك القنصل الإنجليزي بإرسال إحدى السفن الحربية البريطانية إلى هذا الميناء وأرسل ٢٠٠ من جنود السلطان إليها ، وألقى القبض على رئيس أحد القوافل القادمين من الداخل وأرسله إلى زنبار

للمحاكمة بدعوى أن ممول القافلة هندي وخاضع للسلطات البريطانية . ولقد حاول الأهالي القيام بثورات متعددة ضد السلطان وضد تغفل النفوذ البريطاني في سواحل شرق إفريقية ، وبدأت الاضطرابات في ممبسة وفي البنادر ، وبدأ الأهالي يهاجمون سلطات برغش في قسمايو ومقديشو . ولكن الأسطول البريطاني كان هناك دائماً مخفياً وراء برغش لإجبار الأهالي على قبول ما فرض عليهم من مصير . وستعمل إنجلترا كل هذا باسم السلطان ، وستحاول إبعاد النفوذ المصري عن هذه المناطق أيضاً باسم السلطان ، إلى أن يحين الوقت وتبدأ هي في استغلال موارد الإقليم لنفسها علانية وبدون مقاومة .



الباب الثاني

التنافس الدولي والتقسيم

الفصل الخامس

إبعاد المصريين

١ — المشروع المصري :

كان من بين النتائج الطبيعية لتطور الدولة المصرية في إفريقية أن تصل إدارتها إلى إقليم هضبة البحيرات في منتصف القرن التاسع عشر . فعينت السير صامويل بيكر في عام ١٨٦٩ حاكماً عاماً لمديرية خط الاستواء لمدة أربع سنوات ، بمرتب قدره ١٠٠٠٠ ر. ١٠ جنيه سنوياً ، وأعطته سلطات واسعة لإخضاع وضم جميع الأقاليم الواقعة إلى الجنوب من "غندوكرو" ، وللقضاء على تجارة الرقيق ، ولإدخال نظام التجارة المشروعة هناك ولتسهيل الملاحة في البحيرات الاستوائية ولإقامة سلسلة من المحطات العسكرية والمراكز التجارية في وسط إفريقية .

وكان هذا البرنامج يدخل ضمن مشروع توحيد شمال شرق إفريقية في كتلة واحدة ، ويحتم سيطرة الدولة على كل السواحل الإفريقية للبحر الأحمر وخليج عدن وبلاد الصومال . ولما كانت منطقة السدود تعوق المواصلات السهلة مع هضبة البحيرات فقد كان من الطبيعي أن تفكر مصر في الوصول إليها عن طريق سواحل الصومال المطلة على المحيط الهندي . فكلفت مصر الكولونيل بيردي Purdy في عام ١٨٧١ بالذهاب إلى ممبسة على رأس حملة عسكرية ، ثم بالسير بين جبلي كينيا وكالما نجارو حتى بحيرة

فيكتوريا ، وبأن ينشئ موقعاً عسكرياً في المناطق المرتفعة القريبة من هذا الجبل الأخير . وكان عليه أن يراعى الحيلة والحذر في معاملته مع تجار الرقيق والعاج ، وأن يظهر للأهالي أنه ليست له علاقة مع التجار ، ويظهر للتجار أنه لن يتدخل في تجارتهم ^(١) . وكانت هذه الحملة مجهزة للسفر لولا أن صدرت الأوامر بصرف النظر مؤقتاً عن تنفيذها .

وفي سنة ١٨٧٣ عينت مصر الكولونيل غردون في منصب الحاكم العام لمنطقة خط الاستواء ، ووصل في شهر أبريل من العام التالي إلى غندوكرو . ولقد لاحظ غردون كما لاحظ بيكر من قبل أن أسرع وأقصر موصلات مع منطقة منابع النيل هي عن طريق المحيط الهندي . وفكر في أن يقيم خط موصلات مع خليج فرموزا الذي لا يبعد إلا ٤٠٠ ميل عن أراضي متيسا ملك أوغندا صديق مصر ، وأن ينشئ عدداً من النقاط العسكرية على طول طريق ممهد لكي يتخلص من مشاكل البواخر وصعوبة المواصلات مع الخرطوم ، فاقترح على الخديوي في أوائل عام ١٨٧٥ إرسال قوة من ١٥٠ جندياً على ظهر إحدى السفن إلى خليج فرموزا التي تبعد ٢٥٠ ميلاً عن زنبار ، وذلك لكي تنشئ قاعدة حربية هناك وتسير في الداخل صوب أراضي متيسا . وكان غردون يأمل في أن يوافق إسماعيل على هذه الخطة وأوصى بأن يعهد إلى الكابتن ماكيلوب بقيادة هذه الحملة البحرية .

وصادت فكرة غردون قبولا لدى الحكومة المصرية ، خصوصاً وأنها كانت قد فكرت في تنفيذها في عام ١٨٧١ . وكلفت غردون في ١٧ من

M. SABRY: l'Empire Egyptien sous Ismail. paris, 1933. P. 396. (١)

سبتمبر سنة ١٨٧٥ بأن يمد الإدارة التي أقامها في وسط القارة وهضبة البحيرات على كل الأراضي الممتدة حتى ساحل المحيط الهندي . وأفهمه الخديوى أنه سيرسل بعض سرحدات الجنود بقيادة ماكيلوب باشا لاحتلال مصب نهر الجوبا وانتظاره هناك حيث يضع نفسه تحت قيادته بمجرد وصوله إلى الساحل ؛ وكان على غردون أن يحتل هذا الإقليم احتلالاً دائماً وينشئ فيه مستعمرات عسكرية . وبالرغم من خوف غردون من تدخل كيرك في المسألة فإن حكومة مصر أبلغته أن الأراضي الواقعة إلى الشمال من نهر الجوبا هي بلاد صومالية وتتبع لمصر بالتالى ، وأن الدول الأوربية ستعترف بهذا الوضع بطبيعة الحال ، وذلك لأسباب تجارية ولأن القضاء على تجارة الرقيق لن يأتى إلا على أيدي حكومة منظمة تدير شئون ذلك الإقليم^(١) . أما ماكيلوب فكان عليه أن يحتل مصب نهر الجوبا وينشئ القواعد العسكرية وإذا ما صادفته عقبات في سبيل احتلال مصب هذا النهر فكان له أن يحارب في نهاية الأمر . وأظهر له الخديوى أنه يرغب في المحافظة على علاقات الود مع سلطان زنبار ولكنه لا يسمح لهذا السلطان بالاعتداء على حقوق مصر الإقليمية . وإذا ما حاول أى وكيل أو مندوب لبرغش أو غيره الدخول في محادثات مع ماكيلوب بهذا الخصوص ، فليس على القائد البحرى إلا أن يحمله على القاهرة . وكان عليه أخيراً أن يسلم القيادة العامة لغردون بمجرد وصوله إلى الساحل^(٢) . ولما علمت حكومة مصر بأن مصب

(١) اسماعيل إلى غردون في ١٧ من سبتمبر سنة ١٨٥٨ - أنظر

Journal of the Royal African Society. 1935. p.p. 269 - 282.

(٢) اسماعيل إلى ماكيلوب في ١٧ من سبتمبر سنة ١٨٧٥ - المرجع السابق .

نهر الجوبا لا يصلح لإقامة قاعدة عسكرية وتجارية هامة ، أصدرت أمرها إلى ماكيلوب في يوم ٢٩ من أكتوبر باحتلال خليج فورموزا أو ميناء درنفورد ، وكررت رغبتها في العيش في سلام مع سلطات زنبار . وكان على المصريين ألا يعتدوا على أى سلطات قد توجد على الساحل بل يعاملوها وكأنها غير موجودة ، وأن يحتلوا ذلك الجزء من الميناء الذى لا تحتله أى سلطات محلية . وكان على ماكيلوب بعد ذلك أن يسافر على طول الساحل الإفرىقى من فورموزا إلى بربرة ويبلغ الحكومة عن الأماكن الصالحة لإنشاء الموانئ وإقامة المنائر .

٢ — الحملة المصرية :

أعلنت الحملة المصرية في يوم ١٩ من سبتمبر سنة ١٨٧٥ من السويس .
وصحبها الكولونيل شاليه لوبج رئيس أركان حرب القوات المصرية في مديرية
خط الاستواء لكي يقود سير القوة البرية التي ستتجه غربا لمقابلة غردون عند
محيته صوب الساحل . ووصلت هذه الحملة إلى براوة في منتصف شهر نوفمبر
أى في نفس الوقت الذى وصلت فيه تعليمات الخديوى إلى غردون في خط
الاستواء بالسير شرقا ومقابلة الحملة الآتية من المحيط الهندى . كانت هناك
أربع قطع بحرية مصرية تحمل ٥٥٠ جنديا . ولم تحاول مدينة براوة
المقاومة فرفع العلم المصرى عليها وحيته مدفعية السفن الحربية . وسرعان
ما شعر الأهالى أنهم يخضعون للحكومة المصرية تحت سيادة السلطان خليفة
المسلمين . وترك الأسطول مائة جندي في براوة ثم سافر جنوبا إلى قسمايو
التي كان يحتلها ٤٠٠ من رجال برغش فنزلت الجنود المصرية على الساحل
وتحصنوا لقضاء الليل ، وعند الفجر قاد شاليه لوبج إحدى السريات والتف
بها خلف المدينة ثم هجم عليها واحتلها بالجنود المصريين دون أن تقع
أية خسائر في الأرواح . وأعلن ضم المدينة لمصر ورفع عليها العلم المصرى
في احتفال رسمى ، وأنشأت القوات المصرية قاعدة حربية فيها . ولقد
استكشف المصريون الساحل الإفريقى وأبلغوا الأهالى أن بلادهم قد أصبحت
جزءاً من مصر .

وصلت أنباء مجيء المصريين من ميناء إلى آخر ، وشعر كل من رجال

السلك القنصلي والبحرية والتبشير الإنجليز أن كل شيء قد أصبح ممكناً ،
 أى أن سياستهم قد أصبحت مهددة في تلك المناطق . وأسرع كيرك القنصل
 الإنجليزى بالسفر على الباخرة الحربية الانجليزية ثيتيس Thetis لزيارة ميدان
 العمليات ، ووصل إلى براوة في آخر نوفمبر فرأى أن الحال قد تغير ، وأن
 هناك سطة على تلك السواحل لأول مرة . وعندما أراد قبطان الباخرة
 الحربية البريطانية النزول إلى الشاطئ ، في صحبة القنصل الإنجليزى أوقفهم
 الجنود المصرية وطلبت منهم معرفة شخصيتهم وسبب حضورهم ثم أوقفهم
 واستجوبتهم عند مدخل المدينة . وكان كيرك يرغب في زيارة التجار الهنود
 في المدينة بصفتهم رعايا بريطانيين ، ولكن الجنود طلبوا منه انتظار القائد
 المصرى ورؤيته . ورفض هذا القائد الاعتراف بالصفة القنصلية لكيرك
 الذى كان يتمتع بامتيازاته القنصلية لدى سلطان زنبار وليس فى الأراضى
 المصرية وفى فترة تعتبر فترة طوارئ . اضطر كيرك أن يعود مع القبطان إلى
 الباخرة ، وحاولا إرسال بعض البحارة والضباط الإنجليز منها إلى الشاطئ
 للتنزه ، ولكن الجنود المصريين رفضوا ذلك واضطروهم للعودة إلى سفينتهم
 فابتعدت السفينة الحربية البريطانية قليلا عن الساحل حتى تكون المدينة
 فى مرمى مدفعيتها ، وأرسل قبطانها احتجاجاً إلى قائد الحامية المصرية بصر
 فيه على « حقوق الضباط البريطانيين فى أملاك سلطان زنبار » ويطلب
 تعهداً من المصريين بعدم التدخل فى الحريات على الساحل . ولكن القائد
 المصرى للموقع رد عليه بأن الحكومة المصرية قد استولت على هذه البلاد
 وأقامت فيها حاميات من الجنود تحت إدارة ممثلها ما كيلوب باشا والقواد

الآخرين ، وأنه ليس من حق أى كائن كان النزول إلى الشاطئ دون تصريح من الحاكم العام للإقليم ، وإذا استخدم الإنجليز القوة فسترد الحامية المصرية عليهم بالمثل .

رأى الإنجليز أن سلطتهم على الساحل الإفريقى قد ذهبت بمجىء المصريين ، فحاولوا خلق « حادثة » تسمح لهم بالتدخل ، ولكنهم أرادوا أن يظهروا المصريين وكأنهم قد ارتكبوا خطأ . فأرسلوا إنذاراً من السفينة الحربية بأنها ستفتتح نيران مدفعيتها على المدينة فى الساعة الثانية من بعد الظهر إن لم يسمح للقنصل الإنجليزى بزيارة الرعايا البريطانيين (الهنود) فى المدينة . ولم يمانع المصريون فى نزوله بدون حرس من مشاة الأسطول ، وصحبه قائد القطعة الحربية البريطانية بدون سلاح . وبعد زيارتهم لبعض التجار عادوا إلى سفينتهم ثم أقبلوا إلى زنبار إذ لم يكن فى استطاعتهم القيام بأى عمل آخر (١) .

أسرع كيرك بالإبراق إلى وزارة الخارجية البريطانية ، وأرسل تقارير مطولة شرح فيها أن التدخل المصرى يهدد نفوذ سلطان زنبار أى الاستقرار الذى أراد الإنجليز الاختفاء وراءه لتنفيذ أطماعهم فى ذلك الإقليم . وشرح أن نتيجة ذلك التدخل ستكون تفكيك أوصال هذه السلطنة وخضوع جزء كبير من مدنها للدولة المصرية . ولقد ادعى كيرك أن المصريين أعلنوا رجوع تجارة الرقيق ، وأن معنى بقائهم على الساحل هو هدم السياسة

(١) انظر برقيات كيرك إلى دربى فى ٢٩ من نوفمبر و ٢ و ٨ من ديسمبر سنة ١٨٧٥

البريطانية ؛ وذكر أن المصريين يحرضون الأهالي على الثورة ويذكرون لهم أن في استطاعتهم مقاومة الدول الاستعمارية ماداموا يلتفون حول علم سلطان تركيا - خليفة المسلمين - وادعى أن مصالح الرعايا الهنود قد أصبحت مهددة على طول الساحل . وقد كتب كيرك تقاريره بحرارة وطالب بإبعاد « الخطر المصرى » عن هذه السواحل بأى شكل كان .

ولم يقتصر كيرك على الكتابة إلى وزارة الخارجية البريطانية . بل دفع برغش إلى الكتابة إلى الخديوى إسماعيل يطلب منه إجلاء القوات المصرية ، ودفعه إلى الكتابة إلى دري وزير الخارجية البريطانية يشكو من « الانقلاب » المصرى ، خصوصاً وأن قائد الحملة كان إنجليزياً . وكتب بنفس المعنى إلى المقيم السياسى البريطانى فى عدن . وجاءت خطابات برغش تحمل نفس المعانى بل وتكاد تحمل نفس ألفاظ برقيات كيرك . وكتب بادجر مقالة افتتاحية فى جريدة التايمز (أول ديسمبر سنة ١٨٧٥) يطالب فيها الدول الأوربية بالتدخل لوقف تفوق المصريين فى هذه المناطق . كما أن المقيم السياسى فى عدن طلب من السلطات البريطانية فى الهند إرسال سفينة حربية لضمان بقاء النفوذ البريطانى فى زنبار وشرق إفريقيا .

ولكن نائب الملكة فى الهند رفض إرسال الباخرة وترك المسألة لكي تحل سياسياً عن طريق وزارة الخارجية . وأسرعت هذه الوزارة بطلب معلومات من زنبار ومن عدن ومن القاهرة وأشارت على سلطاتها فى زنبار بتحاشى أى اصطدام مسلح مع المصريين . ولقد ادعى كيرك أنه قد منع السلطان من الاستيلاء على الباخرة المصرية التى أتت إلى زنبار طالبة

التزود بالوقود . ولكنه عاد وذكر أن السلطان قد كتب خطاباً رقيقاً
لقبطانها بعد أن زود سفينته بالفحم وأرسل له هدية من الخضر والفواكه .
ولقد نجح القنصل الإنجليزي دون صعوبة في العمل متضافراً مع دى
جاسبيرى القنصل الفرنسى فى زنبار الذى أدعى أن المصريين قبضوا على
بحار تابع لإحدى السفن التى تحمل العلم الفرنسى وطلب إرسال سفينة
حربية فرنسية إلى زنبار لحماية المصالح الفرنسية . أما كيرك فإنه أبلغ
حكومته أن السلطات المصرية صادرت مدفعين وبرميل بارود كانت على
سفينة تابعة لأحد الهنود وأجبروا صاحبها على دفع ٣٠ ريالاً قيمة رسوم
جمركية فى براوة . ولقد اتفق كل من كيرك ودى جاسبيرى على عدم
قبول فرض سلطة دولة إسلامية على علم دولة مسيحية فى أحد
الموانئ التى تدعى هذه الدولة « مصر » ملكيتها ؛ وأبلغ القنصل الإنجليزي
دولته أن وجود أربع سفن حربية بريطانية فى مياه زنبار يعطيها القوة
الكافية للعمل ضد المصريين . ولكنه كان مضطراً إلى انتظار وصول تعليمات
محددة من دولته وعمل على إرسال أحد نوابه إلى لاموا الواقعة إلى الشمال
من ميناء درنفورد حتى يمنع مجيء المصريين جنوباً بدعوى أنه يقوم بسلطات
وظائفه فى بلاد سلطان زنبار . وكلف نائب القنصل هذا برعاية « المصالح
الفرنسية » فى تلك المنطقة .

أصبح ماكيلوب باشا في موقف دقيق أمام معارضة إنجلترا للمشروع المصري من ناحية ولعدم استلامه أى أخبار من غردون من ناحية أخرى . ولقد حاول ماكيلوب الاتصال بغردون ولكن خطابه وقع في أيدي السلطات البريطانية في شرق إفريقيا . وكانت سفنه تحتاج إلى التزويد بالفحم والمياه . ولم تكن لديه أية وسائل للمواصلات تساعد على السير في داخل القارة صوب غردون . كانت قواته الموجودة عند مصب نهر الجوبا قوامها ٤٠٠ جندي معهم ١٦ فرساً و ٨ بغال بعد أن ترك ١٥٠ جندياً في براوة . ولم يكن في استطاعته إرسال السفن لإحضار جمال للحملة واضطر إلى إرسال إحدى سفنه إلى زنبار لإحضار بعض الفحم والتموين اللازم لرحلتها حتى بربرة حيث تتصل بالقاهرة عن طريق بربرة . وكان ماكيلوب يعتقد أن أحسن خط للسير إلى الداخل هو من جنوب خط الاستواء ببضعة أميال صوب جبل كينيا ثم في اتجاه الغرب بجنوب . ولكنه استلم تعليمات جديدة من القاهرة توجهه إلى احتلال خليج فورموزا . ولقد وجد بعد ذهابه إلى هذا الخليج أنه مفتوح لا يسمح بحماية السفن وتنقصه المياه الصالحة للشرب فذهب إلى لامو ولكنه لم يحتلها ثم أمرته القاهرة بالعودة إلى السويس بعد تدخل إنجلترا في المسألة .

كانت القوات المصرية في براوة قد أنشأت محطة محصنة خارج المدينة في أوائل شهر يناير سنة ١٨٧٦ ولكنها اضطرت إلى إخلائها وإخلاء

قسمايو بعد أيام . ولقد أفلح كيرك على ظهر إحدى السفن الحربية البريطانية
 لزيارة موانئ شرق إفريقية مزوداً بخطابات من برغش تبلغ حكام هذه المدن
 أنهم أصبحوا تحت إمرته (كيرك) . وهكذا عمل الإنجليز على الجمع بين اسم
 سلطان زنبار وسلطانهم البحرية والقنصلية لإبعاد المصريين عن مياه المحيط
 الهندي . ولكن القنصل الإنجليزي وجد أن المصريين قد اتموا إخلاء
 قسمايو وبرأوة في يوم ٢٠ من يناير . وبعد عودته من رحلته رأى خطاب
 ما كيلوب لغردون وعرف باشتراكه في تنفيذ المشروع المصري . وكانت
 وزارة الخارجية البريطانية قد علمت بهذا الأمر من قنصليتها العامة في القاهرة
 فلفتت نظر كيرك إلى ضرورة معاملته عند وصوله إلى الساحل بطريقة
 تختلف عن معاملته لما كيلوب وأمرته بأن يطلب إلى السلطان إعطاءه كل
 المساعدات اللازمة له بعد رحلته الطويلة من وسط القارة ومعاملته على أنه
 صديق وليس بصفته قائداً لجملة معادية . وأبلغته أنها ستأسف كثيراً
 إذا ما وقع له أي سوء على أيدي سلطات زنبار . ولكن غردون لم يترك
 مديرية خط الاستواء . وحينما علم بما حدث لما كيلوب في شرق إفريقية
 كتب إلى اللورد دربي وزير الخارجية البريطانية في يوم ٢٩ من مارس
 سنة ١٨٧٦ معتذراً عن اشتراكه في هذا المشروع ، وذكر أن هذه الحملة
 لم تكن حملة للغزو بل لمجرد إقامة قاعدة على ساحل المحيط الهندي وفتح
 طريق مواصلات سهل بين هضبة البحيرات والعالم الخارجي بشكل يسمح
 بازدهار التجارة المشروعة ويساعد على القضاء على تجارة الرقيق . وذلك
 بعد أن كتب في ٢٠ منه إلى نفس الوزير شارحاً أن الصعوبة هي جهل

حدود أملاك سلطان زنبار وأن في استطاعة الخديوى أن يحتل الأراضى الواقعة إلى الشمال منها إذا ما قام برغش بتحديد أقصى نقطة تخضع لنفوذه في الشمال .

لم تكن في قدرة الخديوى اسماعيل أن يتصادم مع إنجلترا بخصوص زنبار وسواحل المحيط الهندى خصوصاً وأن حالته المالية كانت في منتهى السوء وكان قد باع نصيبه في أسهم قناة السويس لإنجلترا فحاول أن يحصل بالسياسة على ما فشل في الحصول عليه بإرسال الحملة المصرية الصغيرة . واضطر أمام ضغط السياسة البريطانية إلى أن يعتذر للقنصل العام البريطانى في القاهرة عن سلوك القائد المصرى تجاه كيرك فى براوه . كانت مصر قد أنفقت أكثر من مليون من الجنيهات فى فتح أقاليم خط الاستواء ومحاربة تجارة الرقيق ، وهى السياسة التى كانت إنجلترا تفرضها عليها ، وكان من حقها أن تحظى بتأييد إنجلترا فى الحصول على منفذ بحرى لتلك المنطقة يسمح لها بسهولة الاتصال بها وبتخفيض مصروفاتها ، خصوصاً وأن مجهوداتها فى إقليم هضبة البحيرات لن تعطى نتيجة فعالة مالم تحصل على هذا الميناء . ولم يكن من السهل على مصر الموافقة على توصيات إنجلترا الخاصة بالقضاء على تجارة الرقيق مالم تغير إنجلترا موقفها غير الودى أمام التطورات الطبيعية للمجهود المصرى فى خط الاستواء . ولم يكن إعطاء أى ميناء لمصر معنى إقفاله فى وجه التجارة الإنجليزية ، بل كان هذا الأمر مما يضمن للتجارة الإنجليزية أن تتوغل فى وسط القارة عن طريق هذا الميناء .

ولذلك فإن إسماعيل طالب بأن تحصل مصر على قسمايو نظير دفع مبلغ من المال لبرغش^(١).

ولكن إنجلترا طلبت رأى كيرك في الموضوع قبل أن تبدأ مفاوضاتها مع مصر بخصوص قسمايو. ولقد هاجم هذا القنصل وجود السلطات المصرية في إقليم خط الاستواء ونادى بحق إنجلترا في الاستيلاء على تلك المناطق نتيجة اشتراك الإنجليز في استكشافها. وادعى أن مصر كانت ترغب في الاستيلاء والسيطرة على تجارة إقليم هضبة البحيرات بعد أن كانت في أيدي تجار زنبار وخصوصاً الرعايا الهنود للحكومة البريطانية. وادعى أن السلطات المصرية في خط الاستواء حاولت إغراء ملك أوغندا بطرد التجار الهنود، وأن برغش لن يوافق بسهولة على إعطاء قسمايو لمصر إذ أنها ستكون خسارة مادية كبيرة له. وأشار كيرك إلى أن إنجلترا قد عقدت معاهدة مع سلطان زنبار وأصبحت لها في بلاده مصالح تجارية كبيرة وعلاقات سياسية مدعمة ونفوذ وقوة لا تستطيع أن تحلم يوماً بفرضها على الحكومة المصرية. وذكر أنه يجب على إنجلترا — بدلا من إعطاء قسمايو لمصر — أن تقوم هي نفسها باختيار ميناء على المحيط الهندي وتضعها تحت حمايتها وتحتله بجنودها لكي تحصل على نفس المزايا التي قد تتركها لمصر.

أما الحكومة البريطانية فإنها لم تر المسألة على أنها صراع بين مصر

(١) ستانتون إلى دربي في ٩ يناير و ١٢ و ١٨ فبراير و ٢٩ مارس سنة ١٨٧٦

وزنبار أو بين غردون وكيرك بل على أنها مدى النفوذ الذى تستطيع أن تفرضه على الحاكم الذى سيسيطر على إقليم هضبة البحيرات . ورأت أن برغش كان قد أصبح أكثر طواعية فى أيديها من إسماعيل فى القاهرة . ولذلك فإنها فضلت الاستماع إلى آراء قنصلها فى زنبار ولم ترد على مصر بخصوص قسمايو . ولكن الحكومة البريطانية أبلغت الحكومة المصرية (فى ٧ من أبريل سنة ١٨٧٦) أنها مستعدة — فى حالة الاحتفاظ بحرية التجارة فى صالح عدن وإلغاء تصدير الرقيق من الموانئ — أن تعترف بحكم مصر على ساحل الصومال حتى رأس جاردافوى . وكان ذلك بداية للمفاوضات المصرية الإنجليزية الخاصة بعقد معاهدة ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ تلك المعاهدة التى اعترفت بالسلطة المصرية حتى رأس حافون الواقع على بعد ٢٠٠ ميل إلى الجنوب من رأس جاردافوى .

وهكذا نجحت إنجلترا فى إبعاد المصريين عن المحيط الهندى وأخذت تنتظر نضوج تلك الثمرة لاقتطافها ، واستمرت تتقدم بمشروعاتها وتواصل نشاطها فى تلك المنطقة وتحاول عرقلة مجهودات الدول الأخرى حتى لا تسبقها أى منها فى تثبيت أقدامها فى شرق إفريقيا .

مشروع الاستغلال البريطاني

١ - نشاط الانجليز :

لقد إرسلت مصر حملتها إلى المحيط الهندي أنظار الانجليز بشكل واضح للمزايا الاقتصادية والاستراتيجية لتلك المنطقة ، والأخطار التي قد تتعرض لها آمالهم في السيطرة عليها في يوم من الأيام إذا ما بقوا على موقف سلبي . وكان وجود أحد الانجليز وهو غردون على رأس الإدارة المصرية في إقليم هضبة البحيرات ومعرفة القوة الاقتصادية العظيمة لتلك المنطقة وأن مخرجها الأسهل هو ساحل المحيط الهندي أكبر مشجع للانجليز على محاولة السيطرة على شرق إفريقية . فكثرت الاقتراحات البريطانية أمام برغش فاقترح عليه pender مدير شركة إسترن إنشاء إدارة للتلفراف في زنبار وطالب قراء جريدة الديلي تلجراف بامتياز في جزيرة مافيا لاستغلالها ، وطالبت إحدى بعثات التبشير Church Mission بقطعة أرض في السعدني وبيع بعض امتيازات لتجارة العاج ، وعرض بعض الأسكتلنديين إنشاء طريق من الساحل إلى منطقة نياسا ، واقترح غيرهم إنشاء طريق آخر مواز للساحل من شمال أراضي السلطان إلى جنوبها . جاءت كل هذه الاقتراحات والعروض والطلبات في الأشهر التالية للحملة المصرية إلى نهر الجوبا .

ولكن هذه العروض والطلبات كانت لاتصل في أهميتها إلى المشروع الذي بدأ به وليام ما كينون Mackinnon محاولته لاستغلال شرق إفريقية والوصول منه إلى داخل القارة نفسها . بدأ هذا الاسكتلندي نشاطه في الهند حيث عمل في التجارة البحرية الساحلية وساعدته الظروف والثروة التي جمعها في سنوات بسيطة على أن يصبح من أهم رجال المال المؤسسين لشركة الملاحة البخارية للهند البريطانية في عام ١٨٦٢ التي أصبحت سفنها معروفة في كل أنحاء المحيط الهندي وأستراليا والشرق الأقصى . وكان لما كينون ضلع كبير في إنشاء خط ملاحية منتظم بين عدن وزنبار وسيشل ، وفي إنشاء الخط التلغرافي المار بزنبار . وفي عام ١٨٧٦ — أي بعد سنة واحدة من انسحاب الحملة المصرية من المحيط الهندي — وافق كل من ما كينون وبكستون على تمويل مشروع إنشاء طريق ممهد من الساحل إلى الجزء الشمالي من بحيرة نياسا وذلك لفتح هذه المنطقة الداخلية للتجارة المشروعة وإحلالها محل تجارة الرقيق . ولقد نصحهم كيرك باختيار دار السلام نقطة بداية لهذا الطريق ، ولم يأت صيف عام ١٨٧٧ إلا وقد تم إنشاء ستة أميال منه وأخذ بعض الأهالي يستخدمونه للمجىء إلى دار السلام مع منتجات إقليمهم . ولكن هذا المشروع لم يكن هيناً ، وكان يتطلب كثيراً من الوقت لإتمامه ، ورأس مال كبير للإيفاء عليه وصيانتته — وكان يسمح في حالة إتمامه بسهولة توغل النفوذ البريطاني في داخل القارة . فتقدم بعض النواب في مجلس العموم باستجواب للحكومة عما إذا كان في نيتها مساعدة ذلك المشروع مالياً ، ولكن الحكومة البريطانية أجابت بالنفي وأصبح على

ما كينون وزميله أن يتما مشروعاتهما من رأس مالهما الخاص . وبعد أربع سنوات بلغ طول ذلك الطريق أكثر من سبعين ميلا وبدأت الصعاب في الظهور . ذلك أن ذباب التسي تسي كان ينتشر بعد الأربعين ميلا الأولى من الساحل مما يمنع استخدام الخيول والثيران في النقل ؛ كما أن الأهالي كانوا مشاغبين مما صعب مرور أى قوافل على هذا الطريق إلا إذا كانت مسلحة . وكان من الضروري أن يتوغل بعد ذلك في منطقة قفراء فقيرة قبل أن يرتفع على الهضبة ثم الجبال التي تحمي شمال شرق البحيرة .

وكان كيرك يخشى أن تستمر تجارة نياسا مع الساحل عن طريق الشيرى ثم وديان الزمبزي ، رغما عن أن هذا الطريق كان يستطيع أن يسهل خروج التجارة من منطقة طابورة حتى ميناء دار السلام .

نجح الإنجليز في إفهام برغش أنه لا يمكن لسلطته ونفوذه أن تقاوم التدخل المصرى على الساحل بمفردها ، وأن تجارة وسط القارة قد أصبحت مهددة بتقدم المصريين في إقليم هضبة البحيرات . ولم يكن لدى سلطان زنبار القوة المالية أو العسكرية لموأصلة فرض نفوذه على داخل القارة ، خصوصا وأن هذا النفوذ سيكون على غير أساس مالم يقيم بإنشاء إدارة حديثة في تلك المناطق ، مع ما يستلزمه من إنشاء الطرق والسكك الحديدية والمواقع المحصنة ومن وجود رجال يستطيعون إدارتها بشكل يسمح ببقائها وبتطورها وتقدمها . فافهمه الإنجليز أن في استطاعته الاستفادة من وجود رؤوس أموال أوروبية تستخدم في تدعيم سلطانه على داخل القارة ، واستغلال تلك المناطق ، وتقسيم الأرباح معه ، كما أن مكسبه السياسى سيظهر من رفع

علمه بشكل رسمي على طول الطرق التجارية وعلى المواقع والمباني العسكرية والإدارية في داخل الإقليم . فـ فكر برغش في الأمر ولم ير الأخطار التي قد يتعرض لها من إقامة إدارة أجنبية تحكم باسمه في داخل القارة ، خصوصاً وأن خزائنه كانت في ضائقة مالية نتيجة للفوضى والانحيار التجاري الناتج عن إلغاء تجارة الرقيق وعدم وصول النظام التجاري الجديد إلى تثبيت أقدامه في البلاد — وفي هذا الوقت بدأ الانجليز يعرضون عليه تفاصيل مشروعهم الضخم لاستغلال أراضي شرق إفريقية .

٢ - مشروع ماكينون :

فكر كل من ماكينون وبكستون ومجموعة من رجال المال والأعمال الإنجليز في إنشاء شركة تحصل من سلطان زنبار على عقد امتياز لاستغلال الأراضي الواقعة في شرق إفريقية الأوسط . وعندما علموا بوجود غردون في إنجلترا بعد استقالته من منصب حاكم مديرية خط الاستواء عرضوا عليه أمر إدارة المشروع البريطاني الجديد من سواحل المحيط الهندي وطلبوا رأيه فيه ، فاقترح غردون الحصول على امتياز لمدة عشر سنوات من سلطان زنبار لفتح بلاده للتجارة الأجنبية على أن يعطى للشركة حقوقاً لتجنيد قوات مسلحة ويعفيها من دفع رسوم جمركية ويسمح لها بالحصول على احتكارات تجارية . وكان من الطبيعي أن يطالب السلطان في نظير ذلك بالحصول على نصيب من الرسوم الجمركية على صادرات القارة . وكانت أهم نقطة في مشروع غردون هي الحصول على ميناء ، واقترح مصب الأوزى أو تانا أو بورت درنفورد . ولم يكن غردون ذا خبرة في شأن الحصول على عقد الامتياز ولكنه كان يرى أن في استطاعته بعد إنشاء قيادة لهذه الشركة وإدارة لها في شرق إفريقية أن يعمل على رأسها كما عمل في مديرية خط الاستواء المصرية ، أى يقوم باختيار أحسن طريق يؤدي إلى داخل القارة وينشئ على طولها المواقع العسكرية ويجند القوات المسلحة ويقودها . وكان غردون يأمل في الحصول على إجازة من خدمة الجيش الإنجليزى لمدة عامين للقيام بعمليات استكشاف في نفس الاتجاه الذى ستمعمل فيه الشركة .

ولكنه لم يرغب في إدارة الشؤون المالية والاقتصادية لهذه الشركة فاقترح على ممولائها الاستفادة من خبرته كمستكشف ومنشئ لخطوط مواصلاتها وقواتها الحربية ومواقعها العسكرية مع الداخل. ولكن غردون لم يبق لمدة طويلة في لندن. إذ سرعان ما استلم برقية من القاهرة في ١٧ من يناير سنة ١٨٧٧ تطلب منه العودة لشغل منصب الحاكم العام للسودان بعد أن ضمت إليه مديريات دارفور وبحر الغزال وخط الاستواء وسواحل البحر الأحمر وهرر ومحافظات بلاد الصومال.

وصل غردون إلى القاهرة في شهر فبراير وعاد إلى العمل في خدمة الحكومة المصرية — وأخذ ما كينون وبكستون يعدون مشروعاتهم عن شرق إفريقية لكي يقدموه لسلطان زنبار. ووصل مندوبهم جيرالد والر Waller في يوم ٤ من إبريل إلى زنبار لكي يفاوض السلطان في هذا المشروع.

كانت هذه الشركة تسعى إلى احتلال الأراضي الواقعة بين الساحل وبحيرة فيكتوريا باسم سلطان زنبار وذلك لكي تمنع الحكومة المصرية، وهي التي لن تحترم سيادة برغش الاسمية، من أن تمد نفوذها وإدارتها على تلك المناطق.

ولما كانت الوسائل ورأس المال اللازم تعوز السلطان لمد إدارته في داخل القارة بشكل يسمح للمصريين بالتقدم السريع جنوباً في تلك المناطق، فإن مندوب هذه الشركة شرح للسلطان أن تنفيذ هذا المشروع لن يكلفه شيئاً، وأن هذه الشركة ستقوم بمجرد إعطاء السلطان عقد الامتياز المطلوب

لها بدفع الحكومة البريطانية إلى الاعتراف بسيادته وحقوقه الإقليمية على تلك المناطق وتأييد السياسة التي ستتبع فيها .

كان المشرع البريطاني في غاية الجرأة إذ أنه لم يطالب بمجرد الحصول على إحدى الموانئ أو على عقد امتياز أو احتكار ، بل كان في واقع الأمر يسمى إلى الإشراف الاقتصادي والسياسي على كل أراضى السلطان وعلى المنطقة التي تمتد منها حتى البحيرات العظمى . فاقترح المشروع أن يسمح السلطان لهذه الشركة وممثليها بالقيام برسم وتنفيذ جميع أعمال المرافق العامة في كل أملاكه ، وأن يسمح لهم بتعيين المندوبين لحكم المديريات باسمه ، وبتعيين ممثلي الهيئة القضائية ، وبإصدار القوانين اللازمة لإدارة المديريات وبتجنيد قوات مسلحة لحماية هذه الإدارة ، ورغم أن هذه القوات ستعتبر في خدمة السلطان ، إلا أنها لن تخضع إلا لقيادة الضباط الذين ستقوم الشركة بتعيينهم ؛ ويسمح للشركة بعقد المعاهدات مع الحكومات المجاورة أو مع المشايخ والرؤساء المحليين ؛ وأن تحتل وتنظم وضعية جميع الأراضى التي لم يتم احتلالها ، وأن تفرض وتجمع الضرائب المحلية اللازمة للمحافظة على الإدارة المحلية وحكومات المديريات والقوات المسلحة والهيئة القضائية ، ولتحسين حالة الطرق البرية ووسائل المواصلات النهرية والأشغال العامة ومنشآت الدفاع ، ولتصفية الديون ودفع الأرباح عن رأس المال .

ولم يكن هناك أى لبس أو أى اقتسام للاختصاص ، إذ أن الشركة البريطانية كانت تسعى إلى الحصول على عقد امتياز يسمح لها بالقيام بكل اختصاصات حكومات المستعمرات . وكان للشركة وإدارتها وقضائها

وماليتها وأقسامها الفنية أن تحكم بكل معنى الكلمة وأن تصدر القوانين وتحكم بها وأن تجند القوات المسلحة وتستخدمها ، وأن تشرف على مسألة ملكية الأراضي والعقارات ، وأن تربط الميزانية وتنفقها وأن يكون لها حق عقد المعاهدات وأن تحكم كل أراضى سلطان زنبار على الساحل الإفريقى ولا تترك له إلا جزيرتى بمبا Pemba وزنبار .

أما بقية المشروع فكانت تتعلق بالاستغلال الاقتصادى لهذه المنطقة ، وطالبت الشركة بحقوق مطلقة « فى تنظيم الملاحة فى الأنهر والبحيرات وإنشاء الطرق والسكك الحديدية وخطوط التلغراف وفى التنقيب عن المعادن واستغلالها وفى إصدار أوراق النقد وسك العملة باسم السلطان فى أى مصرف تقوم هى بإنشائه ، وفى الإشراف على استيراد الأسلحة والذخائر والمعدات أو إلغائها . كما طالبت باحتلال ميناء أو بضعة موانى على الساحل وأن يسمح لها بتحصيل الرسوم الجمركية هناك . وطالبت بحقوقها فى استخدام أخشاب أشجار الغابات فى مشروعات الإنشاء أو فى التجارة ، وبالحصول على احتكار أو استئجار إدارة الجمارك فى كل موانى السلطان لمدة ٦٦ عاماً على أن تحافظ على نفس نسبة الضرائب ما لم يقر السلطان والشركة معاً بالاتفاق على تغييرها . وكان الاقتراح يقضى بأن تعمل الشركة لمدة سبعين عاماً قابلة للتجديد بطبيعة الحال . وقد وعدت الشركة أن تعطى السلطان ٢٠ ٪ من صافى الأرباح بعد أن تدفع المصاريف و ٨ ٪ كأرباح لحملة الأسهم وذلك علاوة على نفس المبلغ الذى كان السلطان

يحصل عليه من إيرادات الجمارك ونصيب من المشاركة في زيادتها و ٥ ٪ من أرباح استغلال الثروة المعدنية .

ما إن وصل جيرالد والر إلى زنبار حتى ذهب لزيارة كيرك وأطلعاه على المشروع الذى يحمله ، فكتب القنصل العام البريطانى إلى وزارة الخارجية البريطانية طالباً ضرورة النص فى مشروع العقد على حقوق الأجانب التى ستمسها مسألة الضرائب ومسألة القضاء والمحاكمات كما أنه ذكر أن الإشراف على الملاحة النهرية سيخرق كل المعاهدات التى عقدها زنبار مع الدول ، وأن معاهدات زنبار مع فرنسا والولايات المتحدة هى المعاهدات الوحيدة التى تناولت تحديد استيراد الأسلحة والذخائر ، كما أن جميع المعاهدات قد نصت على عدم فرض أى رسوم فى موانئ زنبار . ولكن بالرغم من هذه الأخطاء الناتجة عن معرفة ارتباطات زنبار الدولية فإن كيرك قد وافق على المشروع وذكر أنه فى صالح السلطان الذى سيربح كل شئ ولن يخسر فى واقع الأمر إلا إدارته وسلطانه على ممتلكاته !! وهى تكلفة كثيراً من المال ومن العناء . ربح كيرك بالمشروع خصوصاً وأنه لم يكن من السهل التنبؤ بما سيتمخض عنه مثل هذا المشروع الضخم حينما تنشئ الشركة قوات عسكرية مدربة وتحكم فعلياً مثل هذا الإقليم الشاسع الغنى ، فهل كان فى استطاعة زنبار أن تتحكم فى مصير الشركة ، أم أن هذه الشركة ستتحكم فى مصير زنبار ؟

على أى حال فإن السلطان قد تشاور مع كيرك فى المشروع . ولما كانت

سلطته غير ثابتة على داخل القارة فإنه وازن بين مضار المشروع ومزاياه
وبعد محادثات مبدئية مع والروكيرك استقر الرأي على استدعاء بادجر
للمساهمة في المفاوضات والمساعدة في الترجمة بين السلطان الذي لا يعرف
الإنجليزية ومندوب تلك العصبة من رجال المال الإنجليز الذي يعرف العربية
ذلك أن كيرك صديق برغش كان لا يستطيع — بصفته القنصل العام
البريطاني — القيام بهذا العمل حتى لا يقحم وزارة الخارجية البريطانية فيه
بشكل رسمي .

عادوا إلى لندن واتصل بما كينون وأعد مشروعاً جديداً لعقد الامتياز راعى فيه نصائح كيرك بخصوص التعديلات اللازم إدخالها حتى لا يتعارض مع المعاهدات القائمة بين زنبار والدول الأجنبية . ووافقت الشركة على أن تأخذ رأى السلطان في تعيين القضاة خصوصاً وأنه كان قد أبدى عدم إمكانية تعيين غير المسلمين في مثل هذه المناصب . ولم يذكر العقد الجديد حق الشركة في تجنيد القوات المسلحة ولكنه طالب السلطان بالتنازل لها عن كل حقوقه التي يمتلكها على الأراضي في كل أقاليم القارة الإفريقية . وأضافت الشركة حق احتكار العاج إلى المواد التي كانت تسمى لاحتكارها . وعدلت نصيب السلطان في إيرادات الجمارك ووعدته بقرض يبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه بدون أرباح يدفع على أربع سنوات .

وقامت وزارة الخارجية البريطانية باستشارة وزارة الهند في المشروع ، ولكن اللورد سالسبرى وزير الهند في ذلك الوقت رفض إعطاء رأى نهائى قبل استشارة حكومة الهند ، ووصل جواب اللورد ليتون نائب الملك ومجلسه إلى وزارة الخارجية البريطانية في خلال شهر نوفمبر سنة ١٨٧٧ . فاعترفت حكومة الهند بأن هذا المشروع يهم المصالح الإمبراطورية بشكل عام ومصالح الهند بنوع خاص ، ووافقت على آراء كيرك الخاصة بتنفيذ المشروع في الوقت الذى يتفوق فيه النفوذ البريطانى على غيره في شرق إفريقيا ، وقبل أن تجد

الدول الأخرى المنافسة فرصة لإعاقته . كما أنها وافقت على منح الشركة حق عقد السلم وإعلان الحرب وضم الأراضى بعد استشارة حكومة لندن وعلى شرط أن تحتفظ الشركة بهذه السلطات سرية ولا تعلنها إلا عند اللزوم . وهكذا قوى مركز اللورد دربي وزير الخارجية في مشروعه في شرق إفريقيا ، وحينما عرض عليه ما كينون المشروع المعدل لعقد الامتياز المقترح إبرامه مع سلطان زنبار ردت عليه وزارة الخارجية بأنها لا تستطيع أن توافق عليه رسمياً ، ولكن الحكومة ستحاول تعضيده بقدر استطاعتها خصوصاً وأنه سيسمى إلى القضاء على تجارة الرقيق واستغلال موارد جزء كبير من القارة الإفريقية . وكان رفض الحكومة البريطانية الموافقة على المشروع رسمياً راجعاً إلى رغبتها في الاحتفاظ بحق حرية العمل في حالة حدوث مشا كل قد تهدد حسن علاقات إنجلترا مع الدول الأجنبية .

ولم يكن ما كينون يسعى على أى حال إلى الاعتراف الرسمي بشركته ، وكان يكفيه أن الحكومة ستعضده في المشروع . ولذلك فإنه أعلن شكره لوزارة الخارجية وأبلغها أنه سيحاول إبرام ذلك العقد مع السلطان في أقرب وقت ممكن .

عاد والرمع بادجر إلى زنبار في ٢٩ من أبريل سنة ١٨٧٨ . وكانت تعليمات والرمع تشبه السابقة في ضرورة استشارة كيرك وفي حقه في إدخال تعديلات بسيطة والرجوع إلى لندن في التعديلات الهامة . وكان ما كينون يعتقد أن السلطان سيوقع على العقد ، وأخذ يعد خطه للتنفيذ . فقرر

احتلال أحد المواقع عند الحدود الشمالية لأراضي السلطان ليبدأ منه في إرسال قواته صوب بحيرة فيكتوريا ، واحتلال موقع آخر قرب مصب نهر الأوزي أو تانا تسير منه القوات صوب نفس البحيرة وأن يطلب معاونة السلطان في إرسال باخرة صغيرة مسلحة إلى بحيرة تنجانيقا . أي تركيز نشاط الشركة في الأراضي المطلة على شواطئ هاتين البحيرتين قبل اهتمامه بالجزء الساحلي نفسه . أما بادجر فكان واثقا من إنهاء هذه المسألة في وقت قريب ، وأخذ يحلم بتغيير الحالة في شرق إفريقيا في ظرف سنوات قليلة . وأما كيرك فكان يرى أن السلطان مستعد للموافقة على المشروع القديم قبل التغيير ، ولولم يعد والى إلى لندن لأمضيت الاتفاقية في العام السابق .

بدأت المفاوضات في جو سهل ، ولكن سرعان ما ظهرت العقبات أمام الإنجليز ، إذ أن برغش كان يفضل مشروع الاتفاق السابق قبل تعديله . وعلى أي حال فإنه قد اقترح ضرورة حصول الشركة على موافقته قبل بيع الأراضي وفرض الضرائب . ورفض إعطاء الشركة حق فرض ضرائب جديدة في المناطق الساحلية ، ورفض الاعتراف لها بحق احتكار العاج إذ أن ذلك سيؤثر على حقوق رعاياه في القيام بهذه التجارة ، وطلب احتفاظه بتجارته الساحلية وعدم فرض الشركة لأي ضرائب عليها ، كما طلب المحافظة على الطوابي والمواقع العسكرية المقامة في شرق القارة تحت إشرافه هو ، واشترط على الشركة أن تحتل الأقاليم الساحلي في ظرف ثلاث سنوات على الأكثر وأن تبدأ في احتلال المناطق الداخلية بمجرد أن تسمح ظروفها

بذلك . وطلب السلطان الاحتفاظ بحق عقد قروض جديدة من الشركة بدون أى أرباح ما دام قد سدد القروض القديمة وطلب إضافة مادة للتحكيم فى كل خلاف ينشأ بين الشركة وبينه .

كانت بعض هذه الطلبات غير مقبولة للإنجليز ، خصوصاً مسألة احتفاظ السلطان بالطوابى والمواقع العسكرية وعدم تطبيق احتكار العاج على رعاياه ، ولكنها لم تكن كافية لقطع المفاوضات . وعلى أى حال فإن هذه المفاوضات زادت مع الأيام تعقداً ، وانقطعت تماماً قبل نهاية شهر مايو سنة ١٨٧٨ ، وعاد بادجر ووالر فى بداية الشهر التالى إلى إنجلترا .

٤ - رفض المشروع :

كان الوقت هو أهم عامل أدى إلى فشل مشروع ما كينون . ذلك أن المشرفين على هذا المشروع قد أضاعوا سنة كاملة قبل أن ينفذوا مشروعهم واعدوا الأسس التي سيتفقون عليها مع السلطان . وظهر جلياً أن هذه العصبية من رجال المال الإنجليز لم تكن مستعدة لإدارة شؤون الأقاليم الإفريقية للسلطان قبل مضي بضع سنوات أخرى . وأعطى هذه الوقت فرصة لمشايخ العرب للتأمل في المشروع والتفكير فيه وفهم ما ينطوى عليه ثم المناداة برفضه . وكان في استطاعة السلطان أن يقضى على المعارضة في بدايتها ولكنها حصلت على الوقت اللازم لتقويتها . ثم إن السلطان نفسه قد توصل إلى معرفة أن هذا المشروع الإنجليزى لن يكون بدون مقابل ، وأن هناك دافعاً يدفع القائمين به للحضور إلى شرق إفريقيا ومفاوضته بشأنه أكثر من مجرد تأكيد سيادته ورفع علمه على الأراضى الموجودة فى داخل القارة ، خصوصاً وأنهم كانوا يطلبون التنازل لهم عن كل شىء فى تلك المناطق ، وأن يسمح لهم علاوة على ذلك بالعمل باسمه . ولقد فهم السلطان أن هناك من الأرباح ما يغرى الإنجليز على التقدم بمشروعهم ، وأن الإقليم يمتاز بثروته الاقتصادية ، ولربما توصل هو فى يوم من الأيام إلى استغلالها إذا لم يسلم إدارة تلك المناطق للأجانب . وكان من نتيجة ذلك أن بدأ التردد يظهر على برغش حتى تجاه الأسس الرئيسية للمشروع وليس أمام

التفصيلات فقط . ولقد اعترف كيرك بأن خطأ الإنجليز الرئيسي كان يتمثل في عدم مقدرتهم على الاستيلاء على السلطة في تلك المناطق في الحال .

وزاد الطين بلة عامل شخصي فرض نفسه على مصير المفاوضات وهو العلاقة بين برغش وباجر المستشرق . ولقد اعترف كيرك نفسه بحماقة باجر في أثناء هذه المفاوضات ، إذ أنه أخذ يصر على ضرورة قبول المشروع كما هو ، ويهدد بالرجوع إلى إنجلترا في أول باخرة ، وكان ذلك يتعارض مع أبسط مبادئ الدبلوماسية . حقيقة إنه كان قد استخدم نفس الطريقة في مفاوضات سنة ١٨٧٣ الخاصة بإلغاء تجارة الرقيق ولكنها كانت مفاوضات رسمية ، وأرادت إنجلترا كدولة كبرى أن تفرضها على زنبار فرضاً في وقت اعتلاء برغش لعرش السلطنة وفي وقت انشغال كل من فرنسا والمانيا في حربهما الأوروبية — أما الآن فإن الحال قد تغير ولم يكن من مصلحة الحكومة البريطانية أن تفرض نفسها حتى لا تتسبب في تدخل الدول الأجنبية ، خصوصاً وأن عقد الامتياز الذي طالبت به الشركة كان يتنافى مع المعاهدات القائمة بين زنبار والدول الأجنبية ويمس حقوقها في تلك المناطق . وكان باجر لا يعرف نصوص المشروع الأول ويشهر المشروع الثاني أمام رقبة السلطان . ثم ازداد غضب باجر ضد برغش وضد ما كينون وضد الجميع واعتقد أنهم يسخرون منه بعد أن قام بترجمة مشروع الاتفاق إلى العربية ، وأرسل خطاباً لبرغش يذكره فيه بأن أخاه مجيداً كان قد أحسن استقباله أما هو فقد أساء مقابله مما اضطره إلى العودة لإنجلترا في عام ١٧٨٣ ، وترتب على ذلك حضور الأسطول البريطاني

لنزبار . ومرة أخرى يرفض برغش الاستماع إلى نصيحته وسيعود ثانية إلى إنجلترا ، ولن تأتي السفن الحربية في هذه المرة ، ولكن سيقع ما هو أشد خطراً من ذلك : إذا أنه سيفقد صداقته هو ، بادجر — ولا شك أن أن الإنجليز قد حنقوا أشد الحنق على النتائج التي ترتبت على حماقة ذلك المستشرق الهرم في مفاوضاته مع السلطان .

انقطعت المفاوضات وعاد كل من والروبادجر إلى لندن وأسف كيرك كل الأسف لهذه النتيجة التي أخرت سيطرت البريطانيين على شرق إفريقيا واستغلالهم لها ، واتهم ما كينون بأنه رجل أعمال يرى مصالحه المالية قبل مصالح الإمبراطورية . ولقد اتهم بعض الأفراد وزارة الخارجية البريطانية بأنها تسببت في فشل المشروع ، وذلك بتأخيرها الرد على ما كينون وإعطاء موافقتها على المشروع . وذكر آخرون أن ما كينون رفض فتح المفاوضات لأن وزارة الخارجية أبت إعطاءه التأييد الضروري اللازم في تلك المسألة . ولكن محفوظات وزارة الخارجية البريطانية لا تحتوى على ما يثبت تغيير موقف الحكومة البريطانية من المشروع ولا يعقل أن يقوم اللورد دربي بمثل هذا التغيير في الخطط الإمبراطورية بشكل شفهي مع ما كينون . وعندما أعيد نقاش المسألة في عام ١٨٨٥ كتب ليستر « Lister » وكيل وزارة الخارجية المساعد مذكرة تقول إن « هناك مسألة سرية تتعلق بفشل مشروع ما كينون السابق لا أستطيع إثباتها على الورق ^(١) » . ملاحظة هامة غامضة!

(١) مذكرة في ٢٥ من أبريل سنة ١٨٨٥ ١٧٣٧ — F. O. 84

أكان لها أى صلة بالدول العظمى ومؤتمر برلين ؟ أكان لها صلة بالموقف الذى وقفته إنجلترا فى العالم فى ذلك الوقت ؟ ليس هناك جواب صريح على هذه الأسئلة . ولكن الثابت هو فشل تلك المحاولة البريطانية لاستغلال شرق إفريقيا ، وبقاء الباب مفتوحاً أمام كل دولة لكي تحاول سبق الأخرى فى السيطرة على موارد ذلك الإقليم . وعلى أى حال فإن إنجلترا واصلت مراقبة الحالة بحذر حتى لا تترك غيرها يسبقها فى هذا الميدان

الفصل السابع

التسابق الاستعماري الأوروبي

١ - البلجيكيون :

يعتبر ليوبولد الثاني ملك بلجيكا المشجع الأول لمشروعات الاستكشاف والاستعمار التي قام بها البلجيكيون في إفريقيا . فلم يكن يقنع بمحدود دولته الصغيرة في أوروبا ولا بسلطاته الدستورية المحددة ، فحاول الاستفادة من الاستعمار لصالحه الشخصي مجعاً بين يديه خيوط النشاط التجاري والعلمي لهذه الحركة . وجمع في قصره في شهر سبتمبر سنة ١٨٧٦ مجموعة مختارة من رجال الاستكشافات والعلوم الجغرافية ، وممن يهتمون بالقارة الإفريقية من عدد من الأقطار الأوروبية ، انتهى بها الأمر بعد ثلاثة أيام إلى تأسيس «الجمعية الدولية الإفريقية» واتخاذها بروكسل مقراً لها . أعلنت هذه الجمعية أنها تهدف إلى استكشاف إفريقيا وإدخال الحضارة فيها ، واتفق أعضاؤها على تأسيس لجان وطنية في كل دولة من الدول المشتركة تسمى إلى جمع المال واختيار الممثلين في الجمعية الدولية . ولكن التعاون لم يكن سهلاً في هذا الميدان خصوصاً وأن الروح السائدة بين الأعضاء كانت هي روح التسابق ومحاولة كل مجموعة أن تسبق جماعات الدول الأخرى لصالح دولتها هي . أما اللجنة الإنجليزية فإنها أعلنت أنها لن تشترك في نشاط يخرج عن النشاط الجغرافي العلمي ، وأما الفرنسيون والألمان فإنهم جمعوا الا ككتابات لتجهيز حملات خاصة

ببلادهم . وحينما اجتمعت الجمعية العامة في السنة التالية وجدت أن معظم المشتركين من البلجيكيين فقط وأن معظم أموال الجمعية من بلجيكا بل ومن جيب ليوبولد الخاص . وقرر المجتمعون على أى حال إرسال حملة من سواحل زنبار غرباً لإنشاء محطة على شاطئ بحيرة تنجانيقا ، وإرسال حملة أخرى من ساحل إفريقية الغربى من أنجولا لمقابلتها في نفس المنطقة ، وإنشاء المحطات ورفع علم الجمعية عليها على أن تتخذ هذه المحطات مراكز للتبشير ولإلغاء تجارة الرقيق وللتمهيد لإدخال التجارة والمصنوعات الأوروبية في القارة .

وصلت الحملة البلجيكية الأولى إلى زنبار في ١٢ من ديسمبر سنة ١٨٧٧ تحمل معها خطاباً من ليوبولد إلى السلطان طالباً فيه تقديم المعونة اللازمة لها . ولكن سرعان ما توفى عضوان من أعضائها ورجع الثالث إلى بلاده ، أما الرابع وهو كامبيه Cambier فإنه واصل رحلته رغم المصاعب إلى أن وصل إلى طابورة . وحاولت بعثة أخرى أن تشد أزره ولكنها اضطرت للرجوع إلى الساحل ، أما هو فإنه نجح في الوصول إلى بحيرة تنجانيقا ، ثم أقام محطة في كريمة التي تبعد حوالى ١٥٠ ميلاً إلى الجنوب من أوجيجى . وفي شهر مارس سنة ١٨٧٩ حضر استانلى إلى شرق إفريقية لتنظيم حملة تسير غرباً في اتجاه الكنفو . كان قد فشل في إقناع رجال الأعمال البريطانيين بالاهتمام بتلك المنطقة ، ثم اشترك في « لجنة دراسة شؤون أعلى الكنفو » التي تأسست في بروكسل والتي انضمت بعد ذلك إلى الجمعية الدولية الإفريقية . ولم يخف استانلى حنقه على السياسة البريطانية في إفريقية ،

ولم يبرغش بأن أهداف البلجيكيين تختلف عن أهداف الإنجليز ، مما دفع برغش لرفض مشروع تقدم به ما كينون لتعديل بعض المسائل الخاصة بمشروع الطريق من دار السلام إلى الداخل . وعلى أية حال فإن هدف استئانلي كان في الغرب وليس في شرق إفريقيا .

ثم جاء السكابتين بوبلين ، والدكتور ثان دن هوغل وبدءوا سيرهم في شهر يوليو سنة ١٨٧٩ إلى داخل القارة . ثم تلت ذلك بعثة بقيادة كارترومعه أربعة أفيال من الهند لدراسة صلاحية المناخ الإفريقي لهم وإمكانية استخدام الأفيال في النقل في داخل القارة . ولقد مات فيلان في أثناء الطريق ولكن الحملة وصلت مع الآخرين في شهر أكتوبر إلى طابورة حيث أنشئت محطة تابعة للجمعية الدولية الإفريقية .

ثم واصلت الحملة سيرها صوب كريمة التي كان البلجيكيون قد أقاموا بها محطة حصينة . وبالرغم من أن تجربة استخدام الأفيال قد فشلت إلا أن ليوبولد نجح في إنشاء محطتين هامتين في طابورة وكريمة .

ثم ظهر مشروع بلجيكي في أوائل عام ١٨٨٠ لإنشاء مستعمرة في شرق إفريقيا وضع خطوطه الجنرال لاهون . ولكن كيرك ذكر أن أراضي شرق إفريقيا ليست صالحة لمعيشة الرجل الأبيض إلا في بعض المناطق الصغيرة ، وأن هذه المناطق لا تستطيع أن تعتمد على نفسها . حقيقة أن الجمعية الدولية كانت قد نجحت في إقامة محطتين في الداخل ، ولكن استثمار هذه المناطق الداخلية كان يتطلب الحصول على مخرج بحري على الساحل ، وكان هذا أمراً كبير الدقه بالنسبة لسياسة المحافظة على « استقلال سلطان

زنبار وضمان سلامة أراضيه » ، حتى لا يكون ذلك بدءاً للتقسيم . وأخيراً فإن كيرك قد أوصى بلجيكا بالاهتمام بالكنغو بدلا من صرف مجهودها في شرق أفريقية .

وفي شهر يوليو وصل دى قيل قنصلا عاما بلجيكا في زنبار يحمل خطابات من ليوبولد إلى كل من السلطان وكيرك . وفي أوائل يناير سنة ١٨٨١ أنهى هذا القنصل إلى برغش أن دولته ترغب في عقد معاهدة تجارية مع زنبار . ولكن كيرك كان موقفاً أن البلجيكين سيطلبون من السلطان التنازل لهم عن إحدى الموانئ ، خصوصاً وأن القنصل العام السابق كان قد طلب من السلطان منذ ستة أشهر إعطاء محطة قرب ماليندى لملك بلجيكا لترويض الأفيال ، تبنى فيها البيوت وتقام حولها الطرق وينشأ لها ميناء خاص . وكان من اللازم إنشاء إدارة وحكومة لهذه المحطة رغم أن ليوبولد لم يكن يحتم تمتعه بالسيادة عليها ، ولذلك فإنه طلب استئجار ذلك الجزء من الساحل لمدة تسعين عاماً وأن يدفع مبلغاً سنوياً بدلا من خضوعه لنظام دفع رسوم الجمارك ، وادعى هذا القنصل أن سيده لا يخفى نيات سياسية إذ أنه « ملك دستورى » !! وكان كيرك قد نصح برفض هذا المشرع وأوعز للسلطان بأنه ليس هناك أى داع لعمل هذا الترتيب الخاص ما دامت حرية التجارة والإقامة مباحة للجميع طبقاً للمعاهدات الدولية الموجودة مع زنبار ، مما لا يسمح بإعطاء حقوق خاصة لأى شخص أو دولة معينة . وهكذا نسي مشروع إنشاء مدرسة الأفيال . أما دى قيل فإنه توفي في أوائل عام ١٨٨١ . وواصلت بلجيكا إرسال حملات الاستكشاف إلى شرق إفريقية حتى عام

١٨٨٤ ولكن نشاطها كان موجهاً إلى الداخل وإلى الغرب من بحيرة تنجانيقا . وظهر واضحاً أن نشاط ليوبولد قد أخذ في التبلور في غرب القارة وإن كان يمر في أراضيها الشرقية . وفي ١٥ من نوفمبر سنة ١٨٨٤ اجتمع مؤتمر دولي في برلين وقبل أن ينهى أعماله بتوقيعه على الاتفاقية العامة في ٢٦ من فبراير سنة ١٨٨٥ كانت معظم الدول الممثلة فيه قد اعترفت بسيادة « الجمعية الدولية » على « دولة الكونغو الحرة » . كان هذا نجاحاً فائقاً لليوبولد في الميدان الاستعماري الإفريقي هدد في بعض الأوقات النفوذ البريطاني في شرق إفريقية ، ولكنه سار غرباً دون أن ينافسها في أراضي سلطنة زنبار .

لم يكن الفرنسيون غرباء في شرق إفريقيا أو في محاولة تثبيت أقدامهم فيها ، ورغم أن نفوذ دولتهم قد قل بعد حرب سنة ١٨٧٠ وتوقيع إنجلترا لمعاهدتها مع زنبار سنة ١٨٧٣ إلا أنهم قاموا بمحاولات للحصول على موقع على الساحل الإفريقي في عام ١٨٧٦ ولشراء جزيرة مافيا في عام ١٨٧٧ - ولقد رفض برغش بطبيعة الحال كلاً من هذين الاقتراحين .

وكانت تجارة الفرنسيين مع شرق إفريقيا تعتمد إلى درجة كبيرة على تهريب الأسلحة والذخائر وبيعها للأهالي ، خصوصاً في موانئ الشمال . وفي عام ١٨٧٨ وقعت حادثة بين فرنسا وزنبار بخصوص هذه التجارة ، إذ أن الباخرة « أدوني » وصلت إلى مقديشو تحت العلم الفرنسي ونزل منها بعض الأفراد المسلحين الذين أرادوا إفراغ حمولتها وفيها ١٥٠ صندوق بنادق و ٤٤ صندوقاً من الذخيرة . وكانت التعليمات الصادرة لحاكم الميناء صريحة وتحرم عليه الموافقة على إنزال مثل هذه البضائع ما لم تقدم السفينة تصريحاً خاصاً من السلطان . فذهبت السفينة إلى براوة ، ولكن حاكمها اتخذ نفس الموقف ، فدخلت إلى ميناء زنبار حيث احتج القنصل الفرنسي رسمياً على خرق معاهدة سنة ١٨٤٤ وطلب معاقبة حكام هذه الموانئ ودفع تعويض لأصحاب الشركة عما أصابها من أضرار .

وكانت إنجلترا تؤيد حكومة زنبار بل تدفعها دفعاً في هذا الاتجاه منعاً لدخول الأسلحة النارية إلى القارة ووصولها إلى أيدي الإفريقيين مما يصعب

توغل الأوروبيين فيها. وظهر برغش في منتهى الحكمة أمام القنصل الفرنسي فاتهم حكاه بالغباء واستدعاهم إلى زنبار ، ولكنه رفض بقية الطلبات مدعياً أن كل المعاهدات تحرم على الدول الصديقة إدخال أسلحة نارية وذخائر في ممتلكات الدول الأخرى ، خصوصاً إذا كانت هناك حالة حرب — ووصف اضطراب الحالة في بلاد الصومال بأنها ثورة ضد سلطته يجب على فرنسا أن تمتنع في أثناءها عن إرسال الأسلحة .

وتدخلت الحكومة الفرنسية للحكم والتحكيم ، فرفضت بطبيعة الحال تفسير برغش للمعاهدة ، ورفضت إرضاء الشركة كلياً ودفع ١٨٠٠٠٠ فرنك كتمويض لها ، ولكنها حكمت على السلطان بدفع ١٠٠٠٠٠ في الحال وإلا يدفع المبلغ علاوة على الأرباح والمصاريف إذا ما تباطأ في الدفع .

وكان قرار الحكومة الفرنسية يشبه الإنذار ، فاضطر برغش لدفع المبلغ حتى لا يغضبها . ثم تولت الحكومة البريطانية أمر الكتابة إلى حكومة باريس للوصول إلى قرار في مسألة منع تصدير الأسلحة والذخائر إلى إفريقية ، ولكن الحكومة الفرنسية لم تكن مستعدة لقبول هذه السياسة خصوصاً وأن التجار الإنجليز كانوا لا يتورعون عن بيع الأسلحة إلى الأهالي في المناطق التي تهتم الفرنسيين من ناحية ، وأن فرنسا كانت لا ترغب في تسهيل أمر توغل الإنجليز في شرق إفريقية من ناحية ثانية ؛ كما أن معنى موافقتها على هذه السياسة هو إضعاف لصناعة وتجارة الأسلحة فيها في نفس الوقت الذي لا تعتقد فيه بضمان حسن نية الإنجليز في تطبيق

نفس السياسة . ولذلك فإن إنجلترا اضطرت إلى عدم التحدث مع فرنسا في هذا الشأن لفترة من الوقت .

وبينما كانت هذه الحادثة قائمة بين زنبار وفرنسا على الساحل كانت هناك تجربة من نوع آخر تجرى في داخل القارة . ذلك أن مجلس النواب الفرنسي كان قد وافق في أوائل سنة ١٨٧٨ على اعتماد مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ فرنك لتجهيز حملة تقطع إفريقية من الشرق إلى الغرب بقيادة أحد رجال الدين ديبيز Debaize . ووصلت البعثة إلى زنبار في شهر مايو ولم يأت شهر يوليو إلا وهي في باجامويو على رأس قافلة وحملة كبيرة . كان ديبيز قد استخدم أكثر من ٨٠٠ حمال لنقل التموين مع عدد من الصناديق المملوءة بالديناميت والبنادق والصواريخ ، وشبه بعض الرحالة حماته بجيش صغير يقوده رجل دين حديث (٣٣ عاما) وغير متمرن . كان ديبيز يجهل إفريقية ولكنه كان مصمما على فتحها « لله وفرنسا » ، فوصل إلى طابورة في شهر أكتوبر ثم بدأت المصاعب تواجهه بعد تركه لهذه المدينة إذ أن الجمالين بدءوا في الاختفاء من الحملة ومعهم الصناديق التي يحملونها بطبيعة الحال . وظهر الهزال بشكل واضح على هذا « الجيش » عندما وصل إلى أوجيجي . ثم وصل إلى كرينة وبدأ في وضع مهماته على القوارب للوصول إلى نهاية البحيرة الشمالية تمهيدا لمواصلة السير منها إلى الكنفو . ولكن صحة ديبيز بدأت في الخور وأصابه العمى وتوفي في ١٢ من ديسمبر سنة ١٨٧٩ في إحدى محطات التبشير التي وقع على رجالها عبء إعادة مهمات الحملة صوب الساحل .

وكانت الخطوة الفرنسية التالية هي الحصول من سلطان زنبار على عقد امتياز إقليمي لصالح رابو Rabaud قنصل زنبار العام الفرنسي في مرسيليا. وكانت المسألة في منتهى الدقة بالنسبة لكيرك ، خصوصاً وأنه كان قد أوصى السلطان منذ بضع سنوات بإعطاء مثل هذا الامتياز للشركة البريطانية ، ولكن الحجج لم تعوزه على أي حال ، وذكر للسلطان أن الفرنسيين يحاولون الحصول على امتياز إقليمي في وسط أراضيه ، وأن ذلك يعتبر خرقاً صريحاً للمعاهدات التجارية القائمة ، وزاد قلق القنصل الإنجليزي في منتصف شهر فبراير سنة ١٨٨١ حين علم أن برغش يستعد لإعطاء هذا الإمتياز ، وكانت شروطه تتلخص في إنشاء خط للسكة الحديدية من بجامويو إلى أوجيجي ، وأن يستمر الاستغلال لمدة ٩٩ سنة ، وأن يضع السلطان قوات عسكرية لحراسة السكة الحديدية ، على أن تقوم الشركة الفرنسية بدفع نفقاتها ، ويكون للشركة حق استغلال المناجم على أن تدفع للسلطان نصف أرباحها. ولا يكون لدى شركة أخرى الحق في العمل في المنطقة التي تدير فيها السكة الحديدية بدون موافقة الشركة الفرنسية التي سيكون لها حق إنشاء الميناء والأرصيف والفنادق والمصارف ومكاتب التلغراف وخزان للمياه في بجامويو ، وتبقى الرسوم الجمركية التي تجبها إدارة السلطان كما هي ، وتعطى الشركة للسلطان قرصاً يبلغ ٥٠٠٠٠ ريال (١١١٠٠٠٠ جنيه) بدون أي ربح كي يستعمله لتغطية عملية إصدار أوراق عملة له من أحد المصارف .

ولكن كيرك أسرع بأن شرح للسلطان أن هذه الشركة لن ترفع علمه على ممتلكاتها ولن تحمل عنه عبء إدارة المنشآت العامة مثل الشركة

البريطانية ، كما أن منطقة نفوذها تقسم أراضيها إلى قسمين ، وليس من المؤكد أنها ستقوم بالبداية في إنشاء الخط الحديدي في الحال ، مما سيحرم السلطان من استغلال هذه الأقاليم بنفسه أو إعطائها لشركة أخرى . ولكن نقطة واحدة لم يستطع كيرك مهاجمة الشركة الفرنسية فيها : وهي أنها عرضت على السلطان قرضاً يبلغ ضعف القرض البريطاني على أن تدفعه في الحال ولا تطالب بأرباح عنه . وعلى أية حال فإن السلطان لم يوقع على عقد الامتياز .

ولم تكن هذه المحاولة مرتبطة بخطط الحكومة الفرنسية وسياساتها الرسمية ولم تحظ حتى بتأييد هذه الحكومة التي كانت تعرف أنه ليس من السهل عليها معارضة إنجلترا في سلطنة زنبار أو محاولة منافستها في عدن . ذلك أن أنظار الحكومة الفرنسية كانت متجهة صوب مدغشقر التي قبلت تسيير فرنسا لشؤونها الخارجية في عام ١٨٨٣ ، وصوب جزر الكومور التي تعهد أحد شيوخها بعدم قبولها حماية أية دولة أجنبية بدون الحصول على موافقة فرنسا ، مما مهد لاعتراف ألمانيا وإنجلترا بهذا الوضع في عام ١٨٨٦ .

لم يكن رفض السلطان إعطاء عقد امتياز لما كينون أو وجود نشاط
للباحثين أو الفرنسيين أو الألمان معناه أن إنجلترا قد أخلت الميدان لهم ،
بل نجد على العكس من ذلك أن نشاطها ظل مستمراً ، وكان لها التفوق في
التبشير والاستكشافات الجغرافية وفي النفوذ السياسي الأجنبي في أراضي
زنجبار .

كانت هناك أربع بعثات تبشيرية إنجليزية تعمل في منطقة شرق إفريقية ،
وانتشرت مراكزها نحو الداخل ، وأخذت تدرس لغات الأهالي ولهجاتهم
المحلية ، وتنشئ المحطات لتعليم الرقيق بعد تحريرهم وتحويلهم إلى المسيحية ،
كما أن سفنها كانت ترفع العلم البريطاني على بحيرة تنجانيقا وتمثل النفوذ
البريطاني بدرجة واضحة في المناطق المحيطة بها .

كما أن المستكشفين الإنجليز واصلوا رحلاتهم من سواحل إفريقية
الشرقية صوب داخل القارة محاولين استكمال خريطة تلك المناطق ومعرفة
ما تحتويه من معادن ورسم الطرق التي توصل بين الساحل ومنطقة هضبة
البحيرات . ويعتبر جوزيف تومسون Joseph Thomson من أشهر الرحالة
الإنجليز الذين عملوا في تلك المنطقة في هذه الفترة . وقام برحلات عديدة
لمنطقة بحيرة نياسا ثم كلفه برغش بالتأكد من وجود مناجم للفحم بين
روفوما والزمبيزي ثم كلفته الجمعية الجغرافية في لندن باستكشاف أسهل طريق

يصل بحيرة فيكتوريا بساحل المحيط الهندي ، ولقد قام بهذه الرحلة في عام ١٨٨٢ وعاد منها في عام ١٨٨٤ وأبلغ كيرك وزارة الخارجية أنها نجحت كل النجاح وأن الطريق قد أصبح معروفاً ولا ينتظر إلا مجيء المسافرين والتجار للتوغل من ممبسة صوب البحيرات العظمى .

كما أن النفوذ السياسى البريطانى فى شرق إفريقيا كان متفوقاً على نفوذ أى من الدول الأجنبية الأخرى . فبالرغم من أن تصريح عام ١٨٦٢ كان يضع كلا من إنجلترا وفرنسا على قدم المساواة فى علاقاتهما مع زنبار ، إلا أن هذه المساواة كانت اسمية وشكلية أكثر منها فعلية ، خصوصاً وأن إنجلترا كانت قد رفعت درجة قنصلها فى زنبار إلى مرتبة القنصل العام يعاونه قنصل وخمسة نواب قنصلين ؛ كما أن قائد قوات زنبار العسكرية كان أحد الضباط الإنجليز ، وكانت السفن الحربية البريطانية توجد باستمرار فى مياها زنبار الإقليمية .

وقد رأى كيرك التسابق الاستعمارى الأوروبى فى شرق إفريقيا وخشى من أن تفلت الفرصة من أيدي بلاده . رأى الشركات والجمعيات واللجان الدولية تحاول الحصول على عقد امتياز أو حقوق للاحتكار أو إحدى الموانئ على الساحل لى تبدأ منه نشاطها صوب الداخل واستغلال الإقليم من الناحية الاقتصادية . وأراد كيرك أن يدفع حكومته إلى انتهاز أول فرصة تعرض لها لتوكيد نفوذها بشكل رسمى فى أراضى زنبار ، ولكن كلا من وزارة الخارجية البريطانية وحكومة الهند رفضت الارتباط رسمياً قبل أن يتم نضوج الثمرة ويسهل قطفها والاستفادة منها فى نفس الوقت . وهذا هو

السبب في عدم تأييد الحكومة البريطانية لمشروعات الاحتكار التي تقعارض مع المساواة في حرية التجارة بين الدول المختلفة والتي قد تؤدي إلى حرمان البريطانيين أنفسهم من الاتجار في بعض المواد والمنتجات التي ستخضع لاحتكار تجار من دول أخرى ، وفي عدم تأييد نفس الحكومة لمشروعات الحصول على أحد الموانئ التي سيكون من نتيجتها الحتمية خرق مبدأ المحافظة على استقلال سلطان زنبار وسلامة أراضيها وما سترتب على ذلك من تكاليف الدول لاقتسام سواحل شرق إفريقيا .

ولقد عرضت لإنجلترا أربع فرص لتوكيد نفوذها رسمياً في أراضي سلطنة زنبار في تلك الفترة ، ولكنها تركت الفرص تفلت من أيديها حتى لا تخرق مبدأ حرية التجارة أو مبدأ المحافظة على سلامة أراضي زنبار .

كانت الفرصة الأولى هي مقتل المبشر بينروز « Penrose » وحاول كيرك استغلالها في عام ١٨٧٩ لوضع الأراضي الواقعة في داخل القارة تحت حكومة يديرها أحد الإنجليز وتخضع لعلم السلطان وتقوم ميزانيتها على الضرائب التي تجبها من تجارة القوافل . ولكن وزارة الخارجية البريطانية لم تهتم بالموضوع .

أما الفرصة الثانية فكانت مرتبطة بالأولى ووقعت في العام التالي لها حين عرض غردون على كيرك أن يقوم السلطان بتعيين أحد الأوروبيين حاكماً على الأراضي الممتدة من الساحل حتى إقليم البحيرات ، ولقد رحب كيرك بهذا المشروع ورحب بمجيء غردون شخصياً إلى شرق إفريقيا ، وكان في استطاعة اللورد جرانفيل أن يصرح لكيرك بالضبط على

برغش حتى يوافق على هذا التعيين ، ولم يكن في استطاعة برغش أن يقاوم مقاومة جدية أمام وجود الأساطيل البريطانية في مياهه خصوصاً بعد أن نجح الإنجليز في الإبعاد بينه وبين الشيوخ المحليين الذين كان من الطبيعي أن يستند إليهم . ولكن وزارة الخارجية البريطانية لم تهتم بهذه الفرصة أكثر من اهتمامها بالفرصة الأولى .

أما الفرصة الثالثة فجاءت في عام ١٨٨١ حين قامت الحرب بين بعض الرؤساء الإفريقيين بزعماء ميرامبو والتجار العرب ، فاقترح كيرك إقامة خط يمر بالقرب من طابورة وتعترف إنجلترا بأنه الحد الغربي لأملاك سلطان زنبار . وكانت هذه الخطة تضعف كلا من زنبار وداخل القارة أمام الدولة البحرية ، وتمكن إنجلترا من تثبيت أقدامها في أراضي زنبار وانتظار الفرصة للاستيلاء على الأراضي الداخلية التي ستقطع صلتها مع العالم الخارجي لفترة من الزمن . وكانت هذه الفكرة هي نفس السياسة التي أملت بها إنجلترا على مصر في نهاية عام ١٨٨٣ لإخلاء السودان وتحديد خط للحدود المصرية الجنوبية لتدعيم مركزها في الشطر الأول من وادي النيل قبل أن تبدأ في التوغل في القسم الثاني منه . وعلى أي حال فإن الحكومة البريطانية قد رفضت في عام ١٨٨١ الاستماع إلى فكرة كيرك وأجابت بأنها لا ترغب في تحمل مسؤوليات جديدة في تلك المناطق .

وأما الفرصة الرابعة فقد سنحت في سنة ١٨٨١ حين كتب برغش وصيته في ٢٦ من أغسطس (آخر رمضان سنة ١٢٩٨ هـ) يحاول فيها وضع نظام وراثي ثابت في أكبر أبنائه الذكور من بعده ثم لابن الأكبر لهذا

الإبن الأكبر من بعده . وحاول أن يحصل على تأييد بريطانيا له في هذه السياسة فأعطاهما حق الإشراف على تنفيذها ، وحق الإشراف على الوصى على العرش إلى أن يبلغ السلطان الجديد سن الرشد ، وحق تغيير هذا الوصى واختيار غيره للقيام بعمله إن لزم الأمر .

وكانت هذه الوصية تعطى لبريطانيا نفوذاً واضحاً في شرق إفريقيا في نظير ضمان برغش لاستمرار أسرته في الحكم . وكان معناها إقامة « وصاية » بريطانية على عرش زنبار . ولكن السلطات البريطانية في الهند أجابت بأن سياستها تتلخص في عدم التدخل في الشؤون الداخلية في شرق إفريقيا إلا فيما يختص بسلامة التجارة وحريتها وسلامة الرعايا البريطانيين المقيمين في تلك المناطق . وذكرت أنه ليس من السهل قبول تنفيذ هذه الفكرة رسمياً إلا إذا كانت الحكومة البريطانية مستعدة لاستخدام القوة إن لزم الأمر في تقرير أمر وراثته العرش في زنبار . أما وزارة الخارجية البريطانية فإنها كانت مشغولة في ذلك الوقت بالمسألة المصرية . وما إن جاء رد وزارة الهند حتى كتب اللورد جرانفيل خطاباً رقيقاً إلى برغش يشكره فيه على ثقته بالحكومة البريطانية وينصحه بإصدار مرسوم يشرح فيه نظام وراثته العرش في زنبار ، ويعده فيه بأن إنجلترا ستعترف بمن يختاره برغش خليفة له ، ويشرح له فيه أن هذه هي أحسن طريقة لضمان استقلال زنبار طبقاً للتصريح الإنجليزى الفرنسى الصادر في عام ١٨٦٢ . كتب جرانفيل هذا الخطاب في يوم ١٩ من يونيو سنة ١٨٨٢ أى قبل ضرب الأسطول البريطانى لمدينة الأسكندرية بثلاثة أسابيع ، ومما لاشك

فيه أن إنجلترا لم تكن تريد أن تظهر رغبتها في سبق فرنسا في العمل في زنجبار في نفس الوقت الذي كانت ترتب فيه سبق فرنسا في العمل في مصر بمفردها . وهكذا قررت الحكومة البريطانية أن تترىث قليلا وأن تعمل في المسألة المصرية دون إغضاب الدول الأوروبية الأخرى التي كانت تتطلع إلى شرق إفريقية مثلها .

أفلتت إذن هذه الفرص الأربع من يد إنجلترا لزيادة نفوذها في بلاد سلطنة زنجبار ، ولكنها كانت مسؤولة عن ذلك ، وكانت ترتب الأمر في نطاق السياسة الإمبراطورية وفي توافق مع العوامل والمواقف الدولية . وكان معنى هذا أن أنظار الحكومة البريطانية لم تغب عن سواحل شرق إفريقية ولم تغفل عنها .

الفصل الثامن

قلق إنجلترا

١ — اتفاقيات جونستون :

لا شك أن كيرك قد أسف أشد الأسف على إفلات هذه الفرص من يد إنجلترا ، خصوصاً وأنه كان قد لعب دوراً هاماً في محاولة تنفيذها ، وكان يهدف من وراء ذلك إلى تطبيق سياسة ازدياد النفوذ البريطاني في شرق إفريقية عن طريق السلطان وليس بالرغم منه ، أى اتخاذ سلطان زنبار وسيلة لتثبيت أقدام إنجلترا في شرق إفريقية وستاراً تستتر وراءه خطط وقوى ورؤوس أموال بناء الإمبراطورية البريطانية . كانت هذه هي السياسة التي نادى كيرك باتباعها في شرق إفريقية وهي تشبه إلى حد كبير سياسة إنجلترا في مصر وسياسة فرنسا في مراکش ، ولكن إصرار كيرك على تنفيذ هذه السياسة سيؤخر نجاح إنجلترا في الوقت الذي بدأ فيه نشاط ألمانيا في نفس المنطقة .

زار كيرك في أوائل شهر أبريل سنة ١٨٨٤ أحد علماء النبات الذي سيصبح أحد بناء الإمبراطورية البريطانية فيما بعد وهو هنري جونستون Johnston الذي أوفدته الجمعية الجغرافية في لندن لدراسة منطقة كايماجارو . ودار الحديث بينهما حول نشاط الرحالة البلجيكيين والفرنسيين والألمان

في شرق إفريقيا مما أعد جونستون لمواجهة نشاط يبعد كل البعد عن البحث العلمي ، ودفعه إلى محاولة الاشتراك في ذلك النشاط الاستعماري والحصول على نصيب منه لبلاده . ولقد نجح جونستون في شراء قطعة أرض من أحد الشيوخ المحليين لاستخدامها في إنشاء مركز للتبشير ، ثم حصل على عقدين آخرين لشراء أراض على منحدرات كليمانجارو ، ورابع لشراء قطعة أرض في تافيتا ادعى أنه يمنحه ويمنح بلاده حقوقاً سياسية نظراً لأنه يعفيه من دفع أية ضرائب على هذه الأراضي وأية رسوم على الطرق الموصلة إليها ، ويمنحه حق « حكم هذه الأراضي وتصريف شئونها . » ولم يخف جونستون فكرته الخاصة باستعمار شرق إفريقيا ، وكتب إلى اللورد إيدموند فيتز موريس وكيل وزارة الخارجية البريطانية البرلماني شارحاً أن هذه الأراضي الواقعة في منطقة كليمانجارو تقرب مساحتها من مساحة سويسرا وتمتاز بخصوبة التربة وباعتدال المناخ وبصلاحيتها لتربية الأبقار وبحب أهلها للسلم ، وأنها تصلح لمعيشة الأوروبيين . وكانت هذه الأراضي تقع على الطريق الموصل من الساحل إلى منطقة البحيرات ، ورأى جونستون أن كلا من الفرنسيين والألمان يسعون للحصول على هذه المنطقة رغم تردد حكوماتهم في الوصول إلى قرار بشأنها ، وذكر أن مانديرا قد طلب منه وضعه تحت الحماية البريطانية وإرسال علم بريطاني إليه . وقدر جونستون أن خمسة آلاف جنيه تكفي لإنشاء طريق صوب الداخل وقطع الأشجار والغابات التي تعترضه وإقامة بيوت وأكواخ للمستعمرين الأوروبيين . وطلبت وزارة الخارجية البريطانية رأي كيرك في الموضوع ، ولكن

هذا الأخير فضل انتظار مجيء جونسون إلى الساحل قبل الرد . ولما طالبت وزارة الخارجية بكتان الأمر حتى لا تسبق إحدى الدول الأوروبية الأخرى إلى تنفيذ هذا المشروع أسرع بالكتابة معترضا على هذا المشروع الذي لا يتفق مع سياسته هو في شرق إفريقية ، وأظهر أن إنشاء مستعمرة في الداخل لا يمكن أن يتم بغير الاستيلاء على أحد الموانئ مثل ممبسة وتانجا ، وأن هذا الاستيلاء سواء أكان من عمل إنجلترا أو من عمل غيرها من الدول سيتسبب في تفكيك أملاك سلطان زنبار . ونصح بعدم إعطاء علم بريطاني لما ندرا لأنه « متوحش » وقد يسيء استعماله .

كان من المتوقع أن تقبل وزارة الخارجية البريطانية رأى كيرك لو أنه جاء في إحدى السنوات الأخيرة . ولكن ظهور ألمانيا في ميدان التسابق الاستعماري اضطر إنجلترا إلى تغيير موقفها واتخاذ موقف يتلاءم مع الظروف الجديدة . كانت ألمانيا قد تدخلت في خلال صيف عام ١٨٨٤ واستولت على أرض اعتبرتها إنجلترا منطقة نفوذ واستغلال لها في غرب إفريقية ، وكان في استطاعتها أن تقوم بمثل هذه التجربة في شرق إفريقية . فاضطر جرانفيل إلى أن يعيد الكرة ، وأرسل إلى كيرك نسخة من تقرير جونسون إلى فيتزموريس ، وطلب منه دراسة دقائق وتفاصيل الموضوع ، ولفت نظره إلى أن الدول الأجنبية قد بدأت تظهر اهتمامها بسواحل القارة الإفريقية بشكل لم يسبق له نظير ، وتقوم بنشاط فعال وسري في تلك المناطق . وأصر على ضرورة عدم وقوع منطقة لها مركز ممتاز مثل كليمانجارو تحت حماية علم أجنبي بشكل يتعارض مع المصالح البريطانية .

ظهرت نيات إنجلترا الرسمية واضحة جلية في هذه المرة، وثبت أن الحكومة البريطانية لها أطماع سياسية في تلك المنطقة، وأنها لا تقبل أن تسبقها ألمانيا في رفع علمها على شرق إفريقيا. لم يعد اهتمام إنجلترا بساحل شرق إفريقيا يستتر وراء محاربة تجارة الرقيق أو ادخال بعثات التبشير والتجارة المشروعة إلى وسط القارة، أوحى محاولة استغلال الاقليم اقتصاديا، بل تعدى ذلك ودخل في نطاق سياسة إنجلترا الإمبراطورية في العالم، سياستها كدولة ترغب في الحصول على مناطق استراتيجية هامة وتسبق غيرها إليها حتى تضمن الاستغلال الاقتصادي للاقليم.

٢ - معارضة كيرك :

رأت وزارة الخارجية البريطانية أن سواحل شرق إفريقية تهمها من الناحية الإستراتيجية بدرجة قد تفوق أهمية غرب إفريقية لها . وكان ذلك بسبب سياسة إنجلترا الاستعمارية في الهند . كانت إنجلترا تتوقع أن تضطرها الأيام إلى ضمان السيطرة على موانئ جيدة في شرق إفريقية أو تضمن حتى حرية التمرين منها ، وذلك في طريقها إلى الهند . خصوصاً وأن فرنسا كانت قد بدأت تتحرك في مدغشقر .

وكان تسابق الدول الأوروبية على سواحل غرب إفريقية يجعل إنجلترا تفكر في أن تسعى إلى الحصول على مبدأ حرية التجارة على تلك السواحل ، وترك للدول الأخرى الأسلاب الإقليمية التي تزيد عن حاجتها الاستعمارية وتحاول تعويض ذلك في سواحل شرق إفريقية . شعرت إنجلترا أنه لا يوجد في سواحل شرق إفريقية من ينافسها بشكل واضح حتى ذلك الوقت ، ولكنها خشيت أن تظهر لها الأيام القريبة المقبلة مثل هذا المنافس في ذلك الإقليم الذي يهم مستقبله السياسي المصالح البريطانية في الهند وفي الإمبراطورية بأكملها ، والذي يمتاز باعتدال مناخه ، والذي تبشر تجارته بالازدهار ، والذي يمكن لإنجلترا أن تسيطر عليه الآن وتدعى أنها جاءت لادخال المدنية في ربوعه ولكي تقضى على تجارة الرقيق فيه .

بدأ قلق إنجلترا واضحاً ، ولكن القنصل العام البريطاني في زنبار لم يقبل تلك السياسة التي لا تتفق تمام الاتفاق مع سياسته هو . واستقبل جونستون

عند عودته إلى الساحل ، واستفسر منه عن تفاصيل مشروعه ، وأجبره على الاعتراف بأن الأهالي سيشتعرون بنتائج نزع ملكية أراضيهم في تلك المنطقة ، وبأن قبائل الرعاة القريبة قد تهدد إقامة المستعمرين هناك ، وأنه من الضروري إنشاء قوة حربية للدفاع عنها ، ولا يمكن للمستعمرة أن تعيش بغير هذه الحماية العسكرية الفعالة . ثم كتب كيرك إلى جرانفيل وزير الخارجية وإلى أندرسون مدير الإدارة الإفريقية الجديدة بتلك الوزارة وشرح صعوبة الحصول على ميناء أو منفذ بحري لهذه المنطقة دون تهديد مبدأ سلامة أراضي سلطنة زنبار وخرق التصريح الإنجليزى الفرنسى الصادر فى عام ١٨٦٢ والذي يضمن هذه السلامة . وكان الحصول على ميناء بحري أمراً أساسياً لنجاح المشروع . ولقد اعترف كيرك بإمكانية خضوع مرتفعات شاجا عاجلا أو آجلا لإحدى الدول الأوروبية التى ستسيطر فى نفس الوقت على المناطق الساحلية . وسيكون لهذه المرتفعات نفس مركز المحطات البريطانية الحصينة فى الهند . ولكن محاولة حكم إقليم شاجا دون السيطرة على ممبسة أو تانجا أو الاستيلاء على أى منها سيكون كمحاولة حكم الهند دون السيطرة على بمباى وكالكوتا ؛ أى على القواعد البحرية التى يمكن للأسطول أن يرتكز إليها ويعونها ويعدّها لتكون قواعد حربية توسعية فى داخل القارة . وأظهر كيرك قلة ثقته فى نجاح مشروع إقامة مستعمرة للأوروبيين فى أية منطقة فى إفريقية الوسطى . وأخيراً فإن كيرك كان يخشى من أن يقوم سلطان زنبار بتغيير علاقاته واتجاهاته مع الحكومة البريطانية إذا ما عرف أن هذه الحكومة تسعى إلى احتلال منطقة شاجا ، خصوصاً أن

هذا كان يعنى بدأ تقسيم أملاكه وعدم ترك أى شىء ذى قيمة لوزبار
نفسها .

ولكن هذا الموقف لم يمنع كيرك من الاعتراف بخطر البقاء دون مهل ،
وأسف على أن إنجلترا لم تحافظ على ممبسة عند احتلالها لها فى عام ١٨٢٣
مما كان يسمح لها بالسيطرة على كل الساحل الإفريقى وفرض نفوذها على
داخل القارة نفسها . واعترف بأنه من المحال الاحتفاظ بالوضع على ما هو
عليه لفترة طويلة ، وأن إحدى الدول الأوروبية الأخرى ستسبق إنجلترا
إذا ما طال تردددها ، خصوصاً وأن رجال التبشير الفرنسين كانوا يحاولون
وضع أقدام دولتهم فى تلك المناطق ، وأن الجمعية الدولية البلجيكية كانت
تفكر فى الاستيلاء على كل القارة من المحيط الهندى إلى المحيط الأطلسى ،
وأن بعض الألمان كانوا يسافرون متخفين بين مناطق شرق إفريقية ، وكانت
إحدى السفن الحربية الألمانية راسية أمام الساحل . وكان فى استطاعة
الألمان أن يستغلوا مسألة ميراث أخت السلطان التى كانت قد فرت وتزوجت
بأحد الألمان فى الضغط على برغش بل والسيطرة عليه ، أو تهديده ، مجموعة
من المصاعب التى تعترض انفراد إنجلترا بشرق إفريقية اعترف بها كيرك
ولكنه لم يرسم سياسة لتغلب عليها إلا السياسة القديمة ، وهى محاولة الاستتار
وراء السلطان وتدعيم سلطته حتى يصلوا إلى إقامة النفوذ البريطانى فى منطقة
كلمنجارو تحت ستاره . وأوصى بالمشور على حجة تضمن حياد الإقليم ،
وبفتحه لجميع الدول . كانت هذه هى وضعية أملاك السلطان على الساحل ،

وكان امتداد هذه الأملاك إلى الداخل يتمشى مع رغبات السياسة البريطانية وأهدافها .

ذلك هو الموقف الذى وقفه كيرك من مشروع جونستون . ولكن وزارة الخارجية فى لندن كانت تعرف وسائل ألمانيا وإمكانياتها الحربية والموقف الدولى فى أوروبا أكثر من كيرك نفسه . ولم يحسن موقف كيرك يكفى للقضاء على قلق إنجلترا من رؤية سبق ألمانيا لها فى شرق إفريقيا .

٣ - موقف الوزارة الإنجليزية :

أبرق جرانفيل إلى كيرك بعد أيام من وصول رد هذا الأخير إليه يأمره بأن يحاول الحصول على تصريح من سلطان زنبار بأنه لن يقبل حماية أية دولة أجنبية ، ولن يتنازل لها عن حقوقه في السيادة على أى جزء من أراضيه دون موافقة الحكومة البريطانية . وتلا ذلك استفهام لندن من قنصلها في زنبار عما إذا كان يعتقد أن ألمانيا تسمى إلى إعلان حمايتها على أى جزء من أراضى شرق إفريقية ، ثم استعجال الموضوع والتلويح للسلطان بأن لدى إنجلترا فكرة تخص أراضى شرق افريقية وتعود بالنفع عليه وعليها ، وأنها مستعدة لتنفيذها بمجرد إعطائه التصريح المطلوب . أرسلت هذه البرقيات فى الأيام الأخيرة من شهر نوفمبر سنة ١٨٨٤ ووصل آخرها إلى كيرك فى يوم ٥ من ديسمبر . وفى اليوم التالى كتب برغش التصريح المطلوب وجعله ملزماً له وخلفائه من بعده .

أما اقتراحات جرانفيل فكانت لا تختلف عن السياسة التى نادى كيرك باتباعها . وهكذا عملت وزارة الخارجية البريطانية على اتباع خط السير الذى اقترحه عليها قنصلها العام فى زنبار باعتباره خبيراً بشئون تلك المنطقة . وكانت تلخص فى توطيد نفوذ السلطان على أراضى القارة ، ومده الى منطقة كايما نجارو إن أمكن ، ومحاولة إرسال سفارات من السلطان إلى الشيوخ المحليين فى الداخل ، وإغرائهم على الاعتراف بسيادته على أراضيه . ونصحت وزارة الخارجية البريطانية بأن يقوم جنود الجنرال ماثيو ، القائد الانجليزى

لقوات زنبار ، بحراسة هذه السفارات وبإنشاء محطات ونقط عسكرية على الطرق الموصلة إلى الداخل بشكل يظهر أن للسلطان نفوذاً وسلطة فعلية على تلك المناطق . كما أن وزارة الخارجية البريطانية أوصت الجنرال ماثيو نفسه باصطحاب هذه السفارات والجنود ، وكذلك كيرك أو أحد معاونيه . وفي حالة رفض الشيوخ المحليين الاعتراف بسيادة السلطان فيمكن بطبيعة الحال لممثل القنصل البريطاني أو للقائد البريطاني أن يعقد معاهدات حماية معهم . وهكذا عملت إنجلترا على دفع السلطان إلى تأكيد نفوذه رسمياً على أراضي شرق إفريقية واستعدت في نفس الوقت لإعلان حمايتها على كل منطقة قد لا ترغب في الاعتراف بسيادة السلطان .

وكان إرسال المندوب البريطاني مع سفارة السلطان أكبر مسهل لمهمته ، وكان إرسال الجنود بقيادة أحد الإنجليز يضمن توقيع المعاهدة بأي شكل من الأشكال . أما السلطان فإنه أصبح الستار الذي تحتفى وراءه السياسة البريطانية في تنفيذ مآربها في تلك المنطقة وضمان عدم نزول قوات أو أعلام لآية دولة أوروبية أخرى فيها ، وضمان استمرار باب الاتجار مع الداخل مفتوحاً أمامها . ولم تكن هذه الخطة تكلف إنجلترا أية نفقات جديدة بل كانت تضمن لها كل المكسب . رفضت بريطانيا إذن ضم أراضي كليمانجارو التي أشار جونستون بها حتى لا تخرق مبدأ المحافظة على سلامة أراضي سلطنة زنبار ، أي حتى لا تفتح على نفسها مسألة دخول منافسين آخرين في تقسيم تلك الأراضي ، واتبعت نصيحة كيرك بالعمل خلف السلطان وبسط نفوذه إلى داخل القارة ، وكان امتداد نفوذ برغش بهذا الشكل هو امتداد لنفوذ

بريطانيا . وحتى إذا رفض بعض الأهالي الاعتراف بنفوذه عليهم فإن بريطانيا كانت مستعدة لضم بلادهم ووضعها تحت حمايتها ؛ وكان على جنود برغش أن ينفذوا ذلك لآنجلترا . وكانت سياسة إنجلترا في شرق إفريقيا في عام ١٨٨٤ تشبه سياستها في وادي النيل في نفس الفترة ، ويشبه الدور الذي لعبته مع برغش نفس الدور الذي لعبته مع توفيق . ولو تم تطور الموضوع دون تدخل دول أجنبية مثل ألمانيا لا انتهى الأمر بإنشاء وضع في زنبار والأراضي الممتدة إلى منطقة هضبة البحيرات يماثل في كلياته وفي كثير من جزئياته نفس الوضع الذي توصل اللورد كرومر إلى خلقه في مصر والسودان في نهاية القرن التاسع عشر .

لم يكن في استطاعة برغش أن يقاوم توغل النفوذ البريطاني في بلاده ، خصوصاً بعد أن مهدت إنجلترا لسياستها بإضعاف الإقليم من الناحية الاقتصادية بمحاربتها لتجارة الرقيق وبفرض سلطتها على جميع السفن التي تقترب من السواحل الإفريقية ، ثم فصلت بين سلطان زنبار وبين رعاياه بإجباره على تنفيذ السياسة التي تخدمها هي وتضر بمصالح رعاياه . ولم يعد في وسع برغش أن يستند إلا إلى ضمان الدول لسلامة أراضيه ؛ وهو ضمان غير ذي قيمة خصوصاً إذا اتفقت الدول الأوروبية — وهي التي قدمت هذا الضمان — على تقسيم بلاده فيما بينها . كان هذا تطوراً طبيعياً لضعف الإقليم ، من الناحية الاقتصادية والحربية أمام ازدياد قوى الدول الاستعمارية وعدم تكتل الإفريقيين أمام المستعمر ، بل انقسام كل بلد فيما بينها وعلى نفسها بين حاكم ومحكوم . وبطبيعة الحال لن تعوز الحجج

أى قوى فى الاستيلاء على ممتلكات الضعيف خصوصاً إذا كان هذا القوى هو الذى وضع القانون الدولى وطبقه لمصلحته .

كانت سياسة إنجلترا فى هذه الفترة تخضع لسيطرة جلادستون واللورد جرانفيل فى وزارة حزب الأحرار الثانية . ولكن تسليم الحكومة لمطالب ألمانيا فى الكامبيون دفع عدداً من الوزراء مثل السير تشارلز ديلكه وجوزيف تشمبرلين إلى القلق من أن ينتهى الأمر بحكومتهم فى شرق افريقية الى نتيجة تشبه ما وصلت اليه فى غرب القارة . وأيدهم فى ذلك اللورد ايدموند فيتز موريس واللورد كمبرلى وزير الهند الذى كتب الى جرانفيل ذا كراً انتشار الإشاعات عن وجود خطط ألمانية تخص شرق افريقية ، وشارحاً الروح « الهجومية » التى بدأت تظهر فى ألمانيا فى ذلك الوقت ، وعدم التأكد من المكان الذى سيصبح هدفهم التالى ، خصوصاً وأنه يمكن لبسمارك بعد أن يثبت أقدامه فى شرق افريقية أن يصبح أكبر مضايق للإمبراطورية البريطانية . ولكن جلادستون لم يكن يؤيد هذا الفربق من الوزراء ولم يقبل تنفيذ سياسة توسعية فى شرق افريقية . وحينما عرض الأمر على مجلس الوزراء فى ١٤ من ديسمبر عام ١٨٨٤ عارض جلادستون فكرة ضم منطقة كليمانجارو ، وأعلن قلقه من رؤية وزراء حزب الأحرار يفكرون فى ضم مناطق افريقية جديدة وطلب منهم عدم التحدث فى هذا الموضوع لفترة من الزمن . واضطر الوزراء للاستماع الى صوت جلادستون ، وأبرق جرانفيل الى كيرك يطلب منه وقف تنفيذ المشروع ويطلب منه حض السلطان على تأكيد نفوذه على منطقة كليمانجارو دون استناد الى أية معونة بريطانية .

كان الأمر في منتهى الدقة بالنسبة لكيرك نظراً لأن مناقشة حقوق السلطان في داخل القارة سيعطيه فكرة عن وجود مشروعات لضم بعض الأقاليم هناك أو الاهتمام بها بشكل خاص . وأبرق كيرك إلى لندن معلناً أنه سينتهاز الفرصة الأولى « لجس نبض » السلطان في هذا الموضوع . ولكنه أراد أن تتدخل بلاده فعلياً في مسألة كليمانجارو فأبرق مرة جديدة معلناً صعوبة الوصول إلى اتفاق مع السلطان الذي كان يعتبر هذه المنطقة تابعة له والذي كان في نفس الوقت لا يهتم بها ولذلك فإنه لن يعلن حمايته عليها ما لم تعاونه بريطانيا في ذلك . لم يكن في استطاعة جيش الجنرال ماثيو أن يفرض نفوذ السلطان على منطقة كليمانجارو ولكنه كان يستطيع مصاحبة السفارة التي ستذهب إلى مندر . وهكذا نجد أن كيرك كان يصر على ضرورة التدخل وتأييد السلطان وحضه على اتباع سياسة معينة بينما كانت وزارة لندن لا ترغب في القيام بهذا الدور .

وعلى أي حال فإن القلق والخوف من تدخل ألمانيا في شرق إفريقيا ظل مسيطراً على عدد من زملاء جلادستون . فنجد أن اللورد كمبرلي يشرح أن مصالح الهنود في شرق إفريقيا هي مصالح إنجلترا نفسها وأنه لإنجلترا أن تحتمى وراء هذه المصالح للتدخل في شؤون الإقليم وأن عدم تنفيذ هذه السياسة سيؤدي إلى تهديد مصالح الرعايا الهنود ومصالح الامبراطورية البريطانية . ونادى علانية بضرورة الإشراف على شؤون زنجبار بشكل يمنع من سبق الألمان أو الفرنسيين لهم في هذه المنطقة الأمر الذي سيكون له خطورته على مصالح الامبراطورية . كانت هذه اللهجة قوية واضطرت وزارة الخارجية

إلى القيام بمحاولة جديدة وأعدت مذكرة لإرسالها إلى كيرك تطلب فيها منه أن يحث السلطان على إصدار مرسوم يحدد أملاكه على سواحل شرق القارة حتى يستخدم في الدفاع عن « مبدأ » سلامة أراضيه . وكان من السهل ضم منطقة كليمانجارو لهذه الأملاك دون إثارة شكوك الدول الأخرى . ولكن لويد جورج رأى أن مجلس الوزراء لن يوافق على هذه الخطة مما تسبب في عدم ارسال المذكرة إلى كيرك .

وعلى أي حال فإن هذه المحاولات وهذا التردد كان قليل القيمة . إذ أن فرصة الاستتار وراء السلطان لإقامة حكم بريطاني بالفعل في المنطقة الممتدة من الساحل صوب الداخل وحتى بحيرة تنجانيقا كانت قد افلقت نهائياً . ذلك أن كارل بيترز كان قد نجح في الفترة الواقعة بين ١٠ نوفمبر و ١٧ من ديسمبر سنة ١٨٨٤ في وضع أسس المستعمرة الألمانية الجديدة في شرق إفريقيا بهدوء وبسرعة فائقة .

الفصل التاسع

نزول المانيا إلى الميدان

١ — بداية الفسّاط الالمانى :

بدأت الرغبة فى الحصول على مستعمرات تظهر فى ألمانيا بعد نهاية حروب نابليون . وظهر النادون بها فى هامبورج وغيرها من الموانى بشكل خاص . وكانت حججهم تستند إلى ضرورة الحصول على أراض تصلح للهجرة ويمكن فيها للألمان أن يعيشوا تحت علم دولتهم ؛ وتستند كذلك إلى ضرورة الحصول على المواد الخام والسيطرة على الأسواق الجديدة اللازمة لازدهار التجارة الألمانية . ورأوا أن انجلترا قد ازدادت ثروة من حصولها على مستعمراتها فنادوا بضرورة السير على نهجها . ولكن تبلور هذه الحركة لم يتم إلا بعد عام ١٨٧١ حين تكونت الامبراطورية الألمانية . وشعرت ألمانيا بأنه لا يكفيا أن تكون دولة عظمى فى القارة بل يجب أن تكون كذلك عظيمة فى البحار ، وكانت القوة البحرية بطبيعة الحال مرتبطة بالاستعمار منذ أقدم العصور . وأصبحت المسألة علاوة على ذلك مسألة « كرامة » ، إذ أن الألمان رأوا أن لدى كل من انجلترا وفرنسا مستعمرات ورغبوا فى الحصول على ما حصل عليه غيرهم من قبل . وسارت هذه الحركة بخطى سريعة عندما تأسست الجمعية الألمانية للاستعمار فى عام ١٨٨٢ - تلك الجمعية القوية التى كانت لها جريدتها Kolonialzeitung . وكانت هذه

الجمعية تشرف على عدد من الجمعيات الألمانية التي نادت بضرورة نزول ألمانيا في ميدان الاستعمار ؛ وكانت هي التي اشتركت في شكل « اللجنة » التي تمثل ألمانيا في جمعية ليوبولد الثاني الدولية .

ولكن هذه الحركة الاستعمارية ظلت عاملاً ثانوياً من بين العوامل التي تؤثر على سياسة ألمانيا الخارجية ، ولم يشارك فيها إلا عدد بسيط نسبياً من الألمان ، ولم تساعد الحكومة مساعدة فعلية حتى نهاية عام ١٨٨٣ . والظاهر أن بسمارك لم يكن يعتقد في الاستعمار أو في نفعه لألمانيا بعد الوحدة مباشرة خصوصاً وأن ألمانيا كانت محتاجة لتثبيت أقدامها في أوروبا نفسها من جهة وكانت تخشى من أن يؤدي بها نزولها إلى ميدان الاستعمار في ذلك الوقت إلى توحيد كل من إنجلترا وفرنسا ضدها .

حقيقة أن بسمارك أعلن في عام ١٨٧٦ أن دولة عظمى مثل ألمانيا لا يمكنها أن تستغنى في نهاية الأمر عن المستعمرات . ولكن الفرصة لم تكن قد سنحت بعد وكان الأمر يحتاج لنضوج وإعداد . وكان هذا هو السبب الرئيسي لعدم التفاته للمشروعات الاستعمارية بعد الوحدة مباشرة . وظل هذا الاعتقاد سائداً عن المستشار الألماني حتى عام ١٨٨٤ حين أعلن مونستر السفير الألماني في لندن أن بسمارك كان يبذل كل ما في وسعه لمحاربة الاتجاه الاستعماري الذي بدأ يظهر في أوساط رجال الصناعة وشركات الملاحة . ولكن ما أن انقضى شهر واحد على ذلك حتى بدأ المستشار الألماني سلسلة من العمليات الاستعمارية لضم الأراضي ووضعها تحت علم الرايخ .

ويمكننا أن نتساءل عما إذا كان بسمارك قد اعتقد بأن الجو قد أصبح

مهيئاً لبلاده للنزول إلى ميدان الاستعمار والاستفادة من استغلال المستعمرات في ذلك الوقت . وعلى أى حال فإن بسمارك كان صاحب سياسة واقعية ويعرف تماماً أنه لا يمكنه المحافظة عليها دون الاستناد على قوى بحرية متفوقة . وهذا هو ما يدفع الكثيرين إلى الاعتقاد بأنه لم يحاول الحصول على مستعمرات إلا لاستخدامها في المساومات مع إنجلترا وإظهار تقربه من فرنسا واتباع تلك المناورة في تلك الفترة على الأقل .

وما أن نزلت ألمانيا إلى الميدان حتى سارت بسرعة فائقة وحصلت على كل مستعمراتها تقريباً في فترة لا تتجاوز إثني عشر شهراً . فأعلنت حمايتها على المناطق التي ستصبح فيما بعد معروفة باسم إفريقية الجنوبية الغربية الألمانية ، والتوجو ، والكامرون في الفترة الواقعة بين شهر إبريل وشهر يوليو سنة ١٨٨٤ . وفي شهر أكتوبر جمع بسمارك مؤتمر برلين الذي كان من بين قراراته إلزام الدول التي تستولى على أراض أو تضعها تحت حمايتها بإقامة سلطة كافية عليها ، وذلك للمحافظة على الحقوق الموجودة مثل حرية التجارة والترانزيت مثلاً .

ولقد شهد عام ١٨٨٣ كذلك نشاط ألمانيا في شرق إفريقية . فعينت جيرارد رولفس في أول أكتوبر قنصلاً عاماً لها في زنبار ، ووصل إلى مقر عمله في ٢٥ من يناير سنة ١٨٨٥ على ظهر سفينة حربية ألمانية بعد رحلة حول رأس الرجاء الصالح . وكان هذا التعيين سبباً في قلق الإنجليز خصوصاً وأن هذا القنصل كان معروفاً برغبته في الحصول على مستعمرات لبلاده ، ولم يخف أسفه لوقوف ألمانيا مكتوفة الأيدي أمام توسع إنجلترا في وسط

إفريقية . ولقد حاول جرانفيل في ذلك الوقت أن يوجه كيرك إلى التأكد من عدم وقوع كليمانجارو تحت سيطرة أية دولة أجنبية ولكن جلادستون أمر بوقف تنفيذ هذه الخطة كما ذكرنا . ولكن جرانفيل طلب من السير ادوارد ماليت ، سفيره في برلين أن يبلغ المستشار الألماني في منتصف شهر يناير سنة ١٨٨٥ أن سلاطين مسقط وزنبار كانوا تحت النفوذ المباشر لـ إنجلترا والحكومة الهند ، ثم أشار إلى تحكيم كاننج في عام ١٨٦١ وإلى مجهودات البريطانيين للقضاء على تجارة الرقيق وتسهيل المواصلات بإعانة خط ملاحية بريطاني وشركة تلغراف بريطانية ، ثم إلى وجود عدد من الهنود على سواحل شرق إفريقيا وامكانية كل الدول من الاستفادة من النظام الموجود بالفعل في هذه المناطق . وأعلن رغبة بلاده في تأييد استقلال السلطان وسيادته وأعلن ثقته في أن تؤيده المانيا في ذلك الاتجاه . حاول جرانفيل الحصول على اعتراف من المانيا بمركز بريطانيا « الخاص » في شرق إفريقيا ، ولكن الرد الألماني ذكر أن النفوذ الانجليزي والهندي لم يكن ليؤثر في استقلال زنبار أو ليمنع المانيا من عقد معاهدات مع السلطان تشبه المعاهدات التي عقدها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية مثلا . وكان « مؤتمر الكونغو » المنعقد في ذلك الوقت قد اعترف باستقلال زنبار وكان أعضاؤه يأملون في أن يوافق السلطان على أن يمد الارتباطات الخاصة بحرية التجارة في حوض الكونغو إلى أراضيهِ وحتى المحيط الهندي . فماذا يعني جرانفيل بطلب تأييد المانيا له في اتجاهه في شرق إفريقيا ؟

اضطر جرانفيل إلى التقهقر في الحال والاعتذار بأنه لم يفكر في مناقشة

حق المانيا في عقد معاهدة مع السلطان وذكر أنه لم يسع إلا لإحاطة المستشار الألماني وديا ببعض الحقائق . رضيت المانيا بهذا الموقف وأبلغت انجلترا أن مهمة رولفس كانت لمحاولة اغراء السلطان على الانضمام إلى « اتفاقية برلين » التي وقعت عليها الدول ، وأنه قد كتب من زنبار بأن تعاون ممثلي الدول الأوروبية في شرق أفريقية سيساعد على نجاح المشروع الخاص باعلان حرية تجارة الترانسيت في أملاك السلطان .

ظهر واضحاً أن نيات المانيا كانت بريئة وأنها لم تسع إلا إلى عقد معاهدة تجارية مع زنبار ولكنها لم تعترف بتفوق النفوذ البريطاني في شرق أفريقية بشكل يحد من حرية عملها في تلك المناطق .

وحاولت أكثر من ذلك الحصول على تأييد انجلترا لها في الحصول على مبدأ حرية تجارة الترانسيت من السلطان وعلان انضمامه إلى معاهدة برلين كدولة مستقلة ذات سيادة . ولكن المشروع الألماني كان قد رسم بشكل فات على انجلترا أن تعرف عمقه وعملت المانيا على تنفيذه في وقت صعب على انجلترا أن تعارضها فيه . وبينما كانت هذه المراسلات الدبلوماسية تجري بين لندن وبرلين شهدت شرق أفريقية نشاطاً ألمانياً من لون آخر .

وصل كارل بيترز الألماني إلى زنبار في ٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٤ مـ مع ثلاثة من زملائه سرّاً بعد رحلة من ترينستا بأوراق تحمل أسماء مستعارة ومتخفين في ثياب ميكانيكيين . وكان كارل بيترز هو مؤسس « جمعية الاستعمار الألماني » في أوائل ذلك العام تمهيداً للمشروعات الجريئة التي قرر القيام بها . وبعد ستة أيام في زنبار بدأت الجماعة رحلتها غرباً عبر إقليم السعدني وسارت بسرعة حتى وصلت إقليم أوساجارا حيث بدأت عملها مع الرؤساء والمشايخ المحليين في المنطقة . وكانت فترة ثلاثة أسابيع كافية للقيام بالعمل . وفي ١٧ من ديسمبر كان كارل بيترز مرة جديدة في زنبار يحمل معه اثنتي عشرة « معاهدة » تعطي لجمعية « السيادة » على منطقة واسعة في أوساجارا واوزيجوا وأوكامي ونجورو . وكانت هذه المعاهدات قصيرة وبسيطة تمنح لجمعية كل هذه الأراضي وما عليها من منشآت لاستخدامها في صالح الاستعمار الألماني . ولم ينس كارل بيترز أن يذكر في آخر هذه « الاتفاقيات » أن هؤلاء الشيوخ المحليين هم سلاطين « وملوك » مستقلون ويتمتعون بكامل السيادة ولا يتصلون بسلاطان زنبار بأي صلة ، وذهب في بعضها إلى أبعد من ذلك ذاكرًا أن هؤلاء الرؤساء لم يعرفوا حتى بوجود سلطان زنبار .

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يقوم فيها عملاء الاستعمار بتجهيز وثائق مماثلة ويحصلون على أختام أو بصمات الشيوخ المحليين عاينها . ولم يكن الأفريقيون يعلمون ما تنطوي عليه هذه الوثائق ونصوصها من معان في

القانون الدولى أو معنى بيع أجزاء من أراضيهم لبعض الأجانب أو حتى معنى « الحماية » التى كانت خطوة أولى فى سبيل تحديد مناطق النفوذ ثم الاحتلال والاستغلال . وعلى أى حال فإن القنصل العام الإنجليزى فى زنبار لم يبرف بهذا النشاط الألمانى فى شرق إفريقيا واعتقد أن سبب سرعة عودة كارل بيترز للساحل هو فشله فى مواصلة رحلته الاستكشافية . وكان انتباه كيرك موجهاً فى ذلك الوقت صوب الموانى الشمالية الخاضعة لسلطان زنبار خصوصاً وأن الأخوين دنهارت Denhardt كانا قد جهزاً حملة استكشاف جغرافية فى أوائل يناير سنة ١٨٨٥ قصدت لامو . وكان كيرك يشك فى نيتهما خصوصاً وانهما أعلننا على الباخرة أن الحكومة الألمانية تؤيد نشاطهما ثم عادا وأظهرا جهلهما بتعيين رولفس قنصلاً عاماً لألمانيا فى زنبار . كما أن سيمبا « سلطان » ويتو كان قد حاول الحصول على أسلحة من البريطانيين أنفسهم وكان فى مقدوره تسليح حوالى ثلاثة آلاف مقاتل واتباع سياسة تتعارض مع سياسة سلطان زنبار والقنصلية العامة البريطانية فيها . ولقد حاول برغش اجبار سيمبا على إعلان خضوعه رسمياً له ولكن سيمبا ما طل فى الأمر وسرعان ما وصل رولفس إلى زنبار وذكر برغش بالمحاولات التى قام بها فى عام ١٨٧٠ للحصول على الحماية الألمانية . كما أن قائد إحدى السفن الحربية الألمانية لم يخف عن كيرك أن سلطة برغش ونفوذه على الموانى الشمالية لم تكن حتى اسمية ، وأظهر إعجابه بشرق إفريقيا وبموانئها وخصوصاً بورت درنفورد الذى وصفه بأنه ممتاز . وكان هذا القائد قد زار لامو

وأحدث مشادة مع مندوب السلطان هناك . وكان كل هذا يصرف نظر كيرك عن النشاط الذي قام به كارل بيترز في داخل القارة .

عاد كارل بيترز إلى برلين يحمل « المعاهدات » التي نجح في الحصول عليها . ولم يكن بسمارك يعارض في هذا الوقت في ضم أراض جديدة لألمانيا وبيتهم انجلترا وجرانفيل وزير خارجيتها بالعمل على معارضة « نشاطه المشروع » في غرب إفريقيا . واستعان بسمارك في ذلك بالرأى العام الألماني وأصدر مجموعة من « الكتب البيضاء » عن المحادثات الدبلوماسية والمفاوضات الخاصة بها وسمح للصحافة بمهاجمة شراعية الإنجليز وأتانيتهم في الميدان الاستعماري .

وكان هذا الوضع الدولي للعلاقات الإنجليزية الألمانية حين جاءت أنباء السودان تعلن سقوط الخرطوم في يوم ٢٦ من يناير سنة ١٨٨٥ في أيدي الثوار المهديين ومقتل غردون الذي زعزع النفوذ الإنجليزي في إفريقيا . كما أن الأخطار كانت تحيط بالإمبراطورية البريطانية من كل جانب ، إذ أن فرنسا كانت غير متفقة على وجود الإنجليز وسياستهم في مصر ، كما أن القوات الروسية كانت ترحف في وسط آسيا مما يهدد بحرب إنجليزية روسية للحفاظ على حياد أفغانستان وتأمين حدود الهند الشمالية . كان بسمارك يعرف أن إنجلترا لن تستطيع مقاومته في ذلك الوقت . فانتظر حتى وقعت الدول على الاتفاقية العامة لمؤتمر برلين في يوم ٢٦ من فبراير وحصل في اليوم التالي على توقيع الأمبراطور على المرسوم الذي يضع الأراضى التي حصل

كارل بيترز عليها تحت الحماية الألمانية . وتفرق المندوبون في يوم ٢ من مارس . ونشر بسمارك هذا المرسوم في اليوم التالي .

وصف المرسوم هذه الأراضى بأنها تقع إلى الغرب من امبراطورية سلطان زنبار وخارج سيادة الدول الأخرى . وعهد بها إلى شركة الاستعمار الألمانية لإدارتها ولتكون مسؤولة عنها أمام حكومته ، واشترط على هذه الشركة أن تظل ألمانية وأن يكون كل أعضاء مجالس إدارتها من الألمان ، ومنحها سلطة العمل في هذه المناطق بما تخوله لها هذه المعاهدات ، وترك لنفسه حرية قبول أى حماية على مناطق أخرى في هذا الإقليم تقوم الشركة بعمل اتفاقيات « قانونية » بشأنها .

وجاء هذا المرسوم مطابقاً لنص وروح الاتفاقية العامة لمؤتمر برلين إذ أنه نص على أن هذه المحميات الجديدة تقع إلى غرب أراضى السلطان ، أى أنها ليست خاضعة لأى « احتلال فىلى » من جانب أى دولة . وأسرع السفير الألماني في لندن بشرح الموقف لجرانفيل وذكر له أن هذه الأراضى تقع في المنطقة الممتدة من بحيرة تنجانيقا إلى المحيط الهندى .

وكانت المادة الأولى من الاتفاقية العامة لمؤتمر برلين تنص على ضرورة المحافظة على حرية التجارة في هذه المنطقة إذا ما وافقت الحكومات التي يعينها الأمر على ذلك ، وقد كان على الدول الموقعة على هذه الاتفاقية العامة أن تبذل جهداً لإغراء الحكومات والسلطات القائمة بالفعل على سواحل افريقية المطلة على المحيط الهندى حتى توافق على ذلك ، ولكي تحصل على أحسن الشروط لتجارة الترانسيت لصالح كل الدول . وكان ذلك هو نقطة

الضعف في المشروع الألماني وهي تجارة الترانسيت ، إذ أن الأراضي التي عمل فيها كارل بيترز كانت كلها تقع في داخل القارة وكان يفصلها عن المحيط ذلك الشريط من أملاك سلطان زنبار الذي لم تطعن ألمانيا بعد في سلطته عليه . وظهر جلياً أن الاستغلال الاقتصادي الألماني لتلك المنطقة لن ينفذ إلا إذا وافق سلطان زنبار على عدم فرض أى رسوم استيراد أو ترانزيت في موانئه ، كما نصت على ذلك الاتفاقية العامة لمؤتمر برلين . وكان هذا إذن هو السبب في إصدار التعليمات لرولفس ، وإبلاغ ذلك للورد جرانفيل منذ بضعة أيام ، بأنه سيسعى للحصول على انضمام سلطان زنبار إلى الدول الموقعة على الاتفاقية العامة . وأشار السفير الألماني في لندن إلى ذلك مرة جديدة . ألم توافق الحكومة البريطانية على بذل جهودها ونفوذها في زنبار في مسألة تجارة الترانسيت ؟ كان ترتيب هذا الأمر بهذا الشكل وتوقيت تنفيذه كل جزء من أجزائه يدل على براعة بسمارك في التكتيك الدبلوماسي .

أبلغ رولفس في ٣ من مارس القنصل العام البريطاني نبأ إعلان الحماية الألمانية على أراض تقع في شرق أفريقية دون أن يحددها له . وظهر قلق كيرك واضحاً لجهله بنشاط كارل بيترز السابق ولكنه سرعان ما أيقن أن نشاط الألمان في داخل القارة سيدفعهم عاجلاً أو آجلاً إلى طلب مخرج بحري لذلك الإقليم .

أما برغش فإنه لم يعرف رسمياً حدود تلك المنطقة إلا في ٢٥ من أبريل . ويمكننا أن نتصور تأثير ذلك النبأ عليه بعد أن كان قد اعتقد أن صداقة إنجلترا ونفوذها تكفي لصيانة عرشه وأملأه . كان الألمان قد اختاروا جزءاً هاماً من أراضيه تقع تجاه جزيرة زنبار نفسها ويعتبر في غاية الأهمية نظراً لمرور طريق القوافل المتجهة إلى طابورة وأوجيجي في وسطه . وزاد قلق برغش خصوصاً وأنه كانت له حاميات عسكرية في تلك المنطقة منذ سنوات عديدة تخضع لماثيو القائد الإنجليزي لجيشه . فأسرع برغش بإرسال برقية لأمبراطور ألمانيا يحث فيها على إصدار المرسوم الألماني وينادي فيها بأن هذه المنطقة تابعة له ويرفض الاعتراف للمشايخ والمندوبين الألمان بحق عمل أي اتفاقات خاصة بها .

وخاف برغش من نشاط ونهات عند سيمبا . ولم تكن السلطات القنصلية البريطانية في زنبار ترضى بنشاط الألمان دون أن تحرك برغش لمحاولة منعها أو إبطال مفعولها . وبالرغم من أن الحكومة البريطانية

كانت قد رفضت في شهر ديسمبر الماضي تأييد برغش في تأكيد نفوذه على منطقة كليمانجارو إلا أن برغش قرر الإسراع في العمل . وخرج الجنرال ماثيو في أول مايو على رأس بعض الجنود لإقامة « محمية » للسلطان على سفح جبل كليمانجارو . ونجح ماثيو في توزيع أعلام زنبار على الأهالي وفي عقد معاهدة مع مانديرا وبعض الشيوخ المحليين تثبت خضوعهم لسلطان زنبار وتعهدهم بعدم التفاوض مع الأجانب بغير إذن منه .

وعند عودته إلى الساحل شاهد ماثيو حملة على رأسها بعض الأوروبيين تركت معسكرها وابتعدت عن خط سيره بمجرد اقترابه منها . وكانت هذه هي حملة جولكه التي كانت تقصد نفس المنطقة التي عاد منها ماثيو وكانت تسمى لعمل وثائق في صالح ألمانيا تشبه تلك التي نجح ماثيو في الحصول عليها لسلطان زنبار .

وظهر غضب ألمانيا لوصول احتجاج برغش خصوصاً وأنه كان موجهاً للامبراطور رأساً . ولم يخف على الألمان أن لكيرك دوراً في إرساله ، رغم أن القنصل الإنجليزي أكد عدم تدخله في الأمر وأضاف أن برغش أراد السفر شخصياً لمباحثة الألمان في المسألة وأنه هو الذي أثناه عن رغبته . ولكن ذلك لا ينفى نشاط هذا القنصل أو الدور الذي قامت به وزارة الخارجية البريطانية نفسها في المسألة خصوصاً وأن كيرك كان قد طلب إرسال القنصل الإنجليزي في ممبسه لمصاحبة قوات الجنرال ماثيو ، وأشارت عليه لندن بضرورة إظهار هذا العمل على أنه تلقائي من السلطان ، وحذرت من إرسال قنصل ممبسه مع الحملة . كما أن اتصالات كيرك مع الرؤساء

الأفريقيين في منطقة كالمينجارو كانت واضحة رغم كتابته لوزارة الخارجية البريطانية بأنه سيحاول البقاء « وراء الستار » حتى لا يعطى لألمانيا فرصة مهاجمة إنجلترا في نقطة أخرى^(١).

شعرت ألمانيا أن نشاط السلطات القنصلية البريطانية يعمل على عرقلة مجهوداتها وإفساد خططها في شرق إفريقية بعد ما حدث نفس الشيء في الجزء الغربي من القارة. وكان كيرك يحاول دفع حكومة إنجلترا إلى اتخاذ سياسة معينة واضحة في أملاك زنبار ويزكرها بأنها مالم تتحرك أو تدفع فرنسا للتحرك معها للدفاع عن « مصالحها » فسيضطر السلطان للاستسلام أمام الضغط الألماني. وأشار أكثر من مرة إلى نشاط الألمان وعدم قدرة السلطان على الصمود أمامه طويلا. ولكن الحكومة البريطانية لم تكن تقدر على مجابهة ألمانيا في ذلك الوقت ولم تكن الظروف تسمح بتقربها من فرنسا، ورأت أنها لا تستطيع التدخل مالم يهدد النشاط الألماني مصالحها أو يمتد على حقوق السلطان. وأظهرت أنها تشجع المشروعات الألمانية في الأراضي التي لا تحتلها أي « دولة منمدينة ». واعترفت وزارة الخارجية البريطانية بهمة كيرك ونشاطه، ولكنها أشارت عليه بضرورة البقاء « وراء الستار » حتى لا يعطى للألمان فرصة إظهار غضبهم بشكل لا يستطيع السلطان أو إنجلترا نفسها الرد عليه دون خلق تعقيدات سياسية جديدة. ورغم ذلك فإن ألمانيا

(١) كيرك إلى جرانفيل في ٣ يوليو ١٨٨٥. K. P., Vol. 12* 2e partie. No 37.

حصلت على ما يثبت نشاط السلطات القنصلية البريطانية ضد مشروعاتها في شرق إفريقيا .

كان كيرك يخشى من نشاط الألمان في ويتو وسمح لنفسه بالكتابة إلى سيمبا في ٣ من أبريل مذكراً إياه بضرورة بقائه خاضعاً للسلطان الذي لن يعترف بحكمه على ويتو ما لم يرفع علم زنبار ، ومحذراً إياه من الأوروبيين الذين يحرضونه على الثورة ضد سيد زنبار . وكان كيرك يسعى بذلك إلى المحافظة على سياسة إنجلترا المرسومة والمطبقة منذ سنوات وهي ضرورة إبقاء كل الساحل الإفريقي تحت سيادة السلطان والاحتواء ورأسها لتوغل النفوذ الإنجليزي في تلك المنطقة صوب الداخل وإقليم البحيرات . كما أن كيرك إنتهز فرصة مجيء سلطان أوبيا الواقعة بين رأس حافون وممتلكات سلطان زنبار الشماليه إلى جزيرة زنبار وحاول إغراءه على إعلان خضوعه للسيد برغش مدعياً بأن نشاط الألمان في منطقة أوبيا لن يؤدي إلا إلى خلق المشاكل في ممتلكات سلطان زنبار الشماليه . وفي أوائل شهر يونيو أبلغ ونهارت القنصل الإنجليزي أن سيمبا قد قبل في يوم ١٥ من أبريل تمويل اتفاقية الصداقة التي عقدها في عام ١٨٦٧ مع ألمانيا إلى معاهدة حماية . وعندما ذهب كيرك لزيارة القنصل الألماني أكد له هذا الأخير الخبر وأضاف عليه أن الإمبراطور قد صدق على المعاهدة وقبلها . واحتج برغش بطبيعة الحال مرة جديدة وهدد بإرسال سفنه وجنوده إلى ويتو . ولكن احتجاجاته لم تكن تكفي لإعادة سيادته على ويتو أكثر من إعادتها على أوساجارا .

وفي ذلك الوقت طلب كيرك من حكومته أن تسعى للحصول على « محمية » في شرق إفريقيا مع ميناء بحري في أول فرصة تسنح . ولكن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن تستطيع القيام بهذا الدور خصوصاً وأن سيمبا كان قد أطلع الألمان على خطاب التحذير الذي أرسله كيرك له وأصبح من حق حكومة برلين أن تهتم إنجلترا بالقيام بأعمال تتنافى مع العلاقات الودية . كانت أعمال كيرك تدفع ألمانيا إلى التصلب في مواقفها في غير مصلحة إنجلترا ، ولكن حكومة لندن لم تكن تستطيع في ذلك الوقت معاداة ألمانيا فآخذت موقف الدفاع عن نفسها . وكان دفاعها دفاعاً عن قنصلها العام في زنبار في نفس الوقت إذ لم يكن من عادة إنجلترا أن تضحي برجالها لإرضاء الحكومات الأجنبية .

استلم اللورد سالسبرى مقاليد الأمور في إنجلترا من جلادستون وأصبح عليه علاوة على ذلك تصريف الشؤون الخارجية بدلا من اللورد جرانفيل . ولكن ذهاب رجال حزب الأحرار ومجيء المحافظين لم يكن يعني تغييراً كبيراً في السياسة الإمبراطورية البريطانية . عارضت إنجلترا في الاعتراف بأن المنطقة الخاضعة لحماية ألمانيا تمتد إلى الساحل ولكنها رحبت باقتراح برلين للانضمام إلى التصريح الأنجليزى الفرنسى الذى يضمن استقلال سلطنة زنبار وسلامة أراضيها وحاولت أن تحصل من ألمانيا على اعتراف بامتداد سيادة السلطان على طول الشريط الساحلى ووضع بعض الأسس للاعتراف بامتداد ذلك الإقليم الى عمق معين في داخل القارة .

ذلك هو الموقف عند مجيء حزب المحافظين للحكم ، ولكن ألمانيا لم

تكن تنوى التراجع فى تنفيذ خططها فى شرق افريقية . ووصلت خمس من
سفنها الحربية الى مياه زنبار فى أوائل شهر أغسطس كما أنها أعلنت أن
جولكه قد عقد عشر معاهدات مع الشيوخ المحليين تعطيها حق الحماية على
أقاليم مانديرا ومناطق كليمانجارو وأوسامبرا وشاجا . وظهر أن احتجاجات
السلطان أصبحت لا تجدى وأنه ليس من السهل على إنجلترا إبعاد المانيا عن
تلك المناطق .

٤ - رضوخ السلطان :

أعلنت المانيا أن إرسال سفنها إلى مياه زنجبار هو لإجبار السلطان على التحدث بلغة وبأسلوب يختلف عن هذه التي تحدث بها إلى المانيا حتى الآن ، وذلك رغم علمها بالصلات القائمة بينه وبين إنجلترا وقوة النفوذ البريطاني في بلاده . كما أن بسمارك لم يخف نياته الحقيقية عندما أعلن أن أملاك السلطان هي جزيرة زنجبار وجزيرة بمبا أما الساحل الأفريقي فيسمى «شرق أفريقية» وليس للسلطان نفوذ عليه إلا في ميناء أو مينائين لا أكثر . وكان يعتمد في ذلك على وجود أسطوله في مياه شرق أفريقية وعلى يقينه من أن إنجلترا لن تحاول إرسال وحدات من أسطولها إلى تلك المياه كما فعلت ضد فرنسا في عام ١٨٥٩ . وهكذا سقط القناع عن المشروعات الألمانية وأنهارت كل تفاصيل السياسة التي بنتها إنجلترا في شرق أفريقية للاحتواء وراء سيادة السلطان ومد سلطته على شرق أفريقية لكي يتوغل نفوذها في تلك المناطق . أنهارت سياسة وزارات الهند والخارجية البريطانية والقنصل البريطاني في زنجبار أمام تكتيك بسمارك المحكم .

ولكن بسمارك لم يكن يرغب في اذلال إنجلترا خصوصاً وإن امكانيات التقرب من فرنسا كانت محدودة وعلى غير أساس ، فحاول الاحتفاظ بامكانية التقرب من إنجلترا ، وقبل الاقتراحات التي تقدمت بها حكومة لندن لستر عملية تقهرها . فقبل اقتراح وزارة حزب الأحرار التي

كانت قد أرسلت اللورد روزبرى إلى برلين ووافق على إجراء مفاوضات عامة لتسوية كل المسائل المتعلقة بين البلدين بما في ذلك بحث مسألة حدود أملاك سلطان زنبار ، التي ستكون أساساً للمحافظة على مصالح كل من ألمانيا وإنجلترا وتمهيداً لزيادة التقرب بين البلدين . كما أن حكومة لندن لم تخف عن بسمارك مشروعاً أعده بعض رجال الأعمال البريطانيين يهدف إلى استغلال مناطق معينة في شرق إفريقيا ، وهو يماثل مشروع ما كينون القديم ويقترح التوغل من الساحل صوب الداخل من ميناء تانجا إلى جبل كينيا ومنها صوب بحيرة فيكتوريا لمحاولة الوصول إلى الخرطوم عن طريق الجنوب إن أمكن ذلك . وكان هذا الخط في جزئه الأول شبه مواز لخط توغل الألمان صوب أوساجارا ويشتمل أيضاً على مشروع خط للسكة الحديدية يسهل الوصول إلى منطقة هضبة البحيرات . أبلغت وزارة الخارجية البريطانية هذا المشروع المستشار الألماني ذاكرة له مزاياه بالنسبة إليها ومؤكدة له أنها لن تشجعه مالم تتأكد من عدم تضاربه مع المصالح الألمانية في شرق إفريقيا ، الأمر الذي قد يؤدي إلى سوء تفاهم بين البلدين . ولقد قدر بسمارك للحكومة الإنجليزية صراحتها في الموضوع وشكرها على اهتمامها بعدم التعرض للمصالح الألمانية في تلك المنطقة . وسيكون لذلك أكبر الأثر في تسوية مسألة شرق إفريقيا بين البلدين الأوروبيين بالرغم من أن نشاط « المستكشفين » الألمان كان لا يزال قائماً ومستمراً .

حضر الكومودور باشن لىكى يقدم طلبات ألمانيا رسمياً لبرغش في يوم ١١ من أغسطس وأعلن رغبة الامبراطور في إنشاء علاقات ودية

مع السلطان وأن يرسل مندوبيه للتفاوض في شأن عقد معاهدات في أقرب وقت . ولكن الامبراطور اشترط لبدء هذه المفاوضات أن يقوم السلطان بسحب احتجاجه الموجه ضد الاتفاقيات المعقودة مع الشيوخ المحليين في أوساجارا ونجورو وأوسيجهوها وأوكامى ومع سلطان منطقة ويتو وأن يسحب جنوده وموظفيه من هذه الأماكن والأقاليم . كان هذا الكومودور هو قائد الأسطول الألماني الموجود في مياه شرق إفريقيا . وذهب في اليوم التالي لزيارة كيرك وأبلغه أن أربعاً وعشرين ساعة تكفي لكي يقدم السلطان رده النهائي والا فإنه لن يحضر حفلة الاستقبال التي أقامها السلطان له بمناسبة حضوره . وبعد ظهر نفس اليوم اصطفت السفن الحربية الألمانية في خط يواجه وسط المدينة وظهر أن مدافعها تستعد للمل . وكانت لحظة عصبية بالنسبة للقنصل الإنجليزي خصوصاً وأنه قد استلم في التو برقية من سالسبرى توجهه الى أن يوحى للسلطان بأن يقبل طلبات ألمانيا مع الاحتجاج ضدها وذلك نظراً لموافقة إنجلترا وألمانيا على التحقيق في حدود الأراضي التابعة لسلطان زنبار وفي امتدادها صوب الغرب . وكان كيرك يخشى من أن يفهم برغش أن إنجلترا لا تقدر على الوقوف إلى جانبه ضد ألمانيا مما قد يدفعه إلى تسوية المسألة مباشرة مع هذه الدولة دون الالتفات إلى إنجلترا أو بشكل يتنافى مع مصالحها أو حتى يقبل وضع نفسه تحت حمايتها ، خصوصاً وأن برغش كان قد قبل كل تفاصيل السياسة البريطانية التي قدمها له كيرك منذ اثنتي عشرة سنة في نظير تأكيدات القنصل البريطاني له بأهمية صداقة إنجلترا له وبامكانية اعتماده عليها في كل شيء . وأخيراً فإن كيرك نجح في أن

يوحى إلى السلطان بأن يكتب خطاباً رقيقاً للقائد البحري الألماني مستفسراً منه عما إذا كان قد استلم تعليمات جديدة قد تكون مختلفة نوعاً ما عما قدمه من طلبات . ووافق القائد البحري الألماني على إعطاء مهلة جديدة للسلطان أمام هذا الأسلوب المرن مما سمح لكبيرك باقناع السلطان بوجهة نظر وزارة الخارجية البريطانية رغم وجود حاميات لزنبار في أوساجارا ورغبة السلطان في عدم شرعية مفاوضات سيمبا مع الألمان في ويتو دون إذن منه .

وأظهر السلطان في أول الأمر موافقته على سحب قواته من هذه المناطق والتعهد بعدم التدخل فيها ولكنه رفض سحب احتجاجه . ثم نجح كبيرك بعد ذلك في إقناعه بكتابة احتجاج غير مباشر وغير ظاهر وذلك في صورة رد يظهر منه أنه كتب تحت الضغط . فكتب برغش يعترف بالحماية الألمانية على مناطق أوساجارا ونجورو وأوسيجهوها وأوكامى ومنطقة ويتو التى ستحدد حدودها فيما بعد ، ويتعهد بسحب قواته وموظفيه منها ، وذلك « كنتيجة لطلب إمبراطور ألمانيا الذى هو تكليف أخير (إنذار) وأمر ضرورى لبدء المفاوضات الودية » . ولقد حاول برغش في هذه الوثيقة التى كتبها مستعيناً بكبيرك أن ينقذ ما يمكن إنقاذه وأن يؤكد سيادته على طول الشريط الساحلى رغم أنه كان يعرف أن ألمانيا ستطالبه فى القريب العاجل بميناء بحرى وبممر برى للوصول إلى مناطق حمايتها فى داخل القارة . ولكنه كان لا يعرف تماماً أن من سيقدر هذه المسألة لن يكون إلا القطع البحرية الراسية فى الميناء والموقف الدولى رغم احتمال الجميع وراء ستار دبلوماسى رقيق ووراء القانون الدولى .

وهكذا ثبت أن نزول المانيا لميدان شرق افريقية هدم السياسة البريطانية فيها وهدم الأسس التي قامت عليها ، خصوصاً وأن الوقت كان قد أحسن اختياره ، وقامت المانيا بدراسة خططها وتنفيذها في جو لم تكن انجلترا تقدر فيه على الوقوف أمامها .

الفصل العاشر

التحديد والتقسيم

١ — البدء بالمعاملات التجارية :

وصل الأميرال كنور الألماني إلى زنبار في شهر أغسطس سنة ١٨٨٥ للقيام بمفاوضات ودية مع زنبار — وحاولت المانيا في ذلك الوقت أن تستعمل الخلاف الناشئ بين برغش وإحدى أخوانه — التي كانت قد فرت منذ سنوات وتزوجت بأحد الألمان — أن تستغله في الضغط على السلطان . فحاولت أن تجبر السلطان على أن يعرضها عن ميراثها الذي كان قد حرّمها منه ، ولا يبعد أنها أرادت الاستناد إليها في خلق المشاكل أو إثارة الهياج بين سكان الجزيرة ، وكان تعرضها لأي خطر يعطى المانيا فرصة للتدخل في شئون البلاد تدخلاً قد تسنده القوة المسلحة . ولكن حذر القنصل العام البريطاني قضي على هذا الخطر — فنصح السلطان بدفع شيء من التعويض إليها — وزال الخطر فعلياً بقبول السلطان الاعتذار لألمانيا .

وكان كيرك قد عرف حقيقة الاتجاه الجديد الذي ساد في وزارة الخارجية البريطانية وصمم على معاونته الألمان وتقديم النصائح للسلطان بعدم التشبث أمامهم حتى لا يعرض نفسه وبلاده للخطر . حقيقة أن الموقف الدولي كان قد بدأ في الصفاء وكان سالسبرى يرغب في الاستناد إلى المانيا في تسوية

المسائل المتعلقة بالروسيا وتركيا ومصر ، ولكن المانيا نفسها لم تكن ترغب في إذلال انجلترا . وجاءت المعاهدة المقترحة من برلين تظهر أن الحكومة الألمانية لا ترغب في القضاء نهائياً على سلطته زنبار أو تجبرها على إعلان الأفلاس فوصفها كيرك بأنها حرة معقولة . لقد قبلت المانيا أن يحافظ السلطان على الرسوم التي يجبيها على الساحل كما هي وأن تشركه معها في الأرباح الناتجة في داخل القارة ونصت على أن جميع التجارة الأجنبية التي ترد إلى ممتلكات زنبار تدفع ضريبة قدرها ٥ ٪ كما هو الحال طبقاً للمعاهدات القديمة ولكنها نصت على عدم ترك الحرية للسلطان لفرض أى نسبة من الضرائب على مواد الاحتكار وإبدال ذلك بدفع مبلغ سنوى من المال له نظير إعفاء هذه المواد من الضرائب — وأخيراً فإنها اقترحت ألا تدفع ضرائب عن كل التجارة التي تأتي من داخل القارة وتمر في ممتلكات السلطان أى تجارة الترانسيت .

وبقى بعد ذلك مسألة تحديد ميناء خاص لحماية أوساجارا . ولقد اقترح كيرك لألمانيا ميناء دار السلام على أن تعترف المانيا بأنها تعتبر جزءاً لا يتجزأ من أملاك سلطان زنبار وأن تدفع الضرائب فيها لسلطاته . وكان من الطبيعي أن تزداد سلطة المانيا في ذلك الميناء وأن يحدث نفس الشيء في ويتو . وبالرغم من أن التجارة البريطانية لن تتأثر من ذلك إلا أن الاستراتيجية البحرية البريطانية كانت مهددة تماماً بإنشاء قواعد بحرية ألمانية في دار السلام أو في ويتو . وهذا هو السبب الذي دفع كيرك الى لفت نظر بلاده لعدم الموافقة على إنشاء قواعد بحرية ألمانية في هذه المنطقة . ولكن المانيا

لم تعارض وردت بأنها لا ترغب في انشاء « قواعد » بل موافق يمكن تخزين الفحم فيها دون دفع أى رسوم والسماح بتموين القطع البحرية دون اعتراض من أى دولة . أى أنها ترغب حقاً في الحصول على « قواعد » ولكنها لن تحصنها أو تتخذها مركزاً لعمليات هجومية . وقام الأميرال الألماني بزيارة الساحل الإفريقي ولم يجد مكاناً أصح لدولته من دار السلام . أما برغش فإنه قد علم أن الأمور أصبحت تدار فيما بين إنجلترا وألمانيا ولم يعد له إلا التوقيع على المستندات حتى لا يفقد عرشه . وحتى آخر لحظة استمع إلى نصائح القنصل العام البريطاني وطلب من ألمانيا عدم تحصين دار السلام أو وضع حاميات عسكرية فيها — ثم استمع إلى نصيحته مرة جديدة ووقع على معاهدته التجارية مع ألمانيا في يوم ٢٠ من ديسمبر بعد أن كان قد أعلن أكثر من مرة معارضته لها .

وكان تغيير المعاهدة مع ألمانيا يتطلب تغيير المعاهدات الموجودة مع الدول الأخرى . كانت إنجلترا قد استعدت لذلك منذ بدء المفاوضات الألمانية مع زنبار وأبلغت رغبتها للسلطان . وجاء مشروع المعاهدة الإنجليزية يشبه إلى حد كبير مشروع المعاهدة الألمانية . ووافق عليها السلطان في نفس اليوم الذي وافق فيه على المعاهدة الألمانية — ولم يتم ذلك دون تلميحات تهديدية من القنصل العام البريطاني . ولكن تأخر حكومة الهند في الرد عمل على تأخير التوقيع على المعاهدة مع إنجلترا حتى يوم ٣٠ من أبريل سنة ١٨٨٦ . كما أن الولايات المتحدة وقعت على اتفاقية إضافية مع سلطان زنبار في ٣ من يوليو سنة ١٨٨٦ وذلك لاستكمال المعاهدة التي وقعت معها مع مسقط

في عام ١٨٣٣ . أما فرنسا فإنها رفضت التنازل عن الامتيازات التي منحها لها اتفاقيتها مع زنبار في عام ١٨٤٤ وقبول ما قبلته كل من ألمانيا و إنجلترا . ثم جاءت إيطاليا إلى شرق إفريقية كما سنشرح في التالي وعقدت معاهدة تجارية مع زنبار .

وعلى أي حال فإن موافقة السلطان على شروط المعاهدة التجارية مع ألمانيا ومع إنجلترا كان يدل على تسهيل استغلال الأراضي الداخلية في القارة وتنشيط حركة الاستيراد والتصدير معها . وكان بهذا تمهيداً لاستغلال أراضي شرق إفريقية وحاكمة من حقائق التدخل الدولي في هذه المنطقة وسيتلوه محمد ممتلكات زنبار تمهيداً لاقتسامها بين الدول الاستعمارية .

لم يكن من السهل تنفيذ نصوص المعاهدات التجارية التي عقدها كل من ألمانيا وانجلترا مع السلطان دون تحديد ممتلكاته في شرق إفريقيا . ذلك أن هذه المعاهدات قد نصت على دفع الرسوم في موانئ السلطان ، ولكنها نصت أيضاً على تجارة الترانسيت بين ممتلكات السلطان والمناطق غير المحددة التي تقع إلى الغرب منها . فما هي موانئ السلطان ؟ وأين تقع الحدود الغربية لبلاده ؟ وكانت هناك مسألة أخرى : ذلك أن بسمارك قد قبل ادعاء انجلترا بوجود « مصالح » لها في الجزء الشمالي و صوب الداخل . فما هي الخطوط التي تفصل بين هذه المناطق ومناطق الحماية الألمانية في أوساجارا وويتو ؟

تكونت لجنة دولية لبحث مسألة حدود أملاك سلطان زنبار ، ودعيت الحكومة الفرنسية للاشتراك فيها نظراً لإصدارها لتصريح عام ١٨٦٢ مع انجلترا وتمهيداً لوضع حد لهذا التصريح وإبعاداً لكل معارضة للقرارات الإنجليزية الألمانية في المستقبل عينت فرنسا قنصلها في بيروت ممثلاً لها في هذه اللجنة . أما ألمانيا فإنها انتدبت شमित قنصلها العام في القاهرة ، وأما انجلترا فإنها اختارت الكولونيل كيتشنر بعد قيامه بأعمال المخابرات في شمال السودان . وأظهرت الحكومات الثلاث تفاؤلاً من تكوين هذه اللجنة وأملها في الوصول إلى قرارات إجماعية وفي أقرب وقت مستطاع — ولكنها تناست في هذا التفاؤل أن كلا من الحكومتين (م ١٣ — التنافس الدولي)

الإنجليزية والألمانية قد حددت مواقفها بشكل لا يسهل عليها عملية الانسحاب منها . فقد أعلنت الحكومة البريطانية أن حقوق سواحل زنبار تمتد من الأراضي الخاضعة للبرتغال في الجنوب حتى بورت درنفورد وأن زنبار تمارس حقوقاً إقليمية في كل النقط الهامة من هذا الساحل حتى وورشيوخ . أما الحكومة الألمانية فإنها كانت قد أعلنت أن سلطة زنبار المباشرة لا تتجاوز جزيرة زنبار وجزر بمبا ومافيا ، وأن السلطان لم تكن له أية سلطة قائمة ومستمرة على الساحل الإفريقي ، أما في الداخل فلا يمكن التحدث إطلاقاً عن مسألة « السيادة » . وهكذا كان على اللجنة الدولية أن تتحقق من الأماكن التي تخضع للسلطان على الساحل ، وعن مدى امتداد ذلك الشريط الساحلي الضيق الذي خضع لسيادة السلطان الاسمية صوب الداخل . ولقد حاولت البرتغال أن تشترك في أعمال هذه اللجنة هادفة بذلك إلى مد حدود مستعمرة موزمبيق صوب الشمال ، ولكن حكومات لندن وبرلين وباريس رفضت تشجيع حكومة لشبونة على الاشتراك في تقرير مصير شرق إفريقية واقتسامه فيما بينها .

وصل كل من كيتشنر وشميت إلى زنبار في نهاية شهر نوفمبر سنة ١٨٨٥ . وكان الممثل الفرنسي قد حضر قبلهما ثم ترك الميناء في مهمة أخرى وعينت فرنسا إفرای قنصلها العام في زنبار لكي يشترك في أعمال اللجنة . وبدأ العمل في ١٠ من ديسمبر واتفق الأعضاء على أن جزر زنبار وبمبا والجزر الصغيرة المحيطة بها والتي لا تبعد عنها بمسافة تزيد على ١٢ ميلاً كلها أجزاء من ممتلكات سلطان زنبار . ثم بدأت المصاعب في الظهور نتيجة

لبحث علاقة السلطان مع اللجنة في أثناء عملها . كانت اللجنة قد طلبت من برغش ألا يشترك في أعمالها بنفس المستوى الذي تشترك به الدول الأوروبية الثلاث . بل يعين مندوباً لتمثيل مصالحه أمام اللجنة . واختار السلطان الجنرال ماثيو للقيام بهذا العمل ، ولكن مندوبى المانيا وفرنسا أبلغاه أن مهمته تقتصر على الإجابة على الأسئلة التي تطلب منه دون اقيام بعرض وجهة نظر حكومة زنبار مما أغضب المندوب البريطانى وجعله يشرح إلى وزارة الخارجية في لندن ضرورة الحصول على تعاون السلطان في إتمام أعمال اللجنة . وكان من الطبيعى أن يشك برغش في نيات هذه اللجنة خصوصاً وأنها تطلب بيانات عن حكومته وحامياته العسكرية في كل مدينة . وكان كيرك القنصل الانجليزى لا يزال في زنبار رغم عدم اشتراكه في نشاط اللجنة . فوجد السلطان يستفهم من اللجنة رسمياً عن أهدافها معلناً ضرورة قصر هذه الأهداف على تحديد حدود مناطق « الحماية الألمانية » ، ثم ألغى انتداب الجنرال ماثيو لتمثيله أمام هذه اللجنة . واضطر الأعضاء الثلاثة إلى أن يشرحوا للسلطان أن مهمتهم هي تحديد حدود ممتلكاته تمهيداً لاشتراك ألمانيا في تصريح عام ١٨٦٢ الذى ينص على استقلالها وسلامتها الإقليمية . ولكن برغش أظهر عدم ثقته في نياتهم ورفض الاشتراك في أعمالهم . وحينما بدأت اللجنة زيارتها للساحل لم يشترك ماثيو معها في رحلاتها مما أظهر أن المسألة ستسوى دون حاجة إلى الاستعانة بالسلطان أو نزول اللجنة إلى مستواه . ثم ظهرت مشكلة جديدة وهى مبدأ تقرير تبعية الشريط الساحلى بين مينائين متتاليين تابعين للسلطان

وخاضعين له . أيد كتشنر مبدأ تبعيته للسلطان أما شमित فانه رفض هذه النظرية التي تهدد اطماع بلاده في المنطقة ، واشتكت المانيا الكولونيل كتشنر إلى وزارة الخارجية البريطانية التي اضطرت إلى تأييد مبدأ حرية كل ممثل في تقرير ما يشاء والاحتفاظ للحكومات الأوروبية الاستعمارية بتقرير ما تشاء دون التقييد بآراء ممثليها في اللجنة . وهكذا ظهر جلياً أن أعمال هذه اللجنة لا تزيد عن كونها آراء استشارية وأن حل المسألة سيجيء من لندن ومن برلين .

قامت اللجنة بزيارة الساحل الإفريقي من خليج تانجي الحـد الشمالي للمستعمرة البرتغالية متجهة صوب دار السلام ووقفت قليلا في كل ميناء ، وشاهدت وجود أعلام السلطان في هذه الموانئ وخضوعها لإدارته ووجود حامياته العسكرية فيها . وثبت جلياً أن هذه المناطق تخضع لسلطان زنبار خضوعاً فعلياً ، وبالرغم من اعتراف المندوب الألماني بهذه الحقيقة بشكل غير رسمي إلا أنه طلب من زملائه عدم اثباتها في محاضرهم رسمياً قبل استلام تعليمات من حكومة برلين . أما مسألة امتداد سيادة السلطان أو إدارته أو نفوذه صوب الداخل فكانت مسألة أخرى خصوصاً وأن بعض الحكام رفض الأدلاء بتفاصيل عنها ، خوفاً من أن تكون هذه اللجنة الأوروبية تحقق في تجارة الدقيق . ولقد قرر كتشنر نفسه أن إدارة السلطان لا تمتد بالفعل إلى أكثر من ٤٠ أو خمسين ميلاً إلى داخل القارة في تلك المنطقة . ولقد شاهدت اللجنة في أثناء هذه الجولة التفقيشية دنهات الألمانى يحول في هذه المنطقة ، وعرض خدماته كترجم للمندوب الألمانى . وكان في

حقيقة الأمر يواصل عمله في جمع «المعاهدات» التي تحمل بصمات الشيوخ المحليين ، والتي تعطى أراضيهم للاستعمار الألماني . وكان هذا خطراً آخر يهدد أعمال اللجنة ونجاحها - إذ أن بسمارك كان قد أشار إلى أن المستكشفين الألمان كانوا لا يزالون يعملون في المنطقة مما يهدد الأسس التي ستقوم عليها قرارات اللجنة من الناحية الإقليمية .

امتدت معاهدات الحماية الألمانية غرباً إلى بحيرة نياسا وجنوباً إلى نهر روڤوما ، ثم امتدت صوب الساحل . وفي نفس الوقت عقدت معاهدات مماثلة مع شيخ أوبيا الذي لقب نفسه بسلطان الصومال ، والذي منح حقوقاً لا يملكها لشركة الاستعمار الألماني على كل المناطق التي تمتد من شرق بربرة حتى وورشيخ أقصى ممتلكات سلطان زنبار شمالاً . وكان من السهل استغلال هذه المعاهدات في إثبات أن سلطة سلطان زنبار ونفوذه لا تمتد كثيراً في داخل القارة ، وفي أن رؤساء القبائل لم تكن تخضع له بالفعل . ولقد حاولت السلطات القنصلية البريطانية في زنبار وضع حد لنشاط الأهالي ، وأدعت عودة نشاط تجارة الرقيق وأصدر السلطان أمره إلى الجنرال ماثيو بالخروج على رأس جماعات عسكرية لوضع حد لهذه التجارة غير المشروعة ، ولكن ألمانيا فطنت للامر واحتجت على هذه التحركات العسكرية التي تهدف إلى رفع علم السلطان على مناطق غير تابعة له - وهكذا حاربت ألمانيا إنجلترا بنفس سلاحها وحرمتها من كل الأسس التي حاولت أن تبني عليها سياستها الخاصة بتفوق نفوذها مستترة وراء اسم السلطان .

كان في استطاعة ألمانيا أن تحصل على ماتشاء في شرق إفريقيا دون

موافقة إنجلترا ، ولكنها كانت تفضل عدم اغضاب إنجلترا والحصول على اتفاق معها يعتبر في نفس الوقت اعترافا رسمياً بالنفوذ الألماني في هذه المنطقة . وكان هذا هو السبب الذي جعل ألمانيا تحجم عن فض هذه اللجنة أو الانسحاب منها . وكان هذا هو نفس السبب الرئيسي الذي أجبر حكومة برلين على عدم التدخل لتأييد المعاهدة التي عقدها أحد رعاياها لوضع مبارك شيخ غازي تحت الحماية الألمانية وذلك عندما هجم عليه رجال السلطان وأجبروه على الفرار صوب الداخل . وكان هذا هو السبب في إصدار ألمانيا لتعليماتها إلى «المستكشفين» الألمان بعدم توزيع أعلام ألمانية جديدة على الأهالي والمشايخ في المنطقة الساحلية ، ووقف عملية جمع بصماتهم على «معاهدات» الحماية . ولكن تصحيح الموقف بهذا الشكل لم يخدم الأغراض البريطانية بأي حال من الأحوال ، أو يهدف إلى الاعتراف بسلطة السلطان أو سيادته على هذا الشريط الساحلي . ولم يكن يهدف إلا لمحاولة أمام أعمال اللجنة بشكل يتفق مع المصالح الألمانية قبل كل شيء .

ثم زارت اللجنة الجزء الأوسط من ممتلكات السلطان في الفترة من ٢٢ فبراير إلى ٨ من مارس سنة ١٨٨٦ . ومرت على السعدني وتابج وممبسة وغيرها من الموانئ الصغيرة .

وثبت أن إدارة السلطان وحكمه ثابت على هذا الجزء من الساحل المواجه لجزيرة زنبار نفسها أكثر من ثباته في أي منطقة أخرى . وكذلك الأمر في المناطق الواقعة بين كل مينائين متتاليين فيها . وظهر جلياً أن نفوذ السلطان يمتد من هذه المنطقة صوب الداخل أكثر من امتداده من المناطق

الساحلية الأخرى . وأخيراً فإن اللجنة قامت بزيارة الجزء الشمالى من ممتلكات السلطان فى الفترة الواقعة بين ٢٣ من مارس والثامن من ابريل ومرت على قسمايو وبراوو ومقدشو ومركاوبات ولامو وكينى وماليندى . وهكذا ظهر أن هذه اللجنة قد زارت معظم الموانى فى شرق أفريقية فيما عدا بجامويو وبورت درنقورد — وكانت الأولى تصلح لكى تكون مدخلا لمناطق النفوذ الالمانى فى الداخل ، وتصلح الثانية لتكون رأس الطريق الذى يوصل انجلترا إلى هضبة البحيرات الاستوائية .

انتهت الزيارات وأصبح على اللجنة أن تكتب تقريرها وتتفق على تحديد المناطق التابعة لسلطنة زنبار تمهيداً لاقتسام ماعداها فيما بينها .

٣ — قرارات اللجنة :

حاول شملت المندوب الألماني الوصول إلى اتفاق مع كتشنر قبل وصول المندوب الفرنسي الجديد لمير الذي كان عليه أن يمثل فرنسا في اللجنة بدلا من رفرای .

ولكن وجهات النظر الألمانية والإنجليزية في اللجنة كانت متباعدة كل التباعد ، وتكتيك كل من المندوبين يختلف تماما عن تكتيك الآخر مما أبعد كل إمكانية للاتفاق . ذلك أن كتشنر لم يكن يشك في وجود سيادة السلطان الفعلية على طول الساحل من خليج تونس في الجنوب حتى جزيرة تولا بالقرب من بورت درنفورد — ولكنه لم يقرر أى شيء بخصوص الجزء الواقع بين هذا الميناء الأخير وقسمايو نظراً لعدم زيارته له ، أما في الشمال من قسمايو فإنه قبل قصر سيادة السلطان على المدن والمراكز العسكرية التي يحتلها بجنوده . ولكن شملت وافق على وجهة نظر كتشنر من الجنوب حتى مالندى ، وطمع في وجود أى سيادة للسلطان إلى الشمال من ذلك إلى خارج المدن والمراكز العسكرية . ولم يقبل المندوب الألماني بطبيعة الحال السماح للسلطان بشرح وجهة نظره فأقفلت المناقشة وأعلن شملت أسفه من أن موقف المندوب البريطاني سيؤدي إلى إقفال وسط أفريقية أمام نفوذ العالم الأوربي وحضارته وتجارته ، أما كتشنر فإنه وجد أن هذه المسألة تخرج عن اختصاصات اللجنة . وأسرع كتشنر بالكتابة إلى وزارة الخارجية البريطانية شارحاً السياسة التي نادى بها كيرك القنصل العام البريطاني منذ

وقت طويل ، وهي ضرورة المحافظة على سيادة سلطان زنبار على طول الساحل الأفريقي لأنها تسهل عملية تدخل الأوروبيين في القارة وتستطيع أن تحميهم وتدافع عنهم وتعطيهم الامتيازات اللازمة ، ويمكن الاعتماد عليها في إقامة أسس إدارة ثابتة ، وتنظيم الأمن في المناطق الداخلية من القارة ، وتهيئة الفرصة للفتح وسطها للتجارة والحضارة طبقاً للمعاهدات الألمانية والإنجليزية الجديدة . ولكن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن مستعدة لتغيير سياستها في شرق إفريقية رغماً عن مجيء جلادستون مرة ثالثة للحكم في شهر فبراير سنة ١٨٨٦ — ولم تختلف سياسة روزبرى وزير خارجيته في كثير من التفاصيل عن السياسة التي اتبعها اللورد سالسبرى المحافظ من قبل . وكان كل منهما يحاول الوصول مع بسمارك إلى اتفاقية سلمية بشأن شرق إفريقية — اتفاقية تحفظ كرامة كل من الطرفين وتوفق بين مصالحهما .

وصل المندوب الفرنسى الجديد فى أوائل شهر مايو وبدأت اللجنة فى كتابة قراراتها . ولم تكن هذه القرارات إجماعية بطبيعة الحال إذ أن المندوب الفرنسى أيد المندوب البريطانى فى قراراته — دون أن يسبق له زيارة هذه السواحل الأفريقية والتفتيش عليها ، بينما أصر المندوب الألمانى على وجهة النظر التى تخدم دولته . قرر المندوبان البريطانى والفرنسى أن سلطة السلطان قائمة بالفعل فى جميع الموانى والمراكز وعلى الأراضى الساحلية التى تفصل بينها وأنها تمتد إلى مسافة أربعين ميلاً صوب الداخل فيما عدا جزءاً واحداً أو جزئين من الساحل . أما المندوب الألمانى فإنه لم يعترف بأى سلطة لحكومة زنبار على الأجزاء الساحلية الواقعة بين الموانى إلى الجنوب من كلوه ولم

يعترف بها إلا إلى مسافة عشرة أميال حتى بجامويو ، وإلى الشمال من ذلك لم يعترف إلا بعشرة أميال عند ممبسة وخمسة أميال فيما عداها انخفضت في بعض الأحيان إلى ثلاثة أميال وانعدمت تماماً عند غازي وعند مصب تانا تمهيداً للحصول على ممر بري للمحميات الألمانية في الداخل في منطقتي كليما نجارو وويتو .

وكان من الطبيعي أن يستمر اختلاف وجهات النظر بين أعضاء اللجنة لولا تدخل بسمارك الذي اطلع على تقارير شميت ووجهه إلى أن يذكر لزملائه أنه ليس هناك أي داع لكتابة قرارات غير إجماعية . أصبح على الأعضاء إذن أن يدونوا ما اتفقوا على خضوعه لسلطان زنبار ويتركوا بقية المسألة لكي تسوى بين الحكومات المختصة في أوروبا. ووضح الخطر أمام الإنجليز والفرنسيين إذ أن اللجنة لم تتفق باجماع الآراء إلا على قيام سلطة زنبار على جزر زنبار وبمبا ومافيا. واستطاع بسمارك أن يغري حكومة باريس على أن تتخذ موقفاً ودياً تجاه ألمانيا في اللجنة نظير انضمام ألمانيا إلى التصريح الثنائي الإنجليزي الفرنسي في عام ١٨٦٢ ، ونظير ترك ألمانيا حرية العمل لفرنسا في جزر الكومور . استلم المندوب الفرنسي تعليمات من حكومته في ٢٦ من مايو تدعوه إلى الانضمام إلى « القرارات الإجماعية » في اللجنة وعدم معارضتها . وأبرق كتشنر إلى لندن وقامت لندن بالاستفسار من باريس وبرلين عن الموضوع فعرضت عليها الحكومة الألمانية ما عرضته على الحكومة الفرنسية . وكان معنى رفض العرض الألماني انفضاض اللجنة دون الوصول إلى قرار ،

وإعطاء ألمانيا حرية العمل في شرق إفريقية كما يحلو لها إلا إذا أرادت
انجلترا معارضتها . ولكن المسألة المصرية كانت لا تزال بغير تسوية مما
أجبر انجلترا على عدم معارضة ألمانيا . فأرسل روزبري برقية إلى كيرك
في ٥ من يونيو يشرح له فيها أن اختلاف وجهات النظر بين أعضاء اللجنة
يتعارض مع مصلحة السلطان الحقيقية إذ أنه سيؤدي إلى فشل اللجنة
وإعطاء ألمانيا حرية العمل ، ويطلب منه أن يوجه كتشنر إلى العشور على
وجهة نظر إجماعية لإنقاذ الموقف .

نفذ كل من كيرك وكتشنر طلبات وزارة الخارجية البريطانية .
وكان الأمر هيناً إذ أن أعضاء اللجنة اجتمعوا في يوم ٧ من يونيو وأخذوا
يسجلون وجهات نظر الدكتور شमित على أنها قرارات اللجنة بالإجماع .
أما في الشمال فان شमित لم يترك للسلطان إلا جزيرة لامو ومدن قسمايو
وبراوه ومركا ومقديشو وقصر سيادته عليها في داخل حدود أسوارها .
ولم يجر أى نقاش بين الأعضاء ولم يذكروا أى نفوذ للسلطان في داخل
القارة سواء في كليمانجارو أو كينيا أو طابوره ووقع الجميع على المحضر
بعد يومين .

لم يسكت كتشنر على ما حدث وأرسل إلى دولته جميع مذكراته
ومحاضره السابقة وتقريراً خاصاً عن سلطة زنبار على الموانئ الشمالية وذلك
للاستناد إليها في مفاوضاتها المقبلة مع حكومة برلين . وقرر كتشنر أن
سلطة زنبار تمتد لمسافة عشرين ميلاً إلى الداخل في المنطقة الواقعة بين
كيبيني وبورت درنفورد ، ولمسافة عشرة أميال فيما بين هذا الميناء الأخير

ومصب نهر الجوبا . أما في الشمال من هذه النقطة فانه اعترف « بنفوذ » السلطان على طول الساحل رغما عن عدم وجود « سيادة فعلية » له فيما وراء عشرة أميال حول كل من براوه ومركا ومقديشو وورشوخ . كما أن كتشنر قرر قيام سيادة سلطان زنبار على طابوره وأوجيجي ولمسافة ٢٥ ميلا حول كل منهما ، وعلى طول طرق القوافل التجارية المتوغلة صوب الداخل ، وعلى منطقة كليما نجارو رغم وجود « المعاهدات » التي جمعها المستكشفين الألمان من هذه الجهات .

ولكن فائدة هذا التقرير كانت محدودة ولم يكن فيه أى شىء جديد بالنسبة لوزارة الخارجية البريطانية التي كان لديها كل تقارير كيرك عن هذه المنطقة والتي كانت قد وافقت على تقوية نفوذ سلطان زنبار على الساحل وصوب الداخل بشكل تتخذه ستارا يحميها في تثبيت أقدامها في شرق إفريقية وفي التوغل منها صوب داخل القارة . كانت إنجلترا مضطرة في ذلك الوقت إلى عدم الاصطدام مع ألمانيا وكان عليها أن تسعى إلى محاباتها حتى لا تقلقها في مصر وحتى تقبل اقتسام الغنائم في شرق إفريقية معها رغما عن أن وجود ألمانيا في تلك المنطقة كان يعتبر تهديدا واضحا للمصالح البريطانية والاستراتيجية الأمبراطورية خصوصا إذا ما قررت ألمانيا العمل ضد إنجلترا .

٤ — التقسيم الإنجليزي الإيطالي :

شعرت إنجلترا مع مرور الزمن بخطر ترك حرية العمل لألمانيا في شرق افريقية ونمت مع ذلك فكرة اشتراك إنجلترا مع ألمانيا في تقسيم ذلك الإقليم إلى منطقتي نفوذ تمهيداً لاستغلالها .

ولقد سقطت وزارة جلادستون الثالثة في شهر يونيو سنة ١٨٨٦ ، ونجح سالسبري في الانتخابات التالية وكون وزارة المحافظين الجديدة التي عهدت بإدارة شئونها الخارجية إلى اللورد إدسليه . ولقد حاول هذا الوزير جمع اللجنة السابقة في أوروبا ولكن المشروع فشل . إلا أن فكرة التوغل من الجزء الشمالى من أملاك سلطان زنبار صوب الداخل بدأت تزداد قوة ، ونادى أنصارها بضرورة الحصول على ميناء بحرى في هذه المنطقة ليوازن أمر استيلاء الألمان على دار السلام .

وكان أهم ميناء في هذه المنطقة الشمالية هو ممبسه . ولقد كتب كتشنر تقريراً مفصلاً عن أهمية هذا الميناء من الناحية الاستراتيجية وربطه بقواعد بريطانيا الامبراطورية في الشرقين الأدنى والأقصى ، ونادى بضرورة الحصول عليه . فتحدث عن الطريق من بور سعيد إلى عدن وضرورة انشاء سكة حديدية من الميناء الاول حتى السويس ، ثم عن ضرورة تحصين جزيرة بريم والاحتفاظ بالقواعد البريطانية في بربرة وزيلع وسوقوطرة ، وإنشاء فنار في رأس جاردافوى . ثم تحدث عن « توازن القوى » في

شرق افريقية واستيلاء ألمانيا على ميناء دار السلام وإمكانية تفوق النفوذ الفرنسي في تلك المناطق مما يهدد خطوط التلغراف ومحطات الفحم في زنبار في حالة نشوب حرب دولية، إذ أن ألمانيا تستطيع تحويل ميناء دار السلام بسرعة إلى قاعدة حربية وتعمل منها على تكبيد إنجلترا خسائر فادحة في تلك المياه. ولذلك فإن كتشنر نادى بضرورة حصول إنجلترا في ممبسة على نفس المزايا التي حصلت عليها ألمانيا في دار السلام، شارحاً أنها أصلح ميناء تبدأ منه السكة الحديدية صوب الداخل واوغندا، وافتح وسط افريقية للتجارة وللنفوذ وللحكم البريطاني.

ولكن الأيرالية البريطانية رفضت هذه الفكرة مدعية أنها ستكلفها نفقات كثيرة. أما المخبرات الحربية فإنها رحبت بها مثلها في ذلك مثل وزارة الخارجية البريطانية، وأيد كيرك هذا الاتجاه شارحاً أن ترك حرية العمل لألمانيا سينتهي بوقوع كل شرق افريقية بين يديها ومنادياً بضرورة الوصول إلى حل وسط معها يضمن المصالح البريطانية في هذا الإقليم. وظهر واضحاً أن بريطانيا لا تسعى للتدخل في شرق إفريقيا للقضاء على تجارة الرقيق أو للمحافظة على سلامة أراضي زنبار أمام التدخل المصري أو غيره، أو لادخال الحضارة إلى تلك المناطق بل أنها حاولت الاحتفاظ بها لتأخذها بأكملها فما أن شعرت بقوة الخطر الألماني حتى سعت إلى اقتسام الإقليم مع حكومة برلين مفضلة الحصول على النصف بدلاً من ضياع الكل.

ووقعت حادثة صغيرة قرب نهاية شهر سبتمبر لا تعدو القاء سلطات

زنزبار القبض على خادم لأحد الرعايا الألمان فحاول بسمارك استغلالها لانتهاء الموضوع وهدد بارسال حملة قوية لإجبار سلطان زنزبار على احترام المانيا . كما أنه قرر بحث كل المسألة مع إنجلترا قبل أن تهدأ العاصفة التي أقامتها فرنسا ضد إنجلترا بخصوص المسألة المصرية وابلغ السفير البريطاني أنه سيرسل الدكتور كراول Krauel إلى لندن لانتهاء الموضوع ، وأشار في نفس الوقت إلى أنه قد يضطر إلى تغيير سياسته وإلى التقرب من فرنسا نتيجة لموقف إنجلترا غير الودي في مسألة شرق إفريقية . وكان هذا كافيا لإجبار إنجلترا على الاستسلام .

وصل كراول رئيس إدارة المستعمرات الألمانية إلى لندن في ١٤ من أكتوبر وتفاوض مع السير رسي اندرسون وتم الاتفاق بينهما قبل مضي أسبوعين من بدء المفاوضات . وكانت النتيجة تبادل خطابين بهذا الشأن بين ممثلي الحكومتين الانجليزية والألمانية في يومى ٢٩ من أكتوبر وأول نوفمبر سنة ١٨٨٦^(١) . أما أهم بنود هذه الاتفاقية فهي التالية :

- ١ — تعترف كل من إنجلترا وألمانيا بسلطة السلطان على جزر زنزبار وبمبا ومافيا ولامو وعلى الساحل من نهر منجيني إلى كيبينى ، وذلك لمسافة عشرة أميال إلى الداخل ، وعلى مدن قسمايو وبراوه ومركا ومقديشو مع عشرة أميال حول كل منهما وعلى وورشيخ مع خمسة أميال حولها .
- ٢ — تؤيد إنجلترا ألمانيا في مفاوضاتها مع السلطان للحصول على امتيازات في جمارك دار السلام وبانجاني لشركة شرق إفريقية الألمانية .

٣ - يقسم الإقليم الواقع بين نهري روثوما وناتا إلى منطقتي نفوذ ويمر الخط الفاصل بينهما من مصب نهر أومبا (عند فانجا) إلى بحيرة جيب ، ثم يمر بين منطقتي شاجا وتاقيتا إلى القاعدة الشمالية لسلسلة جبال كليمانجارو ثم إلى النقطة التي يقطع فيها خط ١° من خطوط العرض جنوباً الشاطئ الشرقي لبحيرة فيكتوريا . وتتعهد كل من الدولتين ألا تتدخل في منطقة جارتها بعقد معاهدات حماية أو بالحصول على أراض أو بعرقلة نشاطها بأي شكل من الأشكال .

٤ - تستخدم إنجلترا وساطتها للوصول إلى اتفاق ودي في الخلاف الناشئ بين السلطان وشركة شرق إفريقية الألمانية بخصوص منطقة كليمانجارو .

٥ - تعترف الدولتان بأن الشريط الساحلي الممتد من كيبيني إلى النهاية الشمالية لخليج ماندا هو ساحل لمنطقة ويتو .

٦ - تعمل الدولتان على دعوة السلطان للاشتراك في الاتفاقية العامة لمؤتمر برلين والاحتفاظ بحقوقه التي تخولها له المادة الأولى منه .

(٧) تنضم ألمانيا إلى التصريح الإنجليزي الفرنسي الصادر في عام ١٨٦٢ . وهكذا استطاعت ألمانيا أن تحصل على الجزء الجنوبي من شرق إفريقية وعلى مخرج بحري لمنطقة ويتو الذي عقد دنهارت معاهدة الحماية عليها مع سيمبا . وأصبحت «منطقة النفوذ البريطانية» محاطة بألمانيا من الجنوب ومن الشمال في نفس الوقت . وسقطت مطالب سلطان زنربار على الداخل في طا بوره وأوچيچی وكليمانجارو .

وتعتبر هذه الاتفاقية نصراً حاسماً لبسمارك ، ولكنه لم يكسبها عند التوقيع عليها ، بل كسبها بالفعل منذ اللحظة الذي تمكن فيها ثوار السودان من الاستيلاء على الخرطوم ، وقضوا على النفوذ البريطاني في الجزء الجنوبي من وادي النيل ، وهددوا وجود إنجلترا في الجزء الشمالي منه . ولم يحاول بسمارك إذلال إنجلترا بل أعطاها فرصة التقهقر حتى لا يؤثر في التوازن الدولي في أوروبا نفسها .

وحصلت ألمانيا على اعتراف رسمي بمنطقة نفوذها في شرق إفريقيا ، ولكنها رحبت بمشروع يهدف إلى إعلان الحماية البريطانية على الأراضي الممتدة من منابع النيل إلى قرب سواحل المحيط الهندي . ولقد اضطرت كل من إنجلترا وألمانيا إلى الاعتراف بحماية فرنسا على جزر الكومور اعترافاً بموقفها في تلك المسألة وإتماماً لتقسيم الأسلاب الإفريقية . وكان لسلطان زنبار « حقوقاً شرعية » ثابتة على تلك الجزر ولكن الدول الاستعمارية اعتبرتها مطالب غير مؤكدة . وأعلنت فرنسا نتيجة لذلك أنها لا تعارض في مسألة تحديد أراضي زنبار .

أما سلطان زنبار فإنه لم يكن في موقف يسمح له بالمقاومة وكانت الماطلة في الموافقة على طلبات الدول الأوروبية تهدد سلطنته فاضطر إلى الإذعان . كان قد قرر منذ البداية أن يستند إلى دولة أوروبية استعمارية للدفاع عن مصالحه . وكان في استطاعة هذه الدولة أن تحميه بقوتها البحرية نظير امتيازات خاصة . ولكن اتفاق هذه الدولة الاستعمارية مع غيرها من (م ١٤ — التنافس الدولي)

الدول الاستعمارية وضع نهاية للسياسة التي سار عليها وتركه وبلاده تحت رحمة المستعمرين لا يستطيع الفرار منها إلا إذا نشب خلاف بينهم .

وقرر تحديد مناطق النفوذ بداية استغلال الإنجليز والألمان لشرق إفريقيا وتكونت شركتان تجاريتان بتمضيد حكومتى هذين البلدين وتحت حمايتهما لضمان احتكار تلك المناطق لأصحاب رؤوس الأموال فى كل من لندن وبرلين .

وكان نصيب إنجلترا نصيباً كبيراً فنجد أن هذا الجزء من الساحل الذى أعطاه الاتفاق مع ألمانيا لإنجلترا يشتمل على مينائين مهمين هما ممبسة وما لندى رغم أن هذا الجزء يبدو من النظرة الأولى وكأنه ممر ضيق ولا يؤدي إلى شيء ما . ولكنه أقليمياً يشبه إلى حد ما منطقة جبال الألب .

كان يمتد فى الداخل ويقع بين جبلى كينيا وكليمانجارو وتتلوه سهول أوغندا الخصبة على طول السواحل الشمالية لبحيرة فيكتوريا التى تتصل بدورها بمناطق أعلى النيل . وكان هذا هو الأقليم الذى ظل أمين باشا يحكمه بإخلاص باسم الحكومة المصرية رغم سياسة إنجلترا القاضية بإخلاء السودان . نظمت إنجلترا حملة استنابى بدعوى أنها لنجدة أمين باشا ، ولكن الوثائق الدبلوماسية تحدثنا عن مشروع إنشاء خط للسكة الحديدية من سواحل المحيط الهندى كوسيلة للتوغل فى اتجاه أعلى النيل . « وهكذا تستطيع بريطانيا أن تنتقم من فشلها فى الخرطوم وتطوق المهديين من الجنوب وتضع حوض النيل تحت إشرافها ابتداء من كل من طرفيه »^(١).

BANNING, Emile; le partage politique de L'Afrique. Bruxelles (١)

1888, p. 55.

وبعد أشهر قليلة من الاتفاق مع المانيا قام أصحاب فكرة ارسال حملة النجدة بقيادة استانلي بانشاء شركة باسم جمعية شرق إفريقيا البريطانية British East African Assosiation Mackinuon . وكان هدفها الأول هو ضمان التوغل من المحيط الهندى صوب الداخل .

وفي ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٧ حصلت من السلطان على عقد امتياز فى غاية الأهمية إذ أنها حصلت على حق إدارة جميع أملاكه الواقعة على طول الساحل بين نهر وانجا Wanga ونهر كيبينى kipini وذلك لمدة خمسين عاماً مستخدمة فى ذلك اسمه وعامله تحت علمه حتى تضمن عدم ثورة الأهالى ضدها .

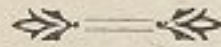
وما أن نشر خبر هذا الامتياز حتى طالبت الشركة الألمانية لأفريقية الشرقية بالحصول على نفس الامتيازات فى الشريط الساحلى الذى يفصل بينها وبين المحيط وذلك فيما بين خليج تونجى Tunghi ومصب نهر وانجا، ووقع السلطان برغش فى شهر نوفمبر سنة ١٨٨٧ على اتفاق بهذا المعنى مع الدكتور بيترز Peters . ولكن هذا السلطان توفى فى ٢٧ من مارس سنة ١٨٨٨ وخلفه أخوه الأصغر السيد خليفه^(١) وهو الذى وقع على عقد التنازل النهائى للامان فى ٢٨ من ابريل سنة ١٨٨٨^(٢) .

(١) ايفان سميث إلى سالسبرى فى ٢٧ من مارس سنة ١٨٨٨

Further Corresspondence respecting Germany and Zanzibar. Africa. No 10 (1888.). (c. 5603.).

(٢) HURTSLET, Sir Edward: The Map of Africa by treaty. London, 1894 No 198. Vol II, pp. 933 — 940:

وهكذا طويت صفحة من صفحات تاريخ شرق افريقية وانتهى
التنافس الدولى عليها لى يحل محله احتلال الأوروبيين لهذه المناطق
واستغلالها . ولكن اطماع إيطاليا فى الموانى الشمالية لزىبار يعطى امتداداً
خاصاً لتكالب الأوروبيين على هذه المنطقة ويمكن أن يتمم الصورة التى
تمثل أحداثها فى هذه الفترة .



الباب الثالث

إيطاليا وموراني الشمال

الفصل الحادي عشر

مطالبة إيطاليا بقسمها

١ — بداية النشاط الإيطالي في زنبار :

بدأ النشاط الإيطالي على سواحل المحيط الهندي في ممتلكات سلطان زنبار ومع الشيوخ المحليين إلى الشمال من هذه الممتلكات في نفس الوقت تقريبا . ولكن إيطاليا كانت قد وصلت متأخرة عن غيرها إلى تلك الجهات وكان عليها أن تحسب حسابا للنفوذ البريطاني الذي كان قد ثبت أقدامه على الشاطئ الشرقي لإفريقية ، والنفوذ الألماني الذي كان يستعد لإنشاء مستعمرة تنجانيقا .

والواقع أن ذلك الجزء من أفريقية الذي يطل على المحيط الهندي لم يشغل فكر الحكومة الإيطالية قبل عام ١٨٨٥ وهو العام الذي بدأت فيه هذه الدولة الأوروبية تتوسع في سواحل البحر الأحمر من مصوع . في ٢ من فبراير من تلك السنة وصلت السفينة الحربية الإيطالية « بارباريجو » Barbarigo إلى مصوع متجهة صوب عصب وبعد عودتها استقلتها السكابتين تشكي Cecchi مع الميجر لوتشانو Luciano والماركيز ميشيل Michael مع خمسين من التابعين وقصدت بهم هذه السفينة الحربية مصب نهر الجوبا^(١) .

(١) لوملي إلى جرانفيل ٢٦ من مارس سنة ١٨٨٥ 358 — 170 F. o.

وكان على هذه الحملة أن تصعد نهر الجوبا إلى أقصى مكان صالح للملاحة ثم تزور مناطق الصومال الغنية وتسكتب تقريراً عن هذه البلاد وعن التجارة مع شعوب تلك المنطقة التي يمكن للايطاليين الاستفادة منها . وكان على الحملة أن تعبر بعد ذلك بلاد الجالا وتحاول العثور على طريق يوصل بين منطقة الكافا ونهر الجوبا . وكانت هذه المناطق غنية وخصبة وكان الإيطاليون يأملون في الحصول على أرباح طائلة من استغلالها « بعد رفع العلم الإيطالي على مصب نهر الجوبا »^(١) .

وصل الكابتن تشكى إلى زنبار في خلال شهر إبريل سنة ١٨٨٥ مصحوباً بالقبودان فيكاروتا Fecarotta قائد بارباريجو وأعلنوا للسلطان رغبة حكومتهم في إنشاء علاقات مع زنبار وتأسيس إحدى المنشآت التجارية إن أمكن ذلك . ولقد تظاهر الإيطاليون بأن حكومتهم لم تسكلفهم إلا بدراسة الحالة التجارية والاقتصادية لتلك المناطق ولكن رغبتهم في الحصول على ميناء بورت درنفورد Durnford أو قسمايو أو أى ميناء آخر يقع على سواحل الصومال ويكون قريباً من مصب نهر الجوبا لم تخف على كيرك القنصل العام لإنجلترا في زنبار . ولقد أظهر القنصل الفرنسى أن حكومته ستعارض مثل هذه المشاريع الإيطالية ، أما القنصلية الألمانية فإنها قد أظهرت عدم ثقتها في نيات الإيطاليين بمجرد مجيء السفينة الحربية الإيطالية إلى زنبار^(٢) . وأما السلطان برغش فإنه كان موقفاً من أن

(١) أنظر جريدة إيتالى L'Italie في ٢١ من مارس سنة ١٨٨٥ .

(٢) كيرك إلى جرانفيل في ٢٨ من إبريل سنة ١٨٨٥

الإيطاليين قد أصبحوا شغوفين بالاشتراك في تقسيم القارة الأفريقية وبالحصول على نصيب من تقسيم أراضيها التي سيتلو العمليات الألمانية الخاصة بتحديد أملاكه .

اتخذ كيرك موقفاً ودياً ولكن محايداً ثم نصح الكابتن تشكى بأن يعمل على عقد معاهدة تجارية مع السلطان . فاستمع الإيطاليون لنصيحته وعملوا بسرعة على فتح المفاوضات ، وقعت المعاهدة في يوم ٢٨ من مايو من كل من السلطان والكابتن تشكى والقبودان فيكاروتا . وكانت بنودها تشبه بنود المعاهدات الإنجليزية والفرنسية القديمة^(١) .

ولقد أعطت المادة الثانية من هذه المعاهدة للإيطاليين الحق في حرية البيع والشراء والإيجار للأراضي والبيوت والمحلات التجارية في بلاد سلطان زنبار علاوة على الحقوق التي كان يمنحها نظام الامتيازات للرعايا الأوروبيين في أراضي الدولة العثمانية ؛ فلم يكن في استطاعة أى شخص أن يدخل إلى بيوت وأملاك الإيطاليين ومحلاتهم التجارية مهما كان الدافع ، وكذلك من يخدم الإيطاليين إلا برضاء المالك أو في حالة تدخل القنصل الإيطالى نفسه . ولم يعد من اختصاص سلطات زنبار الرسمية أن تمنع أى إيطالى من الخروج من البلاد ... وتنازلت عن حقها في التدخل في الخلافات التي قد تنشأ بين الرعايا الإيطاليين وبعضهم أو بين هؤلاء الرعايا وغيرهم من الأوروبيين من دولة مسيحية أخرى . أما في حالة نشوء أى خلاف

HURTSLET, Sir Edward: The map of Africa by treaty.

(١)

Loudon, 1894 No 201. Vol. II pp. 945 — 947.

بين أحد رعايا السلطان وأحد الإيطاليين فسيكون من اختصاص القنصل الإيطالي الحكم في هذا الخلاف إذا جاءت الشكوى من الأول ، ومن اختصاص سلطات زنبار الحكم فيه إذا جاءت الشكوى من الإيطالي . وعلى أى حال فانه لم يكن فى استطاعة السلطات المحلية إصدار أى حكم ضد « الرعية » الإيطالية إلا فى حضور قنصل دولته أو من ينوب عنه . ثم أضيفت مادة أخرى إلى المعاهدة فى يوم ١٠ من أكتوبر سنة ١٨٨٥ وتصدق عليها فى نفس اليوم فى زنبار . ثم قامت الحكومة الإيطالية بعد ذلك بتقديم هذه المعاهدة إلى مجلس النواب فى شكل مشروع بقانون للتصويت عليه وذلك فى يوم ١٩ من فبراير سنة ١٨٨٦^(١) . ولم يكن من الطبيعى أن يرفض مجلس النواب الموافقة على مثل هذه المعاهدة التى أعطت للرعايا الإيطاليين كل حرية على سواحل شرق إفريقيا دون أن يخضعوا لأى سلطة أو أى قانون سوى رغبة قنصلهم وذلك حتى فى حالة ارتكابهم للجنايات .

بقى تشيكى بعض الوقت فى زنبار بعد عقده للمعاهدة وذلك بصفته « قائم بأعمال » إيطاليا هناك . وسرت إشاعة فى خلال شهر سبتمبر سنة ١٨٨٥ مؤداها أن تشكى قد طلب من السلطان أن يتنازل لإيطاليا عن مصب نهر الجوبا وأسرع كيرك بإبراق ذلك الخبر إلى وزارة الخارجية البريطانية التى لم تكن مستعدة لرؤية إيطاليا تجنى ثمار ما زرعتة هى فاستفسرت من

(١) Disegno di Legge, Camera Dei Deputati; Seduta 19 feb. 1886.

الكونسولتا عن صحة هذا الخبر واضطرت وزارة الخارجية الإيطالية إلى أن تذكر أنه لا يستند إلى أى أساس من الصحة . أما السلطان فإنه أكد لكبيرك أنه لا يمكن للايطاليين أن يستندوا إلى أى سوء فهم لمحدثاته مع تشيكي وأدعت وزارة الخارجية الإنجليزية أن سبب هذه المسألة هو زيادة نشاط تشيكي وأنه قد أصيب بعدوى طلب الأراضي في افريقية مثل غيره من الرجال الأوروبيين في تلك الفترة واضطر هذا الضابط إلى أن يعترف بأنه قد وقع سوء تفاهم نتيجة لترجمة خاطئة بينه وبين السلطان^(١) .

وأما عن حملة الاستكشاف نفسها في منطقة الجوبا والجالا وهي التي كانت قد أوصت الجمعية الجغرافية بها الحكومة الإيطالية فإنها قد فشلت تماماً ولم تعط أى نتيجة^(٢) . وذكرت جريدة الديرتو « Il Diritto » في ٢٣ من إبريل سنة ١٨٨٦ أن سبب هذا الفشل هو معارضة الألمان الذين كانوا قد استباحوا لأنفسهم كل سواحل زنبار من مصب الجوبا إلى رأس دلجادو أى ما يقرب من ١١ درجة من خطوط العرض . ولكنها لم تذكر أى شيء عن إنجلترا حتى لا تثير عداوة هذه الدولة التي كانت صداقها لإيطاليا لا زمة لها في البحر الأبيض المتوسط وعلى سواحل افريقية الشرقية .

وفي خلال شهر نوفمبر من نفس السنة سرت الإشاعة من جديد ومؤداها هذه المرة أن السلطان هو الذى منح ميناء قسمايو للايطاليين

(١) انظر K. P. Vol. XII., 2e. Partie Nos 31 — 101.

(٢) لوملى إلى روزبرى — روما في ٢٤ من أبريل سنة ١٨٨٦ .

فأستفسرت وزارة الخارجية البريطانية من السلطان عن هذه المسألة ، ولكنه كذب ذلك الخبر ونسب تلك الإشاعات إلى المحادثات التي وقعت مع القنصل الإيطالي بخصوص اقتراح قديم كانت الحكومة الإيطالية قد تقدمت به للاستثمار التجاري في منطقة أعالي الجوبا واقترحت أن تقتسم تكاليف هذا المشروع وأرباحه مع السلطان . أما الدكتور جريجوري الذي قام بالترجمة بين السلطان والقنصل الإيطالي في تلك المقابلة فإنه أكد للقنصل الإنجليزي أنه لم يذكر أي شيء بخصوص التنازل عن قسمي أو أي جزء آخر من أراضي السلطان في أثنائها ، ومن أي من الطرفين وأن السلطان قد وعد باعادة النظر في الاقتراح القديم الخاص بالاستثمار التجاري في منطقة أعالي الجوبا إذا ما فاتحته إيطاليا فيه من جديد . وأمن فيلوناردى Filonardi القنصل لإيطاليا على صدق رواية الدكتور جريجوري وذكر أنه لم يبرق لحكومته إلا لكي يذكر لها أن السلطان يقبل إعادة النظر في الاقتراح الذي كان قد تقدم به كل من تشكى وفيكاروتا في العام السابق ، وأكد للقنصل الإنجليزي أنه كان يجهل تمام الجهل أن هذا الاقتراح كان يشتمل على أمر التنازل عن إحدى الموانئ وأنه ليس مسؤولاً عن التفسير الذي فسرت به أوروبا لبرقيته^(١) .

وتظهر هذه الحوادث والإشاعات بشكل واضح أن الإيطاليين قد حاولوا

(١) هولود القنصل الإنجليزي في زنبار إلى اللورد أيد سلية وزير الخارجية — في ١٩ من نوفمبر سنة ١٨٨٦ رقم ٢٠٨ مرفق ببرقية إيد سلية إلى لوملي في روما ، في ٥ من يناير سنة ١٨٨٧ Africa. No. 1. 388. — F. O. 170

الاشتراك مع الإنجليز والألمان في تقسيم أملاك سلطان زنبار أو الحصول
 على جزء من الأسلاب، ولكنهم كانوا يستخدمون هذه المحاولات لمجرد جس
 نبض إنجلترا وألمانيا قبل أى شىء آخر وقبل أن يقحموا أنفسهم فى الميدان
 بشكل قد يثير عدااء أو مضايقة هاتين الدولتين أو يسبب فتور علاقاتهم
 مع إيطاليا . أما إنجلترا فإنها كانت لا ترغب فى الاعتراف حتى بمجرد
 وقوع مثل هذه الاقتراحات للحصول على ميناء عند مصب نهر الجوبا
 أو على أى جزء آخر من أملاك سلطان زنبار . واعتبرت المسألة بهذا
 منتهية مؤقتا واضطرت إيطاليا إلى السكوت على طلباتها . وأما إنجلترا
 وألمانيا فإنهما قد أسرعا بتحديد مناطق نفوذهما فى أملاك سلطان زنبار
 ودعوا فرنسا للمشاركة فى اللجنة المختصة بذلك كما رأينا فى الفصل السابق .

أعادت إيطاليا فتح مسألة قسمائو بعد مضي شهر على توقيع السلطان خليفة على عقد الأمتياز الذي منحه لألمانيا ، وكانت وزارة الخارجية البريطانية تعرف هذا المشروع منذ يوم ٢٣ من مايو سنة ١٨٨٨ ، وكان كريسي هو رئيس الوزارة الإيطالية مما جعل الإنجليز يتوقعون تطور الحوادث بسرعة وبعبئية مفتعلة .

كلفّت الحكومة الإيطالية ، فيلوناردى قنصلها في زنبار بفتح مفاوضات رسمية مع السلطان تهدف إلى الحصول على نهر الجوبا واقليم قسمائو وكل ما يمكن الحصول عليه من ال ٦٠ ميل من السواحل التي تقع إلى الجنوب من خط الاستواء مباشرة وذلك بنفس الشروط التي حصل بها ما كينون على عقد أمتياز شركته البريطانية . وتحدث القنصل مع السلطان ودياً ولكن السلطان لم يخف معارضته لفكرة إعطاء عقد أمتياز جديد . وانتهز فيلوناردى فرصة تباطوء السلطان في المحادثات لكي يستغلها في الضغط عليه . لم يكن السلطان قد أبلغ استلامه لخطاب ملك إيطاليا الذي قدم إليه في يوم ١٥ من مايو إلا في يوم ١٧ منه ، وذكر أنه سيجيب عليه حالما يسمح له وقته بذلك . فأبرق فيلوناردى إلى روما في يوم ٢٨ منه بأن هذا التأخير في الرد مقصود ويهدف إلى إهانة ملك إيطاليا وأنه يمكن لإيطاليا أن تطالب بقسمائو كتعويض عن هذه الإهانة وهكذا تأكدت شكوك القنصل العام البريطاني

الذى كان قد شك في نيات الإيطاليين تجاه قسمايو منذ المقابلة الأولى مع فيلوناردى^(١).

أما الحكومة البريطانية فإنها كانت موزعة بين صداقتها لإيطاليا من ناحية ، وبين رأى العام البريطانى ورغبته في حماية المصالح البريطانية في شرق افريقية من ناحية أخرى . ولم تتردد الحكومة البريطانية لوقت طويل إذ أنها كانت غير مجبرة على توضيح مصالحها الإستعمارية في سبيل صداقة إيطاليا ولكنها حاولت الاحتفاظ بهما معاً . فعملت على تجنب تعقد هذه المسألة بين الدول العظمى وحاولت أن تمنع قطع العلاقات بين إيطاليا وزنبار . وعبر اللورد سالسبرى للحكومة الإيطالية عن أمله في أن يحافظ القنصل الإيطالى في زنبار على حكمته وصبره وألا يتسرع في تلك المسألة وشرح الكريسبي أن أى تسرع في أى عمل ضد السلطان سيضع بريطانيا في موقف دقيق . وفي نفس اليوم طلبت وزارة الخارجية البريطانية من قنصلها العام في زنبار أن يعمل على تحاشي أى عمل متسرع من الجانبين وأن يبحث كل وعد قد يكون السلطان السابق قد منحه لإيطاليا^(٢).

وكان وزير الخارجية الإيطالية قد أصر في أول شهر يونيو على أن السلطان قد أهان المندوب الإيطالى ووجد أن الاعتذارات الشفهية لا تكفى وأن إيطاليا لا تستطيع أن تقبل إلا تنفيذ الوعود التى قدمها السلطان

(١) أنظر إيفان سميث إلى سالسبرى في ٤ من يونيو سنة ١٨٨٨ وسالسبرى إلى كندى في ٩ من يوليو سنة ١٨٨٨ وملحقاتها . F. O. 170 — 404. No 16 Africa.

(٢) سالسبرى إلى إيفان سميث وإلى كندى في ٤ من يونيو سنة ١٨٨٨ F. O 170 — 403, No 7 Africa.

السابق في يوم ٢٣ من أكتوبر سنة ١٨٨٦ والخاصة بالتنازل عن قسمايو .
وأضاف أنه يعتقد أن ألمانيا لن تعارض إيطاليا في ذلك رغم أن لها
مصالح قريبة في تلك المناطق . وطالب قنصله في زنجبار بأن يعمل على أن
يتنازل السلطان لإيطاليا عن قسمايو . ولكن السلطان رفض وطلب من
القنصل العام البريطاني أن يساعده ويؤيده في هذا الموقف العصيب خصوصا
وأن القنصل الإيطالي كان قد أكد أن إنجلترا ستؤيد إيطاليا في هذه المسألة^(١)
فاضطر اللورد سالسبري إلى تصحيح الوضع وأعلن أن الحكومة
الإيطالية مخطئة في ذكرها أن إنجلترا ستعصدها إذ « أننا لا نقبل استخدام
العنف مع السلطان » . ولكنه أظهر أن وزارة الخارجية البريطانية
لا تعارض من حيث المبدأ في أمر منح مثل هذا الامتياز أو التنازل على
أن يكون ذلك برضاء السلطان وفي توافق مع مصالحه المالية وغيرها .
ودعا اللورد سالسبري الحكومة الألمانية إلى أن تلفت نظر إيطاليا إلى
أن السلطان كان « تحت حماية ألمانيا وإنجلترا »^(٢) وأنها لا ترغب في أن
تري إيطاليا أو غيرها تستخدم العنف ضده ، أما إذا قبل السلطان أن
يمنح قسمايو لإيطاليا من نفسه فإن هذا شأنه الخاص . ولم يكن من
المعقول أن يتنازل السلطان عن قسمايو لإيطاليا ما دامت كل من إنجلترا
وألمانيا تعارض في تدخل إيطاليا في اقتسام الأسلاب في شرق إفريقيا .

(١) سالسبري إلى كندى في ٤ من يونيو سنة ١٨٨٨ F. O. 170 — 403
No 8. Africa.

(٢) سالسبري إلى كندى في ٤ من يونيو سنة ١٨٨٨ F. O. 170 — 403
Tél. No 11 Africa.

وعلى أى حال فإن التدخل الألمانى لدى إيطاليا قد أعطى نتيجة موجبة وأعلن داميانى وكيل وزارة الخارجية الإيطالية للسفير البريطانى فى روما أن إيطاليا ستتجنب كل تسرع فى تلك المسألة ، وستتجنب استخدام العنف ضد السلطان .

ولكن كريسبى لاحظ أنه لم يسمع أحداً من خبر عن تلك الحماية الإنجليزية - الألمانية ، وأنه لا يعتقد فيها إلا إذا كانت قد أعلنت فى اليوم السابق ، وأظهر رغبته السلمية وأصر على إمكانية حل المسألة فى صالح إيطاليا إذا كفت عن تعريضها للسلطان ^(١) . واضطر سالسبرى نتيجة لذلك إلى أن يلفت نظر القائم بأعمال إيطاليا فى لندن إلى أن السلطان كان « حليف » إنجلترا ، وأنها كانت عازمة على أن تمنع إجباره على التنازل عن أى جزء من أراضيه أو إخضاعه لأى عمل يؤدي إلى ضياع سلطته على تلك السواحل .

وفى ذلك الوقت وصلت إلى أوروبا أخبار قطع العلاقات بين فيلونا ردى والسلطان فى يوم ٦ من يونيو . وعرف فى نفس الوقت أن الباخرة الحربية الإيطالية « أندريا بروقانا » قد تركت مصوع متجهة إلى زنبار ، فقامت مناقشة فى مجلس العموم البريطانى بهذا الخصوص ، كما أن الصحف البريطانية أظهرت عدم رضاها عن تلك المغامرة الإيطالية ^(٢) .

(١) كندى إلى سالسبرى فى ٦ من يونيو سنة ١٨٨٨ F. O. 170 — 397

No 6 africa & 7 Africa Conf.

(٢) وادنجتون إلى جاوبليه فى ١١ من يونيو سنة ١٨٨٨ A. E. Angl. Vol

831. No 99 pratect.

فربطت «سان جيمس جازيت» في يوم ٨ هذا الموضوع بمسألة احتلال
الألمان لجزء آخر من سواحل شرق افريقية الخاضعة لزربار وذكرت أنه
كان في استطاعة إنجلترا أن تحتفظ لنفسها بكل هذا الساحل إذا كانت
سياستها تسير بشكل أقل رداءة لأن كل العالم كان يعرف منذ وقت بعيد
وبشكل ثابت أنه لا يمكن لسلطنة زربار أن تعيش لمدة طويلة .
أما جريدة «التايمز» فإنها ذكرت في يومي ٦ و ٩ أن قسمايو هامة جداً من
الناحية الدولية وأنها هي الميناء الوحيد ، من راس جاردافوى حتى المناطق
الاستوائية ، الذي يستطيع حماية السفن .

وجاء تقرير القنصل العام البريطاني في شرق افريقية مهدتاً لانشغال
حكومة لندن وقلقها ومؤكداً أن السلطان قد قرر ألا يعطى لإيطاليا أى شىء
أكثر مما جاء في خطاب ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٦ الذى أرسله السلطان السابق
والذى رفض فيه بشكل قاطع كل الاقتراحات الإيطالية . وذكر هذا
القنصل أن رفض السلطان إعطاء قسمايو لإيطاليا هو الذى دفع الدولة إلى
خلق مسألة القنصل الأخيرة التى لم يكن لها أى داع لو كانت إيطاليا قد
حصلت بالفعل على وعد منه^(١) .

أما بسمارك فإنه كان واقعياً أكثر من سالسبرى ولم يخف نيته في تأييد
السلطان ، وطلب الى روما أن تشرح موقفها وأهدافها محاولاً في نفس
الوقت أن يقلل من أهمية قسمايو وذا كراً أنه لا يوجد هناك أى ميناء بمعنى

(١) سالسبرى إلى كندى في ٧ من يونيو سنة ١٨٨٨ ، F. O. 170 — 403,
No 12 Africa.

الكلمة على مصب نهر الجوبا . وأعلن السفير الإيطالي أن بلاده لا يمكنها أن تعتمد على تأييد السياسة البريطانية بها في هذه المسألة ، كما أن ألمانيا من ناحيتها لا تستطيع أن تتعهد بأنها ستحافظ على حيادها في مثل هذه المسألة .

واستفسر منه : « وكيف تستطيع ألمانيا أن تبقى غير مكترثة أمام عمل يهدد كل مشروعاتها الاستعمارية في شرق إفريقيا ؟ » . ان الطريقة التي هددت إيطاليا باستخدامها ستزعزع سلطة السلطان على طول السواحل وستسبب في ثورة الشيوخ المحليين . ان سياسة إنجلترا وألمانيا هي المحافظة على نفوذ السلطان وتقويته وإلا فإنهما لن يتمكنوا من أن يحملاه مسؤولية المحافظة على النظام في بلاده أو الهدوء اللازم لنجاح المشروعات الاقتصادية لكل من هاتين الدولتين ^(١) .

وأعطى هذا الضغط على الحكومة الإيطالية النتيجة المرجاة منه فذكر كاتلاني لسالسبري أن إيطاليا ستعمل على عدم التعرض للمصالح أو للمشاعر الإنجليزية في مسألة زنبار ، وأنها ستحاول بكل وسيلة مستطاعة أن تتجنب كل صدام مع السلطان . وانتهز سالسبري هذه الفرصة لكي يشرح ضرر أي عنف أو عمل متسرع من جانب القنصل الإيطالي وخطره على المصالح الإيطالية في تلك المناطق .

وفي روما حاولت الحكومة الإيطالية أن تهدئ من قلق الإنجليز والألمان

(١) مالت إلى سالسبري في ٩ من يونيو سنة ١٨٨٨ مرفق بسالسبري إلى كندى

F. O, 170 — 403. No. 13 Africa Conf.

في ١٣ من يونيو سنة ١٨٨٨

فأعلن داميانى أن حكومته لا ترغب فى فتح مسألة افريقية أخرى ، وأنه لم
لم يكن لها إلا مصالح بسيطة جداً فى زنبار . أما فيما يخص إقليم قسمايو ، وهو
كل ما تأمل فى الحصول عليه فإنها ستحاول الحصول على تصريح لشركة
إيطالية باستغلال موارد ذلك الإقليم بشروط مماثلة لتلك التى منحت للشركة
البريطانية .

وظهر النفاق واضحاً حينما أعلن فى مجلس النواب فى يوم ١١ أن وجود
الدول الصديقة فى زنبار سيحمى إيطاليا من أى تعقيدات ومشاكل دولية^(١) .
وعلى أى حال فإن هذا التراجع الإيطالى قد سمح للورد سالسبرى أن
يؤكد للقائم بأعمال السفارة الإيطالية فى لندن أنه سيمذل جهده لى يجعل
السلطان يعتذر لإيطاليا ولكنه أضاف بأنه من الصعب الحصول على
امتيازات إقليمية من السلطان بعد ذلك الخطأ الذى ارتكبه القنصل الإيطالى
ونصح إيطاليا بالألا تضحى بأموالها ورجالها فى سبيل الحصول على إقليم
غير صحى مثل إقليم قسمايو^(٢) . أما الحكومة الإيطالية فإنها أعلنت
استعدادها لتأجيل المطالب الإقليمية وقرارها بالألا تطالب إلا باعتذار عن
الإهانة التى لحقت بها — ورغم أن سالسبرى كان لا يستطيع أن يجد أو
يفهم هذه الإهانة فإنه نصح للسلطان بالاعتذار عنها بشكل رسمى .

(١) كندى لسالسبرى فى ١٠ و ١٢ من يونيو سنة ١٨٨٨ F. O. 170 — 397

No 13 & 14 Africa.

(٢) سالسبرى إلى كندى فى ١٢ من يونيو سنة ١٨٨٨ F. O. 170 — 403.

No 18 Africa.

ترك السكابتن تشسكى عدن إلى زنبار مزوداً بسلطات لاتمام الموضوع مع السلطان ولكن صعوبة جديدة ظهرت في الأمر، إذ أن الإشاعات قد سرت معاملة أن السلطان سيرسل إحدى سفنه إلى قسمايو . ولا يبعد أن يكون السلطان قد استمع في هذا التصرف إلى نصيحة القنصل الانجليزى الذى رغب فى توكيد سلطة زنبار على هذا الميناء فى الوقت الذى ستقدم فيه الاعتذارات للقنصل الإيطالى ولقائد السفينة الحربية الإيطالية . واضطرت وزارة الخارجية الإيطالية أن تطلب من انجلترا أن تتدخل لى تمنع اتخاذ أى إجراء من هذا النوع قد يضر بمهمة السكابتن تشسكى . ووافقت حكومة لندن على هذا الطلب ورأته معقولا خصوصا أن هذه « المظاهرة » لم تكن ذات قيمة كبيرة مادامت سلطة بريطانيا ثابتة الأقدام فى زنبار فنصحت لقنصلها لدى السلطان بأن يعضد وجهة النظر الإيطالية فى موضوع عدم إرسال سفينته إلى قسمايو .

ولكن الأمور لم تسر حسبا تشتهى إيطاليا وانجلترا وألمانيا . ذلك أن أهالى شرق أفريقية كانوا قد بدؤا يدركون معنى التنازل عن السواحل للشركات الانجليزية والألمانية ويظهرون عداءهم نحوه . وأخذ أهالى الصومال يرسلون وفودهم وشيوخهم إلى السلطان يهددونه بعدم الاعتراف بإمامته لهم ويؤكدون له أنهم لن يعترفوا بأى امتياز يمنح للدول الأوربية ، وأنهم سيحاربون إن لزم الأمر لمنع الدخلاء من الاستيلاء على مدنهم أو من السيطرة

عليها . وكان هذا الموقف يمنع السلطان من إعطاء حقوق امتياز جديدة
 ولدولة أوروبية أخرى هي إيطاليا . فاضطر السلطان إلى أن يعلن على
 رؤوس الاشهاد أنه مصمم على ألا يمنح إيطاليا أى عقد تنازل أو عقد
 امتياز في بلاده^(١) .

أعلن السلطان هذا البلاغ بعد وصول الكابتن تشكى إلى زربار في
 السفينة الحربية الإيطالية أرشميد في يوم ٢١ من يوليو سنة ١٨٨٨ . ويمكننا
 أن نرى فيه مجهود القنصل الإنجليزي وحرمه على ألا تشارك إيطاليا انجلترا
 وألمانيا في تقسيم الأسلاب في شرق أفريقية خصوصاً وأنه كان قد طلب
 إلى تشكى أن يفصل بين موضوعي الاعتذار وقسمايو ، ولكن تشكى
 رفض وأصر على الحصول على قسمايو لإيطاليا بدعوى أن أوامره
 كانت صريحة^(٢) .

تطلب الموقف تدخلا جديداً من حكومتى لندن وبرلين . وشرح
 سالسبرى لكتلاني أن السلطان رجل عزيز النفس ومن أسيرة عربية كريمة
 وينتسب إلى النبي صلى الله عليهم وسلم ، وأن الأهالي العرب يؤيدونه نظراً
 لخشيته من التدخل الأجنبي في بلادهم . وأن أهالي إقليم قسمايو أنفسهم كانوا
 قد أعلنوا أنهم سيقاومون بالسلاح كل أجنبي يأتي للإقامة لديهم دون إذن

(١) إيفان سميث إلى سالسبرى في ٢٨ من يوليو سنة ١٨٨٨ رقم ١٩٥ سرى

مرفق ٣ — بتقرير سالسبرى إلى كندى في ٧ من سبتمبر سنة ١٨٨٨ 401 F, O, 170. —
 No 25 Africa.

(٢) سالسبرى لكندى في ٣ من أغسطس سنة ١٨٨٨ . 401 F O, 170 —

No 20 Africa.

منهم . ووصف سالسبرى هذا الجو بأنه غير ملائم لنجاح المفاوضات الإيطالية ، إلا إذا كانت إيطاليا ترغب فى عدم الاعتداء على مصالح ومشاعر الشيوخ العرب والأهالى .

أما ألمانيا فإنها لم تخف شعورها بأن كلا من تشكى والقنصل الإيطالى فى زنبار لا يصلحان للدخول فى مفاوضات دبلوماسية وأن كريسبى نفسه قد وقع فى خطأ لاستفاده إلى تقاريرهم^(١) . واضطر كريسبى إلى أن يظهر عدم رغبته فى الاصطدام مع إنجلترا وألمانيا وأبرق إلى كتلانى : « إني لن أسمح له (تشكى) بعمل أى شىء يغضب إنجلترا ؛ ولكنى أرغب من ناحية أخرى فى أن يعطى اللورد سالسبرى تعليمات إلى القنصل الانجليزى لىكى يعاملنا معاملة ودية »^(٢) .

كان القنصل الإيطالى قد زار القنصل الإنجليزى فى زنبار مرات عديدة فى أوائل شهر أغسطس . وفى يوم ١٠ منه ذكر له أن الكابتن تشكى كان مستعدا لإعادة العلاقات الودية مع زنبار فى الحال وأنه سيمترك مسألة قسمايو لتسوية أخرى . ثم ذهب تشكى لمقابلة السلطان وعرض عليه مسودة الخطاب الذى سيكتبه معتذرا للملك إيطاليا . وقبل السلطان نصه وأرسل ثلاثة من مستشاريه العرب فى يوم ١٤ يحملون نص خطاب الاعتذار

(١) سكوت إلى سالسبرى فى ٤ من أغسطس سنة ١٨٨٨ رقم ٤٧ أفريقية -

F. O. 170—404 No 21 Africa

سرى . أنظر

(٢) سالسبرى إلى كندى فى ٣ من أغسطس سنة ١٨٨٨ F. O. 170—404

No 20 Africa.

إلى القنصلية الإيطالية كما أنه قبل كل ما طالب به الإيطاليون كتعويض أدبي ولكن تقديم ذلك بشكل رسمي تأجل حسب طلب تشكى الذى ذكر أنه ينتظر تعليمات من حكومته .

وبقى تشكى فى زنبار لمدة شهر أ كد فيها السلطان مرات متعددة تصعيمة على عدم تنازله عن قسمايو لإيطاليا . وكان من الواضح أن إيطاليا ترغب فى كسب الوقت عن عمد إذ أن رأى العام كان يضغط على الحكومة بشكل يجبرها على أن تطلب من إنجلترا حلا مواتيا ، وفى انتظار ذلك صممت على ترك باخرتين حرييتين فى مياه زنبار الإقليمية .

أعلن كريسبي أن حكومته لم تحرم نفسها من القيام بعمل إيجابى إلا لصداقتها للحكومة البريطانية التى تولت الأمر نيابة عنها . وشرح كريسبي أن مسألة اعطاء إقليم يطل على المحيط الهندى لإيطاليا هى مسألة حيوية «للوارة الإيطالية» التى لن تستطيع أن تحافظ على تسييرها لأموار الدولة بعد كل ما حدث وستضطر إلى ذلك اضطرارا بعد أن تفقد ثقة البرلمان . وأعلن كريسبي أنه لا يرغب فى الحصول إلا على وعد مؤكد بأن إنجلترا ستعضد إيطاليا بعد شهرين أو ثلاثة . ثم عاد وأعلن أنه قد أبعاد كل فكرة خاصة بإعطاء إيطاليا أراضى هناك وأنه لا يرغب إلا فى الحصول على عقد تنازل أو امتياز لشركة ايطالية يشبه العقود التى منحت للشركات البريطانية والألمانية . ولكنه عاد وصرح سرا للسفير الانجليزى بأنه

يأمل في الحصول على خليج قسمايو كتمويض للتجارة الإيطالية عما
أصابها من خيبة أمل في مصوع^(١).

حافظت الحكومة الانجليزية على موقفها حتى لا تهدد مشروع استعمارها
الشرق افرريقية بثورة من الأهالي ، وأعلن اللورد سالسبرى أنه لا يمكن
الوصول إلى مشروع مرض لإيطاليا الا بعد مرور فترة من الوقت تكفي
لتهديئة نفوس الأهالي في زنبار . وحتى اذا كان في استطاعة ايطاليا أن
تحصل على موافقة السلطان ، وهو أمر شبه مستحيل في ذلك الوقت ، فإن
استيلاء إيطاليا على قسمايو سيقتل وجود قوة عسكرية كبيرة ودائمة في تلك
المنطقة . ولذلك فإن اللورد سالسبرى ذكر أن النصيحة الوحيدة التي
يستطيع تقديمها لإيطاليا كانت هي تأجيل مشروعها لفرصة أخرى
مواتية . ولكنه أضاف أن الحكومة البريطانية تقبل أن تعد بأنه في خلال
فترة محدودة — ولتكن ثلاث سنوات مثلاً — لن تستولى أى دولة أخرى
على ذلك الجزء من الساحل الذى يهتم ايطاليا . واشترط بقاء هذا الضمان سراً
لأن اذاعته ستزيد إثارة مخاوف وعداء العرب . فإذا ما حافظت الحكومة
الإيطالية بمد انقضاء تلك الفترة على فكرة إنشاء مؤسسة في قسمايو ،
فمن الممكن أن تكون حالة دعر الأهالي قد انتهت ، وأن يكون السلطان

(١) كندى إلى سالسبرى في ١٨ من أغسطس سنة ١٨٨٨ F. O. 170—397
No 17 Africa.

قد نسي ثورة مشاعره مما يسمح له بالانصات الى المقترحات التي ستقدم بها إيطاليا في ذلك الوقت^(١).

وفي يوم ٢٧ من سبتمبر أقلمت السفينتان الحربيتان الإيطاليتان أرشميد ودوجالي بعد أن أمضيتا مدة شهرين في مياه زنبار . وسافر تشكى على ظهر الباخرة الثانية . وقد وقع هذا السفر فجأة ، ولم يبلغ أحد من الإيطاليين أيا من الإنجليز أو الألمان أو السلطان وسلطاته المحلية بهذا السفر ، ولم يقم الضباط الإيطاليون حتى بتبادل الزيارة مع قطع الأسطول البريطانى الراسية في الميناء كما هو المتبع في التقاليد البحرية . فساد السرور حاشية السلطان في أول الأمر ثم خشى من أن تكون السفن الإيطالية قد أتجهت إلى قسمايو . ولكن الحقيقة هي أن تشكى ذهب جنوبا إلى ميناء آخر لكي يتصل برقبيا بروما . وعلى أى حال فإن الاشاعة سرت بأن إيطاليا ستعين تشكى قنصلا عاما لها في زنبار ، وهو الحل الأكثر مضايقا للسلطان^(٢) . واضطرت الحكومة الإنجليزية إلى أن تشرح لحكومة ألمانيا ضرورة توحيد مجهوديهما لمحاولة اغراء إيطاليا على صرف نظرها عن مثل هذا التعيين . واستلم كل من السفير الألمانى والإنجليزى في روما تعليمات بطلب منع عودة تشكى إلى زنبار حتى تنتهى الفوضى السائدة على الشاطئ^(٣).

(١) سالسبرى إلى كندى في ١٣ من سبتمبر سنة ١٨٨٨ . F. O. 170—404 .

No 26 Africa.

(٢) ايفان سميت إلى سالسبرى في ٢ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ — برقيه

رقم ١٠٤ — مرفق بتقرير سالسبرى إلى كندى في ٨ من أكتوبر سنة ١٨٨٨

F. O. 170—405. Tél. 31.

(٣) سالسبرى إلى كندى في ٥ و ٨ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

F. O. 170 — 405. Tel. No 33—35 Africa.

ولقد ذكر كريسبي في أول الأمر أنه لا يمكن لإيطاليا أن تصرف
نظرها عن زنبار وأن السكاين تشكى سينتظر الفرصة المناسبة ، ولكن
من الضروري ارضاءه في مسألة عقد التنازل . ثم أضاف : « ورغما عن
أننا لا نعتمد على أى حملة عسكرية . . . فإن بعض طلقات المدافع قد تؤدي
إلى نتيجة مرضية » . ولكن هذا الأسلوب التهديدى لم يمنع كريسبي
من مناقشة مسألة زنبار مع السكاين بسمارك الذى كان فى روما فى ذلك
الوقت وأن يعرض عليه تسوية المسألة دون استخدام للعنف . وقبل
كريسبي علاوة على ذلك تأجيل ارسال تشكى الى زنبار حتى يعود النظام
والهدوء الى ما كانا عليه فى شرق افريقية .

انضمت ايطاليا بعد ذلك الى انجلترا وألمانيا وشاركتها فى حصار
شواطئ افريقية الشرقية مما سمح للسكاين تشكى بالعودة الى زنبار على
الباخرة الحربية الايطالية دوجالى . وفى يوم ٢٠ من نوفمبر سنة ١٨٨٨
قدم السلطان اعتذاره الرسمى لايطاليا واشتمل على ٢١ طلقة مدفع تطلقها
طوابى السواحل لتحية العلم الايطالى وعلى رفع جميع سفن السلطان للعلم
الايطالى وعلى خطاب اعتذار استلمه تشكى من السلطان لتقديمه
للملك فى روما .

وهكذا انتهى الخلاف المفتعل بين ايطاليا وزنبار ، ذلك الخلاف الذى
خلقته ايطاليا للتذرع به فى الحصول على جزء من الأسلاب الاقليمية فى شرق
افريقية ، ولكنه انتهى دون أن تحصل ايطاليا على أى شىء جديد

سوى وعد من انجلترا بأن هذا الجزء الساحلى الذى تقع فيه قسمايو لن يقع
 فى أيدي أى دولة أوروبية أخرى فى فترة ثلاث سنوات . وعادت العلاقات
 العادية بين ايطاليا وزنبار . وساعد اشتراك ايطاليا مع كل من انجلترا
 وألمانيا فى محاصرة سواحل زنبار على ربط مصالحها بمصالحهم وبالتالى على
 حل الموضوع فى صالح ايطاليا وعلى حساب زنبار .

الفصل الثاني عشر

الحماية وعقود الامتياز

١ — فرصة الحصار على سواحل إفريقية الشرقية :

ثار أهالي شرق إفريقية ضد تدخل الأجانب في بلادهم ومحاولة حكمها واستغلالها لمصالحهم . فطالب رجال الاستعمار البريطانيون حكومتهم باتخاذ الوسائل الفعالة ضد ثورة العرب على سواحل إفريقية الشرقية ، تلك الثورة التي كانت تسعى إلى منع دخول الشركات الأجنبية في بلادهم لاستغلالها ، وكانت تهدد باستخدام العنف ضد كل دخيل . ووافقت الحكومة البريطانية بطبيعة الحال على تأييد رجال الاستعمار ولم يكن من الصعب عليها أن تجد الادعاءات التي تخفي نيتها وأغراضها عن الرأي العام العالمي فتذرعت بإنسانياتها وإنها تهدف إلى إبطال تجارة الرقيق من شرق إفريقية « ولم تكن هذه المسألة في حقيقة الأمر إلا مسألة سياسة واضحة رغم اعطائها لوناً إنسانياً^(١) ولم تكن تجارة الرقيق إلا ادعاء يسمح لانبجاس استخدام العنف لتثبيت أقدامها في تلك المناطق والقضاء على كل مقاومة يستطيع الشعب أن يقوم بها .

(١) وادنجتون إلى جوبليه في ١٢ من يوليو ١٨٨٨

لم تقف انجلترا بمفردها في هذا الميدان إذ أن ألمانيا اشتركت فيه معها .
ورغم تشابه أهداف كل من هاتين الدولتين فإن التنافس بينهما كان
لا يزال قائماً ، وأرادت انجلترا أن تحمل ألمانيا على الأقل مسؤولية قيام ثورة
الأهالي على طول السواحل الشرقية للقارة وكان هذه الثورة لم تكن
لتحدث لو كانت انجلترا هي التي أرادت استغلال كل هذه السواحل
بمفردها . صرحت انجلترا بأن اعلان الحماية الألمانية على منطقة ويتو
تسبب في قيام ثورة الشيخ السواحل بوشيرى . وعلى أى حال فلم يأت شهر
سبتمبر سنة ١٨٨٨ حتى كان كل الساحل في ثورة مسلحة ضد الألمان
الذين تكبدوا خسائر جسيمة فقتل كثير منهم واطلق الأهالي النار على
البحارة وجرحوا كثيراً منهم (١) .

أدعى اللورد سالسبرى أن الاضطرابات ونشوب حركة المقاومة التي
ظهرت في كل شرق إفريقيا من السودان حتى زنبار لم تكن ترجع إلا إلى
شعور الإفريقيين بأن مصالحهم ككتجار وصائدين للعبيد قد أصبحت
مهددة ؛ وشرح أن الصناعتين كانتا مرتبطتين إحداها بالأخرى لأن العبيد
كانوا ضروريين لنقل العاج وإرساله إلى الساحل . ورأى العرب أن نطاق
الحمايات الأوروبية قد أخذ يطبق حولهم من كل جانب ثم يضيق النطاق
حولهم بإنشائه لشركات أوروبية تسعى إلى استغلال بلادهم الواسعة الغنية .
وكان هذا بلا شك أحد الأسباب التي ساعدت على انتشار القلق والذي

(١) جوبليه إلى جوسيران في ٣ من أكتوبر ١٨٨٨

تسبب في الحوادث الأخيرة في زنبار ، ولكنه لم يكن السبب الوحيد .
إذ أن الانجليز أنفسهم يعترفون بأن الألمان قد أثاروا الأهالي بتصرفاتهم
الجافة والوحشية rough and brutal أما عملاؤهم في شرق إفريقية فانهم
قد عاملوا العرب على أنهم من العبيد ونسوا « أن العرب من أكثر شعوب
العالم فخراً بأنفسهم ولهم شعور كبير بالاحترام الذاتي » (١) .

لم تكن الحكومة الألمانية ترغب في أن تدخل في حرب علنية ضد
أهالي شرق إفريقية فأعلنت أن الشركة الألمانية لشرق إفريقية
ستتحمل مسئوليتها إذا عملت على الشاطئ بعيدا عن مدى مدفعية
الأسطول ، وأن الحكومة لا تستطيع أن تضمن حمايتها لها فيما وراء هذا
المدى (٢) . ولكنها أعلنت الحصار على سواحل شرق إفريقية ودعت
الحكومة الانجليزية للاشتراك معها في اقامته .

اتفقت كل من حكومتى لندن وبرلين على ضرورة العمل ومحاولة إعادة
نفوذ السلطان وسلطته إلى ما كانت عليه والقضاء على الثورة . كان السلطان
هنا عبارة عن ستار يختفي وراءه المستعمرون للتمكن من وضع أقدامهم
على شواطئ إفريقية الشرقية فهم هو ذلك أو لم يفهم . كان هذا السلطان
هو الذي أعطى عقود الامتياز والتنازل للشركات الأوروبية ، وكان معنى

(١) وادنجتون إلى جوبليه في ٣١ من أكتوبر ١٨٨٨

A. E., Angl. Vol. 834. No. 177 Protect.

(٢) مذكرة الكونت ليدن Leyden في ٨ من أكتوبر ١٨٨٨

AFRICA No,6 (1888) Correspondence respecting suppression of slave
trade in East African waters. (c. 5559) No. 1

تجاح الثورة فقد الأوروبيين « لحقوقهم » التي حصلوا عليها . وكان هذا هو ما يضطر الدول الاستعمارية إلى الادعاء بأنها تحاول الاحتفاظ بنفوذه أى الاحتفاظ بما كسبت رغم أنف الأهالى . ولم يكن هؤلاء السلاطين من القوة بشكل يسمح لهم بالانضمام إلى شعوبهم ضد المستعمر ولم تكن لهم من ناحية أخرى القوة الكافية للوقوف في وجه الثورة ومحاربتها والقضاء عليها . وهكذا بدت سلطة السلطان مزعزعة في كل ممتلكاته ، وكان على الدول الاستعمارية أن تحافظ على نفوذه إن كانت ترغب في القضاء على الثورة .

ولم يكن من السهل على حكومتى لندن وبرلين أن تحتفظ بحاميات ثابتة من الجنود الأوروبيين على القارة إلا بتكاليف باهظة في الأموال والأرواح . ولهذا فانهما قررتا أن يقتصر عملهما المشترك على مساعدة السلطان بعمليات بحرية أى « بفرض الحصار على كل الساحل الأفريقى الخاضع لسلطنة زنبار وذلك بسفن المانية وانجليزية مع السلطان . . . ولقطع كل اتصال مع المناطق الثائرة على الساحل ، وخصوصاً حركة السفن التى تنقل الرقيق والأسلحة النارية والذخائر » ^(١) . وكان منع وصول هذه الأسلحة والذخائر إلى سواحل شرق افريقية يهيم الدول الاستعمارية بطبيعة الحال أكثر من خروج العبيد من هذه المنطقة . ولم توضع كلمة الرقيق إلا لإعطاء هذه العملية لوناً إنسانياً

AFRICA. No 6. (1886.) Correspondence respecting suppression (١)
of slave trade in East African waters. (c.5559.)

وإن كان رقيقاً في كذبه وادعائه ويشف عما تحته . وهكذا تقررت محاصرة السواحل برضاء السلطان رغم أن الدول الاستعمارية لن تعلنه باسمه^(١) حتى تحافظ على هيبتها تجاه الأهالي الثائرين من ناحية ولا تباعد بينهم وبين السلطان أكثر من ذلك .

وكان بسمارك قد أظهر في أثناء محادثاته التي أجراها مع كريسي في روما دعوته لرؤية اشتراك إيطاليا مع كل من إنجلترا وألمانيا في هذا « المشروع الانساني »^(٢) . ولم يترك كريسي هذه الفرصة السانحة تفلت من يده وقبل الاقتراح ، وأرسل تعليماته للسفينة الحربية الإيطالية « دوجالي » التي كانت راسية في مياه زنبار بالاشتراك مع السفن الحربية البريطانية والألمانية في عملية الحصار . فكان على قبودان هذه السفينة أن يتعاون مع القائد الأعلى البحري البريطاني ومع الأميرال الألماني في القضاء على تجارة الرقيق وفي منع استيراد الأسلحة الحربية والذخائر على طول ساحل القارة التابع لزنبار ومصادرة السفن والقوارب التي يشك في أنها تقوم بهذه العمليات^(٣) .

أعلن ايقان سميث القنصل البريطاني في زنبار حصار ساحل سلطنة

(١) وادنجتون إلى جوبليه في ٦ من نوفمبر ١٨٨٨

A. F. : Angl. Vol, 835, Tél. No. 186.

(٢) سالسبري إلى كندى في ١٤ من نوفمبر ١٨٨٨

F. O. 170-405. No. 39 Africa.

(٣) سالسبري إلى كندى في ٢٢ من نوفمبر ١٨٨٨

F. O. 170... 40. No. 42 Africa.

زنبار بين راس دجلادو و ويتو بما في ذلك جزر مافيا ولامو والجزر الأخرى الصغيرة القريبة من الساحل والواقعة من ١٠° ٢' إلى ٢٨° ١٠' جنوباً. ونشر البلاغ في يوم ٢٩ من نوفمبر لكي يطبق ابتداء من ظهر اليوم الثاني من ديسمبر^(١). ولكن قبودان السفينة الحربية دوجالى أبلغ الأميرال فريمانتل أنه قد استلم أوامر من حكومته بمد الحصار البحرى شمالاً وبوضع سفينته فيما وراء قسمايو. ولم تخف المناورة الايطالية على أعين الانجليز فرفض القائد البحرى البريطانى تعديل الترتيبات الموضوعة مدعياً أن الأميرال الألمانى والقطع البحرية قد تركت زنبار لأخذ مواقعها المحددة لها حسب الخطة. وعضد اللورد سالسبرى قرار الأميرال فريمانتل مدعياً أن القائد العام البحرى البريطانى لم يكن ليستطيع التصرف فى مسألة تعاون السفينة الايطالية بشكل يخرج عن الخطة الموضوعة دون أخذ موافقة الأميرال الألمانى وسلطان زنبار. وهكذا اضطرت ايطاليا إلى أن تغض النظر عن مناورتها المكشوفة الخاصة بوضع سفينتها الحربية تجاه قسمايو. ولكنها نجحت فى العمل على الساحل فى الشمال من تلك المنطقة ومع الشيوخ المحليين وأرضت كلا من انجلترا وألمانيا باشتراكهما فى عملية الحصار.

(١) لندن جازيت فى ٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨.

٢ - الحماية على أوبيا والميجرتين :

كان اشتراك إيطاليا في عملية الحصار البحري فرصة فريدة انتهزتها في جمع توقيعات الشيوخ والسلاطين المحليين على معاهدات الحماية نظير دفع مبالغ من المال لهم ، وذلك في الجزء الواقع بين نهاية أملاك سلطان زنبار شمالا ، وبداية الصومال الإنجليزي المطل على خليج عدن .

أحضرت إيطاليا ثلاثة من شيوخ الصومال إلى قنصليتها في زنبار في يوم ١٢ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ ، وذكرت أنهم جاءوا كمندوبين عن يوسف على يوسف سلطان أوبيا يحملون خطابا منه يسمح لهم أن يطلبوا باسمه من القنصل الإيطالي العمل على وضع سلطنة أوبيا تحت الحماية الإيطالية . وأبلغ فيلوناردى القنصل الإيطالي في زنبار هذه المسألة لحكومته في روما . وقامت الحكومة الإيطالية بالاستفسار من وزارة الخارجية البريطانية عن الساحل الأفريقى المجاور لراس جاردافوى ، وذكرت أنها ترغب في احتلال أو اعلان حمايتها على ذلك الجزء من الساحل الذى يتلو المحمية البريطانية في بلاد الصومال ويعتمد منها حتى النهاية الشمالية لأراضى زنبار . واستفسرت عما إذا كانت انجلترا تمنع فى مثل هذا الاحتلال أو هذه الحماية أو تعلم عن أى احتلال أوربى سابق لأى مكان على هذا الساحل .

ولم ير اللورد سالسبرى أى مانع أو اعتراض على المشروع الإيطالى . كانت وزارة الخارجية البريطانية تهتم قبل كل شىء بزنبار نفسها وبأراضى الصومال البريطانى وعدن . ولكنها فضلت استشارة وزارة الهند على أى

حال قبل إعطاء إجابة نهائية لإيطاليا ، وربما تكون قد خشيت من توسع
إيطالي جديد في الأراضي الواقعة إلى شرق عدن إذ أنها أشارت على حكومة
الهند بالاسراع في عقد الاتفاقات المطلوبة «مع الشيوخ المحليين على طول
الساحل العربي إلى شرق عدن» ^(١) ثم ردت على الحكومة الإيطالية بأنها
لا ترى أى مانع لا في اعلان الحماية الإيطالية على الساحل الإفريقى من نفس
المكان الذى تنتهى فيه الحماية البريطانية ، أى عند خط الطول ٤٩ شرقا
حتى الحدود الشمالية لأراضى سلطان زنبار . ولكن وكيل الخارجية
البريطانية ذكر للقائم بأعمال السفارة الإيطالية فى نفس الوقت أنه قد سمع
روايات تشير إلى أن للألمان حقوقا على ذلك الجزء من الساحل الإفريقى ،
وأن موافقة انجلترا لا تعنى اعترافها بخلو هذا الساحل من «حقوق» لدول
أوربية أخرى ^(٢) .

سمح ذلك الموقف لإيطاليا بأن تبلغ قنصلها فى زنبار فى يوم ١٤ من
يناير سنة ١٨٨٩ أنه ليس هناك ما يمنع من اعلان الحماية الإيطالية على تلك
المناطق وخصوصاً أنه لم تتقدم إحدى الدول المشتركة فى التوقيع على اتفاقية
مؤتمر برلين بأى بلاغ عن سلطنة أوبيا .

وادعت الحكومة الإيطالية أن مشاركتها فى محاصرة سواحل شرق
إفريقية تساعد على زيادة النفوذ الأوروبى فيه وتعمل على تحقيق الهدف «الإنسانى»

(١) سالسبرى إلى وزارة الهند فى ٣ من يناير سنة ١٨٨٩ وإلى اللورد دافرين فى ٤

من يناير سنة ١٨٨٩ F. O. 170—414. No 1.

(٢) سالسبرى إلى دافرين فى ١٢ من يناير سنة ١٨٨٩ F. O. 170—

414. No 12

الذى تسمى هذه الحكومة إلى تحقيقه مع الدول الأوربية الصديقة . وهكذا أصبح على فيلوناردى أن يوافق على طلبات مندوبى السلطان ، ثم يذهب بعد ذلك إلى أوبيا ويعلن رسمياً قيام الحماية الايطالية بعد أن يتأكد من أن السلطان المذكور يتمتع بكل حقوق « الاستقلال والسيادة التامة » .

رتب فيلوناردى الأمر وأقلع على السفينة دوجالى فى يوم ٢ من فبراير ووصل إلى تلك الجهة فى يوم ٧ ، وذكر أن السلطان أحسن استقباله ، وأكد له رغبته فى وضع بلاده تحت الحماية الايطالية وأنه مستعد للتوقيع على الاوراق الرسمية . وادعى القنصل الإيطالى أنه تحقق من استقلال سلطان أوبيا من الوجهة القانونية وأنه لا توجد على كل أراضيه الممتدة من وورشىخ فى الجنوب حتى رأس عوض فى الشمال أى مؤسسة أوربية ، وأكد أنه ليس لأى دولة عظمى ولم يكن لها أى نفوذ أدبى أو مادى على طول سواحلها^(١) . تأكيد غير ذى قيمة إلا من حيث الشكل لاستيفاء الشروط والأوراق اللازمة قبل تبليغ الحماية إلى الدول الموقعة على الاتفاقية العامة لمؤتمر برلين التى نظمت تقسيم الأراضى الافريقية بين الدول الأوربية ، خصوصاً وأن القانون الدولى لم يكن يعترف للافريقيين بنفس الحقوق التى منحها للأوربيين . ولم يكن هؤلاء الأفريقيون يعرفون ما يبصمون عليه نظير بعض المال ، ولا يعرفون أن الحماية تعنى السيطرة والاستغلال والتحكم . وعلى أى حال فقد وقع على الاتفاق الرسمى اللازم للحكومة الايطالية فى يوم ٨ من فبراير

(١) سذكرة كاتالانى إلى اللورد سالسبرى فى ٧ من يونيو سنة ١٨٨٩

سنة ١٨٨٩ . ثم قام ممثلو إيطاليا الدبلوماسيون بإبلاغ الحكومات الأوروبية التي يعملون طرفها في ٢ من مارس أن سلطان أويا قد طلب رسمياً وضعه تحت الحماية الإيطالية ، وأن إحدى السفن الحربية قد رفعت العلم الإيطالي وأعلنت الحماية على أراضى ذلك السلطان ^(١) .

ولقد قام بسمرك بتذكير السفير الإيطالي بأن المستكشفين الألمان كانوا قد عقدوا اتفاقيات مع الشيوخ على طول الساحل ، ولكن ألمانيا مشغولة في مناطق أخرى ، ولم تلتفت إلى هذه الاتفاقيات ولن تخلق أى مصاعب أمام إيطاليا بالنسبة لهذه المنطقة ^(٢) . ولكنه لم يذكر أن فقر هذه المنطقة من الناحية الاقتصادية هو الذى جعل ألمانيا تصرف النظر عنها وتوفر مجهوداتها إلى مناطق أخرى غنية ، وأن رفع العلم الإيطالي عليها لم يكن إلا لارضاء غرور الدولة الإيطالية وإعطائها صورة الدول العظمى ذات المستعمرات ، ولما كان بعض النواب الإيطاليين يخشون من أن تكون هذه المغامرة الجديدة سبباً في القيام بتضحيات مالية وعسكرية جديدة فإن كريسبي قد أعلن في مجلس النواب أن نصوص معاهدة الحماية على أويا قد أبلغت للدول الأوروبية . وأكد أن هذه الحماية لن تكلف إيطاليا أى نفقات مالية أو مجهودات عسكرية ، وأعلن أمله في الوصول إلى عقد معاهدات تجارية في هذه المناطق

(١) HURTSLET, Sir Ed.; The map of Africa by treaty. Vol. II. No 161.p. 772.

(٢) ماليت إلى سالسبرى في ١٣ من أبريل سنة ١٨٨٩ رقم ٨٥ أفريقيه - سرى

محول إلى ديرنج في ٣١ من مايو سنة ١٨٨٩ F O. 170—418. No 37 Africa.

تشبه الاتفاقات التي قامت كل من إنجلترا وألمانيا بعقدتها وتساعد على ازدهار التجارة الإيطالية .

وبعد انتهاء هذه العملية وجهت إيطاليا نشاطها صوب « سلطنة الميجرتين » وأمرت الحكومة قبودان السفينة الحربية ستافيتا (Stafetta) بتوقيع اتفاقات مع الشيوخ المحليين ورفع العلم الإيطالي على الساحل . وأبلغت إيطاليا وزارة الخارجية البريطانية بمهمة تلك السفينة الحربية في مياه شرق أفريقية وطلبت توجيه سلطات عدن إلى مساعدة قبطانها في المهمة التي كلفته بها ذاكرة أنها لا ترغب في قيام أى مشاكل اقليمية بين منطقة نفوذها الجديدة وبين مناطق النفوذ البريطاني . وأوصت الخارجية البريطانية وزارة الهند بإبلاغ ذلك لسلطاتها في عدن وفي بربرة^(١) .

رحب يوسف على يوسف «سلطان» أوبيا بقدوم السفينة الإيطالية وذهب عليها إلى صهره عثمان محمود «سلطان» الميجرتين معلناً أنه مستقل تمام الاستقلال عن أوبيا . وقام الإيطاليون بتحديد أراضى كل من الشيخين المحليين في علولا وبحضور كل منهما . أما الأراضى الواقعة بين رأس عوض وهى نهاية أراضى أوبيا ، ورأس بدوين الواقعة إلى الشمال من مصب النُّقل (Nogal) - تلك الأراضى التى كان يوسف على يوسف يدعى حقوقاً عليها - فإنها قد وضعت تحت الحماية الإيطالية ووقع كل من الشيخين على وثيقه خاصة بذلك .

(١) سالسبرى إلى دافرين فى ١٢ من فبراير سنة ١٨٨٩. 514. 170 — E. O.

وقامت الحكومة الإيطالية بإبلاغ هذه الحماية للدول الأوروبية طبقاً للمادة ٣٤ من الاتفاقية العامة لمؤتمر برلين واسمها باسم جراد ووادي نقل .

وقامت إيطاليا مع عثمان محمود بنفس الاجراءات الشكلية التي قامت بها سابقاً مع يوسف على يوسف فذكرت أنه «سلطان» مستقل تام السيادة ، وأن أرشيفات عدن خالية من كل ما يثبت أن أراضيها الممتدة من ناحية حتى خط ٤٩ شرقاً ، وهو نهاية أراضي الصومال الانجليزي ، وحتى رأس بدوين من ناحية أخرى لم تكن منطقة لنفوذ أو تحت حماية أي دولة أخرى . تأكيد يعلم كل من الإنجليز والاطاليين بكذبه منذ توقيع الاتفاقية المصرية الانجليزية الخاصة ببلاد الصومال والتي اعترفت بالإدارة المصرية والسيادة العثمانية حتى رأس حافون . وعلى أي حال فإن هذه الاجراءات الشكلية كانت لازمة لاستيفاء شروط اتفاقية مؤتمر برلين رغم عدم وجود أي داع لتأكيد خلو أرشيفات عدن بالذات من إثبات العكس . وتحرر محضر بإعلان الحماية الإيطالية على تلك الأراضي ووقع عليه في يوم ٧ من أبريل سنة ١٨٨٩^(١) .

وقامت الحكومة الإيطالية بإبلاغ الدول في ٢٠ من مايو بحمايتها على بلاد الصومال الواقعة بين الصومال الانجليزي وأراضي سلطان زنبار ذاكرة أن سلطنة أوبيا تصل جنوباً إلى إقليم وورشيخ التابع لسلطان زنبار عند

(١) مذكرة كاتالاني إلى سالسبري في ٧ من يونيو سنة ١٨٨٩ وسالسبري إلى

خط عرض ٣٠° شمالاً ، وتمتد حتى رأس عوض الواقعة عند خط عرض ٥٣° شمالاً ، وأن أرضى جراد ووادي نقل تمتد من حدود أوبيا حتى خط عرض ٣٨° شمالاً حيث تبدأ سلطنة الميجرتين التي قبلت الحماية الإيطالية والتي تمتد حتى حدود الصومال البريطاني عند خط طول ٤٩° شرقاً^(١) .

وهكذا نجحت الحكومة الإيطالية أثناء محاصرة سواحل شرق افريقية في فرض حمايتها على الأراضي الصومالية الواقعية بين النهاية الشمالية لأملاك سلطان زنبار وبين أراضي الصومال الإنجليزي - ولم تنس أطباعها ومشروعاتها الخاصة بقسميها وبالمواني الشمالية من سلطنة زنبار .

أعادت إيطاليا إثارة مسألة قسمايو في الوقت الذي كانت فيه كل من حكومتى لندن وبرلين مشغولتين بإعداد خطط حصار سواحل إفريقيا الشرقية والقضاء على ثورة العرب . طلب السفير الإيطالى فى لندن من اللورد سالسبرى إبداء رأيه فى الطريقة التى ينصح إيطاليا باتباعها لترتيب هذا الأمر مع سلطان زنبار . ولكن اللورد سالسبرى كان يعتقد أن كل محاولة جديدة لإجبار السلطان على إعطاء امتيازات إقليمية لن تؤدي إلا إلى زيادة هياج المشاعر التى تسود بين العرب ، ورأى أن كل اقتراح فى هذا الشأن سيكون خطيراً للغاية وسيؤجل عودة السلم إلى الساحل الإفريقى ، وسيكون قاضياً على أهداف إيطاليا فى تلك المناطق . وأعلن أنه فى أن ينتهى الهياج فى فترة قصيرة ، ويمكن بعد ذلك النظر فى المشروع الإيطالى . ولكنه رفض إعطاء أى رأى فى الموضوع بشكل رسمى وقاطع قبل أن يسود الهدوء^(١) .

وغير إعلان الحصار على سواحل شرق إفريقيا ومشاركة إيطاليا فيه الموقف لصالح إيطاليا نظراً للجو الذى كان يعيش فيه سلطان زنبار فى ذلك الوقت . لم يكن للسلطان أى حجة فى معارضة المشروع الإيطالى . كان شعبه فى ثورة مسلحة وكانت سواحله محاصرة بأساطيل ثلاث دول كبرى ،

(١) سالسبرى إلى كندى فى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٨٨٨ . F. O. 170—405 . No 45 Africa.

ولم يكن ما يحاول الاحتفاظ به وعدم اعطائه لاطاليا أكثر قيمة مما فقدوا واضطر إلى إعطائه لآنجلترا وألمانيا . ولذلك فإنه أظهر صداقته لاطاليا حتى يتحاشى قطع العلاقات بينه وبين قنصل هذه الدولة مرة جديدة ، الأمر الذى قد يتخذ ذريعة فى عزله من السلطنة . وكتب خطاباً ودياً إلى ملك ايطاليا فى ١٥ من يناير سنة ١٨٨٩ يبلغه فيه أنه قد أكد الوعد الذى أعطاه أخوه برغش من قبل لما كينون ولشركة شرق إفريقية البريطانية ، وأنه لن يعارض فى أى اتفاقية يمكن للحكومة الايطالية أن تتفق عليها مع هذه الشركة بخصوص احتلال مشترك انجليزى ايطالى لمنطقة قسمايو^(١) .

كانت السلطات البريطانية هى التى أوعزت للسلطان بكتابة هذا الخطاب بطبيعة الحال ارضاء لاطاليا من ناحية وتحميداً لنشاطها فى منطقة قسمايو من ناحية أخرى . وحقق هذا الخطاب الغرض المقصود منه .

وبعد قليل حصلت شركة شرق إفريقية البريطانية على عقد امتياز خاص بالموانى الواقعة إلى الشمال من لامو من السلطان وأبلغ ذلك لوزارة الخارجية البريطانية فى يوم ٢١ من مارس سنة ١٨٨٩ . ثم بدأت المحادثات بين ما كينون ، مدير شركة شرق إفريقية البريطانية وبين كاتالانى القائم بأعمال السفارة الإيطالية فى لندن واتفقا على أنه بمجرد أن يسمح السلطان باعطاء عقد الامتياز للشركة البريطانية لاحتلال موانى براوه ومركا

(١) السلطان إلى ملك ايطاليا مرفق بخطاب سالىبرى إلى دافرين فى ٢٢ من

ومقديشو وورشيوخ وهي التي تقع إلى الشمال من مصب نهر الجوبا سيحتفظ
بالجزء الواقع إلى الشمال من هذا النهر لإحدى الشركات الإيطالية ، والجزء
الواقع إلى الجنوب منه للشركة البريطانية أما قسميها فسيكون احتلالها احتلالاً
مشتركا وسيكون لكل من الشركتين نفس الحقوق في الملاحة على نهر الجوبا .
وبعد عودة ما كينزي مدير الشركة البريطانية في زنبار — إلى لندن ،
اتصل بدوره بكاتالاني ونصحه بعدم التسرع في احتلال هذا الجزء من
الساحل الذي سيكون من نصيب إيطاليا ، ذا كراً أنه من الضروري إنهاء
مسألة التحكيم الخاصة بلامو بين إنجلترا وألمانيا أولاً ، وأن الشركة البريطانية
تلتح على السلطان لإدخال جميع الموانئ الشمالية في عقد الامتياز ووضع
شرط لتسليم الموانئ الواقعة إلى الشمال من قسميها للإيطاليين ، وذلك بنفس
الشروط التي منحها للإنجليز في عقد ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٨ . ونصح
ما كينزي بعدم البدء إلا باحتلال قسميها فقط وذلك بمساعدة أحد
« المندوبين » من الأهالي الذي يمكن الثقة فيه واقترح سايمان بن حامد
حاكم ميناء مراكا وشقيق حكام لامو وماليندي لهذا المنصب ووصفه
بالذكاء وأوصى به كصديق شخصي له . ولم ينصح الحكومة الإيطالية
بتقديم هدايا للحكام وموظفي السلطان في هذه الموانئ ، بل بإرسال هدية
قيمة لسلطان زنبار نفسه ^(١) . ولا يخفى من هذا أن الشركة البريطانية
كانت ترغب في وقف التوسع الإيطالي جنوباً وذلك بإقامة احتلال مشترك
في قسميها ، كما أنها كانت ترغب في استخدام هذا النهر في التوغل في داخل القارة

(١) مشروع اتفاقية بين شركة شرق إفريقيا البريطانية والحكومة الإيطالية

ماحق بتقرير سالسبري إلى دافرين في ٢٢ من يونيو سنة ١٨٨٩ .

وكانت تحاول الاحتفاظ بنفوذ السلطان على كل الساحل لتختفي وراءه في تحقيق أغراضها الاستغلالية للأقليم وهي السياسة التي أوصت بها وزارة الخارجية .

ولقد أبلغت كل من الشركة الانجليزية والسفارة الإيطالية هذا المشروع لوزارة الخارجية البريطانية في يوم ٢٧ من مايو سنة ١٨٨٩ . وقبل ذلك بأيام قام كاتالاني باستفسار عما إذا كان هناك أى اعتراض رسمى على الاتفاق على تحديد المناطق التى ستعمل فيها كل من الشركة الإيطالية والشركة البريطانية . ولكن هذا التحديد لم يكن له أى داع قبل أن يعطى سلطان زنبار عقد الامتياز المذكور وادعت وزارة الخارجية أنها لن تستطيع الإجابة قبل استشارة قنصلها فى زنبار ؛ وكانت فى حقيقة الأمر تسعى للتأكد من سير المفاوضات مع ألمانيا قبل ارتباطها مع إيطاليا . وذكر سالسبرى أنه لا يرى أى مانع فى تنفيذ هذا المشروع فى الوقت المناسب ولكنه لا يرغب فى تحميل الحكومة البريطانية أى مسؤولية فى هذا الشأن^(١) . ثم حاولت وزارة الخارجية البريطانية كسب الوقت اللازم لتقديم مفاوضاتها مع ألمانيا . وطالبت ببعض التفسيرات الخاصة بالمشروع الإنجليزى الإيطالى . فانهز كاتالاني هذه الفرصة وتقدم بمشروع بلاغ يصدر من كل من الحكومتين الإيطالية والبريطانية بخصوص بنود هذه الاتفاقية وبخصوص تلك الأقاليم . وكان هذا بطبيعة الحال محاولة للاعتراف

(١) سالسبرى إلى ديرنج فى ٢٢ من يونيو سنة ١٨٨٩ F. O. 170 — 419

الرسمى بنفوذ إيطاليا وانجلترا فى موانى السلطان ، وتهديدا بخطر إعلان ضم ألمانيا لموانى السلطان الجنوبية ، فرد سالسبرى بأن حكومته لا تفكر فى الاهتمام بالدخول فى ارتباطات دولية مع إيطاليا بخصوص هذه المناطق ولا تعتقد أن الوقت يسمح بذلك . وأن المسألة ليست أكثر من اتفاقية بين الحكومة الإيطالية والشركة البريطانية مما لا يحمل الحكومة البريطانية أى مسؤولية^(١) . وهكذا اضطرت الحكومة الإيطالية إلى قبول موقف الحكومة البريطانية ، ووقع كاتالانى باسم الحكومة الإيطالية على عقد الاتفاق مع ما كينون مدير الشركة على ظهر يخته كورنيليا فى يوم ٣ من أغسطس سنة ١٨٨٩^(٢) .

تعهدت الشركة البريطانية فى المادة الأولى بأن تسلم إلى مندوبى الحكومة الإيطالية الممتلكات والأراضى والبلاد الممتدة على طول الساحل والمشملة على قسمايو وعلى موانى براوه ومركا ومقديشو مع المناطق التى تحيط بها لمسافة عشرة أميال للداخل ، وورشيوخ مع منطقة تبلغ خمسة أميال وذلك بعد أن يعطيها لها السلطان وستحتلها إيطاليا بنفس الشروط التى أعطاها عقد الامتياز للشركة البريطانية . أما قسمايو فقد تولت أمرها المادة الثالثة التى أعلن فيها الطرفان اتفاقهما على أن يحتلا منطقتها بالاشتراك

(١) كاتالانى إلى سالسبرى فى ٢٧ من يوليو وسالسبرى إلى ديرنج فى ٣١ من

F. O. 170 — 419. No 42 Africa.

يوليو سنة ١٨٨٩

(٢) أنظر الاتفاق المبلغ إلى سالسبرى فى ٥ من أغسطس سنة ١٨٨٩ ومن سالسبرى

F. O. 170 / 419 No. 44 Africa.

إلى ديرنج فى ٢٨ منه

HERTSLET. Sir Ed; The Map of Africa by treaty Vol 1 No. 27.
pp. 137 — 141.

وبالتساوى فى الحقوق . فكان على الطرفين أن يحتلها ويديرها
وأن يتحملا ويدفعا نفس النصيب فى مصاريف ادارتها ويقتسما بالتساوى
صافى إيراداتها . وكان على مندوبى الحكومة الإيطالية والشركة البريطانية
أن يصلوا إلى اتفاق مؤقت لتنفيذ هذه الإدارة المشتركة بعد اعطائها لهم
من السلطان .

وحددت المادة الرابعة بوضوح مناطق النفوذ الإيطالية والبريطانية
وذكرت أن الحكومة الإيطالية ستمتنع عن التدخل السياسى أو غيره
ولن تقبل الحماية أو الحصول على أملاك أو تعارض النفوذ البريطانى
لدى القبائل وفى الأقاليم الواقعة إلى الغرب وإلى الجنوب من خط يبدأ
من الضفة الشمالية لمصب نهر الجوبا ويسير مع الضفة الشمالية والشرقية
لهذا النهر إلى نقطة تقابل خط ٨° شمالا من خطوط العرض مع خط ٤٠°
من خطوط الطول شرقا ، ومن خط ثان يبدأ من هذه النقطة الأخيرة ويسير
نحو نقطة تقاطع نفس خط العرض مع خط ٣٥° من خطوط الطول شرقاً .
وتعهدت الشركة البريطانية فى نفس المادة بعدم تعدى هذه الخطوط إلى
الشرق أو الشمال الشرقى .

واعترفت كل من الحكومة الإيطالية والشركة الانجليزية فى المادة
الخامسة بمساواة حقوقهما فى الملاحة على نهر الجوبا وفروعه وأعطت المادة
السابعة للحكومة الإيطالية الحق فى إعطاء امتيازاتها وسلطتها لشركة
إيطالية تسمى « الشركة الملكية الإيطالية لإفريقية الشرقية » أو أى
اسم مشابه ، وتعهدت بأن تنفذ هذه الشركة الإيطالية الالتزامات

الواقعة على الحكومة الإيطالية نفسها مما يبقى على مسؤولية الحكومة الإيطالية « بالتضامن » مع هذه الشركة في تنفيذ تعهداتها والتزاماتها .

وأعطى السلطان عقد امتياز في ٣١ من أغسطس سنة ١٨٨٩ لشركة شرق إفريقية الامبراطورية البريطانية على البلاد والأراضي والأملاك الشمالية بما في ذلك بعض الجزر (مثل لامو وماندا وباتا وغيرها) التي لن تسلم لإيطاليا . وكان هذا العقد لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، ووافق السلطان على تسليم كل الجمارك لهذه الشركة بعد فترة خمس سنوات وهي المدة التي ستمتسم بعدها هذه الشركة مع السلطان زيادة صافي الأرباح من المشروع . وما أن نشرت أخبار هذا الامتياز في أوروبا حتى أصدرت إيطاليا أوامرها إلى قنصلها في زنبار موجهة إياه إلى أن يضع نفسه تحت تصرف القنصل العام البريطاني . ولكن انجلترا أصرت على تسوية المسألة في لندن وعن طريق الشركة البريطانية لا عن طريق وزارة الخارجية .

وقامت شركة شرق إفريقية الامبراطورية البريطانية بالتوقيع على عقد رسمي في ١٨ من نوفمبر سنة ١٨٨٩ مع الحكومة الإيطالية لتسليمها - بعد موافقة سلطان زنبار - كل المدن والأملاك والممتلكات الساحلية (فيما عدا قسمايو) وذلك من مصب نهر الجوبا شمالا وبما فيه برواه ومركا ومقديشو وورشيوخ ومروتي - وطبقاً لشروط والتزامات عقد الامتياز الذي أصدره السلطان في ٣١ من أغسطس سنة ١٨٨٩ وطبقاً للشروط والتزامات

الموقع عليها من الحكومة الإيطالية والشركة الامبراطورية في ٣ من أغسطس سنة ١٨٨٩ (١).

وفي اليوم التالي أبلغ الممثلون الدبلوماسيون الإيطاليون وزراء خارجية الدول الأوروبية حماية الحكومة الإيطالية منذ يوم ١٥ من نوفمبر على كل أجزاء الساحل الشرقى لأفريقية من الحدود الشمالية لأراضى قسمايو حتى خط ٣٠° ٢' من خطوط العرض شمالا ، وهى الأجزاء الموجودة بين المحطات التى اعترف بملكية سلطان زنبار لها فى عام ١٨٨٦ . وأن الحد الشمالى لهذه المحمية الإيطالية الجديدة تتطابق مع النهاية الجنوبية لسلطنة أوبيا التى كانت موضع البلاغ ... الصادر فى ٢١ من شهر مايو السابق (٢) . ولم يخف سالسبرى عن السفير الفرنسى فى لندن أن هذه الأراضى الجديدة كانت غير ذات قيمة كبيرة وواصل استهزائه قائلاً : « يجب أن نكون أثرياء مثل الإيطاليين حتى نستطيع أن نقبل أعباء جديدة من هذا النوع » . أما وادنجتون فإنه كان يفضل أن يرى المجهودات الإيطالية توجه نحو سواحل الصومال ونحو شرق أفريقية بدلا من توجيهها صوب تونس . وعلى أى حال فإن وزارة الخارجية الفرنسية قد أجابت على البلاغ الإيطالى المذكور بنفس أجابة الحكومة البريطانية أى أنها أجابت بالعلم بمحتوياته .

(١) مذكرة شركة شرق إفريقيا الامبراطورية البريطانية فى ٣ من مايو سنة ١٨٩٠ . أنظر
F. O. 107 — 434, No. 23 Africa

(٢) فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٨٨٩ — أنظر
F. O. 107 — 419, No. 60

Africa, A. E.: Italie, Vol. 89. fol, 128

HURTSLET, Sir., Ed.; The map of Africa. by treaty. Vol. II No. 165
p. 776.,

ولقد حاولت الحكومة الإيطالية استغلال التأخير في التصديق على عقد التنازل والامتياز المتسبب عن وفاة السلطان خليفة لكي تعدل نصوص هذا العقد في مصلحتها . وأرادت أن تحصل على عقد امتياز جديد لمدة خمسين سنة ومشابه للعقود الممنوحة لكل من الشركة البريطانية والشركة الألمانية . ووافقت الشركة البريطانية على هذا الاقتراح ، وقبلت مفاوضة السلطان الجديد ، السيد علي ، للحصول على عقد امتياز جديد . وصدر هذا العقد في يوم ٤ من مارس سنة ١٨٩٠ وترك للإنجليز والإيطاليين حرية ترتيب أمر التسليم والاستلام دون تصديق السلطان الرسمي على تلك العملية التي وافق عليها مقدماً^(١) .

أرضت هذه المسألة الإيطاليين ولم يبق عليها إلا إنهاء الاستلام من الشركة البريطانية ، ولكن مصاعب جديدة نشأت في الموضوع وأخرت هذه العملية مرة جديدة .

(١) أنظر سالسبري إلى دافرين في ٢٩ من مارس سنة ١٨٩٠ — وملحقاتها

F. O 170 — 433. No. 4 Africa.

(م ١٧ — التنافس الدولي)

٤ — الشركة الإيطالية الإفريقية الشرقية :

وصل برانكي Branchi ، مندوب الحكومة الإيطالية إلى زنبار في يوم ١٢ من مارس سنة ١٨٩٠ على ظهر الباخرة الحربية ثولتا . كانت له مرتبة القنصل العام وكان عليه أن يعمل مع ممثل الحكومة البريطانية في زنبار ويقوم بالتفقيش على موانئ الشمال تمهيداً لتسليمها للشركة الإيطالية التي ستديرها بدلا من الحكومة الإيطالية . وكان على ما كنزى مدير الشركة الامبراطورية البريطانية في شرق إفريقيا أن يصاحبه في زيارته للبنادر الواقعة إلى الشمال من مصب نهر الجوبا .

ولقد زود السلطان ما كنزى بخطابات توصية إلى الحكام والشيوخ المحليين ، وعزم ما كنزى على أن يقدم المندوب الإيطالي إليهم ويشرح لهم موقف كل من الحكومة الإيطالية والشركة البريطانية . وكانت رحلة ما كنزى مع برانكي تهدف إلى إبعاد كل فكرة للتنافس بين الدولتين في هذه الأقاليم وتسمح للأهالي معرفة أن إيطاليا ستنفذ سياسة تشبه سياسة الشركة البريطانية في ممبسه . ولكن الأهالي لم يرغبوا في الخضوع للإيطاليين ، وتحدثوا في براوه عن الاحتلال الإيطالي لمصوع ، والنتائج التي حدثت للأهالي ، ولتجار ذلك الميناء . وكان ما كنزى يعتقد أن نجاح الإيطاليين يتوقف إلى حد كبير على الطريقة التي يرغبون في معاملة الأهالي بها وفي تطبيقها لإدارة تلك المناطق الجديدة، فنصح بالاحتلال الأوروبيون في بداية الأمر إلا قسمايو ومقديشو، وأن يختاروا الرجال الذين سيعاونونهم في شغل

مناصب الادارة . واعترف بأن أهالي الصومال قد حنقوا على تسليمهم للايطاليين مما يتطلب حسن السياسة منعاً لنشوب المشا كل والاضطرابات وهذا يتطلب تطبيق سياسة حذرة خصوصاً في بداية العمليات على الساحل^(١) . ولكن الايطاليين أصموا آذانهم عن استماع النصائح البريطانية ووقعت حادثة مؤسفة في يوم ٢٤ من ابريل سنة ١٨٩٠ في ورشيخ إذ أن قائد الباخرة الحربية قولتا أرسل أحد القوارب إلى الشاطئ وبه أحد الضباط وأربعة من البحارة وأحد المترجمين^(٢) ، فهاجمهم الأهالي وقتلوا الضابط وأحد البحارة وقامت الباخرة بضرب المدينة بمدفعيتها ، ثم واصلت رحلتها إلى عدن . وطلب القنصل الايطالي في زنبار من زميله الانجليزى عدم إبلاغ هذه الحادثة للسلطان حتى لا يؤثر ذلك في مسألة عقد الامتياز .

ولكن الأوساط الاستعمارية في روما اتهمت السلطان بترتيب تلك الحادثة ؛ ولو زادت صراحتهم وجراتهم وصدق حدسهم لاتهموا بها انجلترا . وعلى أى حال فإن ما كنزى قام بكتابة تقرير لرئيس الوزارة الإيطالية عن الحادثة ادعى فيه أنها لم تكن مرتبة ولم ترتكب مع سبق الإصرار وشرح أن الأهالي لم يعرفوا جنسية البحارة حتى وقت الاعتداء ودافع عن السلطان وذكر أنه لا يمكن أن يكون مسؤولاً عن أى شىء مما وقع ، خصوصاً وأنه كان قد أوصى أكثر من مرة باتباع الحذر في التعامل مع أهالي الصومال .

(١) سالسبرى إلى دافرين في ٢٩ من مايو سنة ١٨٩٠ وملحقاتها - F. O. 170-434

No 18 Africa

Gaibi A.: *Mannale di Storia politico — militare delle colonie* (٢)

Italiane. Roma, 1928. p. 121

وكان ما كنزى نفسه قد وصل مع الايطاليين حتى مقديشو ، وقابلهم الأهالى بالترحيب فى كل مكان . ولكنه لم يصحبهم إلى ورشيش لأنها كانت قرية صغيرة تابعة لمقديشو إدارياً ولم يكن بها حاكم أو حتى موظفون للجهاك ، ولم يكن بها إلا أحد صغار الضباط من قوات زنبار على رأس بعض الجنود . وحمل ما كنزى نتيجة ما حدث للايطاليين الذين لم يعلنوا لحاكم مقديشو رغبتهم فى زيارة ورشيش ؛ ولكنه لم يذكر أن قائد حامية ورشيش الصغيرة كان يخضع للجنارال ماثيو الانجليزى فى زنبار . واتهم ما كنزى قائد الباخرة الايطالية بالجهل بطرق معاملة الأهالى ، وحمله مسؤولية ما حدث خصوصاً وأنه لم يكن هناك أى داع لزيارة هذا المكان . وحذر ما كنزى الحكومة الإيطالية من استمرار السفينة الحربية فولتا فى عملياتها فى تلك المناطق مما سيتسبب فى قيام الاضطرابات فى جميع موانئ الصومال ، وذكر أن مصالح الأجانب فى هذه المناطق كانت مركزة قبل كل شئ فى أيدي الهنود والبريطانيين^(١) .

استمعت الحكومة الايطالية لهذا التحذير ولكنها طالبت باستلام موانئ ساحل البنادر ، فما كان من البريطانيين إلا أن أبلغوها بعداء الأهالى فى مركا للاوروبيين ، وبقيام ثورة عامة على طول الساحل نتيجة لتدخل الأوروبيين فى البلاد . ولقد نصح القنصل العام البريطانى السلطان بإرسال إحدى سفنه تحمل امدادات للقضاء على الثورة ؛ أما القنصل الايطالى فإنه لم يخف قلقه على مستقبل المشروع الايطالى .

(١) مبلغ من الشركة البريطانية لوزارة الخارجية فى ٥ من يوليو سنة ١٨٩٠ ومنها

وانجلي الموقف باتفاق كل من انجلترا وألمانيا على إعلان الحماية على أراضي سلطنة زنبار . ولكن وزارة الخارجية البريطانية أبلغت الحكومة الإيطالية أنها ستحترم حقوق إيطاليا كل الاحترام^(١) . كما أن اللورد سالسبرى وقع مع وادنجتون السفير الفرنسي في لندن على تصريحين في يوم ٥ من أغسطس عام ١٨٩٠ بخصوص الاعتراف بالحماية على زنبار وعلى مدغشقر وتحديد مناطق النفوذ بين الدولتين في النيجر وتشاد ، وفي نفس الشهر اعترفت كل من انجلترا والبرتغال بمناطق نفوذ الأخرى في إفريقيا الشرقية وظهر أن أحداً لن يعارض انجلترا بعد ذلك . وأعلنت وزارة الخارجية البريطانية في يوم ٤ من نوفمبر أنها وضعت أملاك سلطان زنبار تحت حمايتها طبقاً للاتفاق الموقع عليه مع السلطان ، وكانت هذه الحماية تشتمل على الأراضي التي اعترف بملكية السلطان لها في نصوص الاتفاق الانجليزي الألماني ثم في مذكرة الكونت هيتز فيلد في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٦ وفي مذكرة اللورد إيدسليه في أول نوفمبر من نفس السنة ؛ ماعدا الأراضي الممتدة إلى الجنوب من نهر أومببا والأقاليم المحيطة بيراوه ومركا ومقديشو وورشيوخ . ثم أعلنت وزارة الخارجية في يوم ١٩ من نوفمبر أن المادة الثانية من الاتفاق الانجليزي الألماني في أول يوليو سنة ١٨٩٠ تنص على أن تسحب ألمانيا ولصالح انجلترا حمايتها عن ويتو ، وكذلك عن الساحل المجاور لقسمايو وكل

(١) سالسبرى إلى دافرين في ١٧ من يونيو سنة ١٨٩٠ — F. O. 170/434 — fol. 132.

مطالبها بخصوص (الأما كن) الأخرى على القارة إلى الشمال من نهر تانا وعلى جزر باتا وماندا . وكذلك فإن الحكومة البريطانية تعلن أن إقليم ويتو والأراضي التي تمتد منه حتى نهر الجوبا عند قسمايو قد وضعت تحت الحماية البريطانية بما في ذلك جزر باتا وماندا والجزر الأخرى في داخل خليج ماندا^(١) .

أسرعت إيطاليا بتكوين شركتها الخاصة بشرق إفريقية ، وحاولت أن تتشبه في ذلك بشركة الهند الشرقية البريطانية وتصل عن طريقها إلى إدارة كل المناطق الواقعة في منطقة نفوذها وذلك من النواحي التجارية والسياسية انتظاراً للتمهيد لاستلام الحكومة الإيطالية نفسها لتلك المناطق حين تسمح الظروف بذلك .

وكان ميدان عمل الشركة الإيطالية يمتد على طول الساحل من رأس بدوين إلى مدينة قسمايو قرب مصب نهر الجوبا أي مسافة طولها ١٢٠٠ كيلومتر من الساحل الإفريقي ، ويشتمل على بعض المدن والبنادر الهامة التي كانت في حقيقة الأمر عبارة عن موانئ تبسط نفوذها على مساحة تقرب من مليون كيلو متر مربع من الأراضي تشتمل على مناطق زراعية وثروات معدنية ، خصوصاً وأن ثلاثة نهيرات كانت تقطعها متجهة نحو الساحل . وبدأت الشركة الإيطالية تكوينها برأس مال يبلغ عشرين مليوناً من الفرنكات . وكان معنى هذا أن إيطاليا قد حاولت تطبيق النظم الاستثمارية البريطانية بعد أن ظهر لها إفلاس تجربتها في مصوع . فعزمت

(١) أنظر لندن جازيت في ٤ و ٢٥ من نوفمبر سنة ١٨٩٠ .

الفصل الثالث عشر

منطقة النفوذ الإيطالي

١ — المصاعب الخاصة بمنطقة الجوبا :

كان من نتيجة استيلاء الإيطاليين على جزء من سواحل البحر الأحمر وإعلانهم حمايتهم على أجزاء من سواحل الصومال ثم على الحبشة أن فكرت الحكومة الإيطالية في تحديد منطقة نفوذها في شرق إفريقيا والحصول على اعتراف دولي بقيام سيادتها على تلك المناطق منعاً لتوغل الفرنسيين من خليج عدن غرباً ، وإفسادهم عليها خططها في امبراطوريتها الإستعمارية الإفريقية . فأقترحت إيطاليا على إنجلترا رسم خط يسير إلى الشمال من الارتريا وإلى الغرب من الحبشة ثم يتجه صوب المحيط الهندي عند مصب نهر الجوبا ، وخطاً ثانياً يرسم حدود الصومال الإنجليزي المطل على خليج عدن ، بشكل يترك الأراضي الواقعة بينهما للنفوذ الإيطالي ويمهد لتحديد منطقة النفوذ الفرنسي في الصومال . ولقد بدأت هذه المفاوضات بالمحادثات عن الخط الذي يبدأ من سواحل البحر الأحمر ولكنها انقطعت نتيجة لرغبة إيطاليا في إدخال كسلا داخل منطقة نفوذها وإصرار كريسي على تلك المسألة . ولذلك فإن كريسي اقترح البدء بالنهاية الجنوبية لذلك الخط من سواحل المحيط الهندي تفادياً للمصاعب ولكن مصاعب أخرى كانت قائمة بين الإيطاليين والإنجليز في ذلك الجزء من أملاك سلطان زنبار .

الفصل الثالث عشر

منطقة النفوذ الإيطالي

١ — المصاعب الخاصة بمنطقة الجوبا :

كان من نتيجة استيلاء الإيطاليين على جزء من سواحل البحر الأحمر وإعلانهم حمايتهم على أجزاء من سواحل الصومال ثم على الحبشة أن فكرت الحكومة الإيطالية في تحديد منطقة نفوذها في شرق إفريقيا والحصول على اعتراف دولي بقيام سيادتها على تلك المناطق منعاً لتوغل الفرنسيين من خليج عدن غرباً ، وإفسادهم عليها خططها في امبراطوريتها الإستعمارية الإفريقية . فأقترحت إيطاليا على إنجلترا رسم خط يسير إلى الشمال من الارتريا وإلى الغرب من الحبشة ثم يتجه صوب المحيط الهندي عند مصب نهر الجوبا ، وخطاً ثانياً يرسم حدود الصومال الإنجليزي المطل على خليج عدن ، بشكل يترك الأراضي الواقعة بينهما للنفوذ الإيطالي ويمهد لتحديد منطقة النفوذ الفرنسي في الصومال . ولقد بدأت هذه المفاوضات بالمحادثات عن الخط الذي يبدأ من سواحل البحر الأحمر ولكنها انقطعت نتيجة لرغبة إيطاليا في إدخال كسلا داخل منطقة نفوذها وإصرار كريسي على تلك المسألة . ولذلك فإن كريسي اقترح البدء بالنهاية الجنوبية لذلك الخط من سواحل المحيط الهندي تفادياً للمصاعب ولكن مصاعب أخرى كانت قائمة بين الإيطاليين والإنجليز في ذلك الجزء من أملاك سلطان زنبار .

نعرف أنه كان على الشركة البريطانية أن تعقد اتفاقية مع الحكومة الإيطالية طبقا لنصوص اتفاقهما في ٣ من أغسطس سنة ١٨٨٩ وذلك لتسليم الأراضي والبلاد الذي منحها السلطان لهذه الشركة والواقعة إلى الشمال من مصب نهر الجوبا لكي تديرها الحكومة المذكورة طبقا لنصوص هذه الاتفاقية . ولكن السلطان منح الشركة البريطانية عقد الامتياز في ٣١ من أغسطس عام ١٨٨٩ لمدة خمس سنوات، وسامت الشركة هذه الحقوق للحكومة الإيطالية في يوم ١٨ من نوفمبر . وكان عقد الاستلام والتسليم يحتاج إلى تصديق السلطان خليفة الذي توفي مما تسبب في بعض التأخير . وحاولت الحكومة الإيطالية إنتهاز تلك الفرصة كما ذكرنا لتعديل نصوص عقد الامتياز لمصالحاتها ومد مدته من خمس سنوات إلى خمسين ، والحصول على نفس شروط الشركات البريطانية والألمانية . ونجحت الشركة البريطانية في الحصول على عقد امتياز آخر من السلطان الجديد سيد علي في يوم ٤ من مارس سنة ١٨٩٠ ، كانت شروطه أكثر فائدة ، وترك أمر الاستلام والتسليم للإيطاليين والبريطانيين بعد أن أعلن السلطان موافقته على ذلك مقدما . ولكن الشركة البريطانية شعرت بأنها حصلت على تلك الاتفاقية الجديدة بمجهودها وحاولت استغلالها في الضغط على الحكومة الإيطالية وعدم إعطائها كل ما تطلب إلا بعد تساهلها في مسألة الاحتلال المشترك والتعاون في إدارة قسمايو .

وأرادت الحكومة الإيطالية أن تقطع خط الرجعة على الشركة البريطانية ، وأبلغت وزارة الخارجية البريطانية مشروع بلاغ رسمي يرسل

إلى الدول العظمى ويذكر أن امتياز الشركة البريطانية قد تحول إلى إيطاليا وأن الحكومة الإيطالية ستقوم بدون تأخير ، وبامم سلطان زنبار بإدارة موانئه الواقعة إلى الشمال من قسمايو والأراضي المحيطة بكل منها وذلك في براوة ومركا ومقديشو وورشيوخ ، وطبقا للاتفاقية الموجودة ستقوم الحكومة الإيطالية باحتلال قسمايو مع الشركة البريطانية وسيكون لها نفس الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها هذه الشركة في هذا الميناء وفيما يخص الملاحة على نهر الجوبا^(١) .

واحتجت الشركة البريطانية ضد هذا البلاغ الإيطالي وذكرت أن عقد الامتياز الممنوح في ٤ مارس سنة ١٨٩٠ لا يؤكد العقد الممنوح في ٣١ من أغسطس سنة ١٨٨٩ ولكنه يُلغيه كلياً ويضع الشركة البريطانية في موضع المالك بالنسبة لهذه المناطق ولمدة خمسين سنة . كما أنه لم يذكر أى حق للإيطاليين مثل عقد ٣١ من أغسطس . ولهذا فإن الحكومة الإيطالية قد تسرعت في نشر بلاغها قبل التوقيع على عقد جديد باستلام هذه الحقوق وتلك المناطق . وطالبت الشركة البريطانية الحكومة الإيطالية قبل هذا الاستلام الجديد أو في نفس وقت حدوثه بتعويض هذه الشركة رسمياً ، ومكافأتها على المزايا الجديدة التي يحملها عقد ٤ من مارس سنة ١٨٩٠ . أما مسألة قسمايو والجوبا فقد ظلت كما هي ، ولكن الشركة أشارت إلى أنه قد يكون من غير العملي الوصول إلى احتلال

(١) Hurtslet, Si - Ed.; The of Africa by treaty. Vol I.I No. 202

مشارك لهذه المدينة ؛ كما أنها طالبت بتحديد حقوق الايطاليين في الملاحة على الجوبا وقصرها على اضطرارهم للوصول عن طريقها إلى بعض مناطق معينه . وإذا ما وجد أن هذا النهر يسير صوب الجنوب أكثر مما كان مثبتاً على الخريطة فيجب حرمان الايطاليين من كل حق للملاحة عليه^(١) . وهددت الشركة البريطانية الحكومة الإيطالية بأن المصاعب التي تعترض عملية الاستلام والتسلم لاتزال قائمة ولا يمكن حلها قبل البت في مسألة الجوبا وقسمها .

أما إيطاليا فانها إدعت أن هذا الخط الجديد المقترح قد يتعارض مع حقوقها في حماية ملحقات الحبشة ، خصوصاً وأن إقليم الكافا كان يدخل فيها . ولكن الشركة البريطانية رفضت هذا الادعاء وذكرت أنه إذا كان من غير الممكن تعديل اتفاقية شهر أغسطس فلن يكون هناك أى مجال لبحث هذه المسألة أو مسألة قسمها وستنفذ الاتفاقية الانجليزية الإيطالية على ما هي عليه . فاقترحت الحكومة الإيطالية ترك مسألة التحديد الإقليمي جانباً ، ولكن الشركة البريطانية رفضت هذا الاقتراح ؛ فطلبت الحكومة الإيطالية اتباع خط يسير مع نهر الجوبا حتى النقطة التي يدخل فيها في البلاد التابعة للامبراطورية الحبشية ، دون ذكر أى تحديد لهذه البلاد ، ولكن الشركة واصلت رفضها وقطعت المفاوضات وأبدت استعدادها لتنفيذ الاتفاق الذي قبله الطرفين والذي يسرى لمدة خمس سنوات .

(١) مذكرة الشركة البريطانية في ٣ من مايو سنة ١٨٩٠ مرفقة بتقرير سالسبرى إلى دافرين في ٧ من يونيو سنة ١٨٩٠ . F. O. 170 / 434 No

لم تكن الحكومة البريطانية تقبل أن تتذرع الحكومة الإيطالية بحمايتها على الحبشة لكي تمت نفوذها بشكل قد يعرقل نشاط البريطانيين ، فذكرت أنه من غير المتوقع أن تمتد أملاك منليك الثانى وملحقات بلاده إلى الجنوب من الخط المتفق عليه فى شهر أغسطس سنة ١٨٨٩ بل أنها لا تمتد بعد خط عرض ٩° شمالاً ، وهى بعيدة عن ذلك الخط المذكور . ثم أن مبدأ اعتبار كل المناطق التى يغزوها هذا الملك الإفريقى فى حملاته ضد قبائل الجالا وتوغله فيها على أنها امتداد لمنطقة الحماية الإيطالية كان أمراً يهدد المشاريع البريطانية . وذكرت وزارة الخارجية البريطانية أنها لا تستطيع أن تعترف بامتداد سلطة منليك إلى الجنوب من نهري أبابى والحواش رغم حروبه فى مناطق الجالا وفى اتجاه قبائل الكافا . وأن من يذكر عكس ذلك فهم من الإيطاليين الذين لا يمكن الوثوق فى حياد كتاباتهم وأغراضهم ، خصوصاً بعد إعلان الحماية الإيطالية على الحبشة . وذكر سالسبرى أن ادعاءات منليك على بعض قبائل الجالا ليست من القوة بحيث تصرف إيطاليا عن الاستفادة من المزايا الرئيسية التى ستحصل عليها بمجرد إتمام اتفاقية شهر أغسطس خصوصاً وأن إلغاء هذه الاتفاقية سيفقد إيطاليا السيطرة على موانئ الصومال ، ولن يودى إلا إلى مناقشة حول معرفة ما إذا كانت هذه الأراضى تخضع أو لا تخضع للحبشة . أما المحافظة على هذه الموانئ فيمكن أن يودى إلى خط تقسيم مناطق النفوذ بشكل مرض لكل من إيطاليا وإنجلترا . ولذلك فإن سالسبرى أشار على اللورد دافرين سفيره

في روما باغراء كريسي على رسم خط لتحديد مناطق النفوذ بين الدولتين في هذه المناطق ، ويمهد لتسليم الحكومة الإيطالية موانئ الصومال من الشركة البريطانية دون التحدث بينهما عن مناطق النفوذ^(١) . ووافق كريسي على هذه الفكرة التي ستسمح بالاعتراف الدولي بمنطقة النفوذ الإيطالية في شرق افريقية .

(١) سالسبري إلى دافرين في ١٠ من ديسمبر سنة ١٨٩٠ . F. O. 170/436 .

٢ — اتفاقية تحديد مناطق النفوذ :

لم تحصل وزارة كريسي على ثقة مجلس النواب الإيطالي واضطرت إلى ترك مقاليد الأمور في أوائل فبراير سنة ١٨٩١ وألف دي روديني الوزارة الجديدة . فأسرعت وزارة الخارجية البريطانية بتقديم النصيحة إليه بالمحافظة على العلاقات الودية مع جميع الدول حتى يجنب العالم أخطار الحرب وبدراسة مشروعات التوسع في افريقية جيداً من الناحية الاقتصادية حتى يبعد بلاده عن المفاجآت الأليمة بعد إقحامها في أنشاء امبراطورية استعمارية واسعة . ولقد استمع دي روديني إلى تلك النصائح بأذن صاغية وأظهر استعداداً لقبول موقف إنجلترا في مسألة كسلا وغيرها من المسائل وأعلن أن صداقة إنجلترا تزيد على أهمية أى إقليم يجاور حدود المناطق الإيطالية . وكان في حقيقة الأمر غير قادر على إجبار إنجلترا على تغيير موقفها في افريقية خصوصاً وأن منليك الثانى ملك الحبشة كان قد أعلن الغاء لمعاهده الحماية الإيطالية وقطع كل علاقاته مع حكومة روما .

ودخلت شركة شرق افريقية الامبراطورية البريطانية في محادثات مع سلطان زنبار لتعديل عقد الامتياز الممنوح في ٤ من مارس سنة ١٨٩٠ وذلك فيما يخص جزر لامو وماندا وباتا وميناء وإقليم قسمايو ونجحت في الحصول على عقد امتياز جديد في يوم ٥ مارس سنة ١٨٩١^(١) . حافظ على الوضع

HURTSLET, Sir Ed., The Map of Africa by treaty. Vol. 1. (١)
No 31, p.p. 150 — 151.

القائم على الساحل الأفريقى إلى الشمال من مصب نهر جوبا خصوصاً في
براوة ومركا ومقديشو ومروتى وورشيوخ ، ولكنه منح للشركة البريطانية
كل الحزام الساحلى من وانجا إلى كيبينى ، وغير الأمتياز الخاص بقسمائو
من خمسين سنة إلى حقوق أمتياز دائمة .

زاد قلق الحكومة الإيطالية وظهر خوفها من أن يكون ما كنزى قد
سمى إلى مفاوضة السلطان للحصول على عقد أمتياز لكل الساحل الواقع
إلى الشمال من قسمائو لصالح الشركة البريطانية . وطالب السفير الإيطالى
فى لندن وزارة الخارجية البريطانية بمعلومات عن هذه المسألة ، ولكن وزارة
الخارجية البريطانية أجابت بأنها أشاعة لا تستند إلى أى أساس من
الصحة .

ولكن السفير الإيطالى خشى من أن تكون الشركة البريطانية تسمى
إلى الحصول على أى ميناء يقع إلى الشمال من مصب نهر الجوبا ، فأبلغ وزارة
الخارجية البريطانية أن السلطان لا يملك فى تلك المناطق إلا بعض الموانى وما يجاورها
من الأراضى ، أما بقية الشريط الساحلى فهو موضوع تحت الحماية الإيطالية
وأن الحكومة الإيطالية قد أبلغت ذلك رسمياً للدول العظمى ، مما يحرم الشركة
من « حق » مفاوضة السلطان بخصوص تلك المناطق . وأشار السفير إلى
وجود تناقض بين الروح الودية السائدة بين حكومتى روما ولندن لتحديد
مناطق نفوذ كل منهما فى شرق افريقية وبين سلوك الشركة البريطانية التى
ستعتدى باستيلائها على تلك الموانى — على مسألة لا تدخل إلا فى اختصاص
الحكومتين المذكورتين . وطلبت الحكومة الإيطالية من حكومة لندن

التدخل لمنع الشركة من القيام بأى عمل قد يؤدي إلى تغيير الوضع القائم في تلك المناطق قبل أن تتفق الحكومتين على مصالحهما المتبادلة في افريقية . وطمأنت وزارة الخارجية البريطانية الحكومة الإيطالية على أن مفاوضات الشركة البريطانية مع السلطان لا تؤثر في علاقات حكومة روما مع السلطان ولا في علاقاتها مع الشركة نفسها^(١) .

ثم أعلنت الشركة البريطانية استعدادها للتساهل مع إيطاليا وقبول إدخال تعديلات على اتفاقية كاتالاني واقترحت الاحتفاظ بمصالحها في قسمايو ورسم الحدود عند مصب نهر الجوبا في نظير تنازلها عن كل المناطق القريبة من بلاد الكافا الموجودة إلى الشمال ، وذلك بأنزال خط الحدود من خط ٩° من خطوط العرض شمالاً إلى خط ٦° ، ثم يسير إلى النيل الأزرق مع خط طول ٣٥ شرقاً . ولكن عدم التأكد من حدود بلاد الكافا كان يجعل وضع أسمها في العقد مهدداً للمصالح البريطانية ، فصممت الشركة أخيراً على عدم ذكره حتى لا تفتح الباب لمطالب إيطالية جديدة . وأخيراً فإن هذه الشركة البريطانية قد أعلنت رغبتها في أن تتعهد الحكومة الإيطالية قبل استلامها لموانئ السلطان الواقعة إلى الشمال من نهر الجوبا ، بأن تعطى لها الأولوية في الحصول على هذه الموانئ إذا ما رغبت يوماً في التخلي عنها^(٢) .

(١) وزارة الخارجية البريطانية إلى دافرين في ٧ من مارس سنة ١٨٩١

F. O. 170/448. No. 2 Africa

(٢) وزارة الخارجية البريطانية إلى دافرين في ١٣ من مارس سنة ١٨٩١

. O. 170/448. No 13 Africa

ووافقت الحكومة الإيطالية على وجهة النظر البريطانية مع بعض التعديلات الطفيفة مما سمح بالتوقيع على اتفاقية من كل من الماركيز دي روديني واللورد دافرين في ٢٤ من مارس سنة ١٨٩١ وذلك لتحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين في شرق افريقية . وسار الخط الفاصل بينهما في وسط مجرى نهر الجوبا إلى أن يقابل هذا النهر الخط ٦° من خطوط العرض شمالاً ثم يسير مع هذا الخط غرباً حتى نقطة تقاطعه مع خط ٣٥° من خطوط الطول شرقاً فيسير مع هذا الخط شمالاً إلى أن يتقابل مع النيل الأزرق . أما قسمايو فإنها بقيت في أيدي إنجلترا . ولم يذكر هذا الاتفاق بطبيعة الحال أولوية إنجلترا أو الشركة البريطانية في الحصول على الموانئ الشمالية إذا ما رغبت إيطاليا يوماً في التخلي عنها — إذ أنه كان عبارة عن معاهدة بين حكومتى لندن وروما، ولم يكن للشركة البريطانية أي دخل فيه ، كما أن إيطاليا لم تكن قد استلمت بعد هذه الموانئ الشمالية . ولكن هذا العقد أعطى لإيطاليا بعض المزايا في قسمايو وذلك في المادة الثالثة منه التي نصت على المساواة في المعاملة بين رعايا كل من الدولتين والأشخاص الموضوعين تحت حمايتهما ، وفيما يتعلق بأشخاصهم وممتلكاتهم وحقوقهم في مزاولة التجارة والصناعة في ميناء قسمايو والمنطقة المحيطة بها ^(١) .

ولم تخف حكومة روما نبأ التوقيع على هذه الاتفاقية فأعلنتها في مساء نفس اليوم لو كالة استيفاني إظهاراً بأن أقدامها ثابتة في افريقية . وظهر

(١) F. O. 93 / 48 — 31, protocol. Demarcation of British and

Italian spheres in East Africa. Juba to Blue Nile, March 24 th, 1891

أن هذه الاتفاقية تدعم مركز إيطاليا ذلك التدعيم السياسى الذى حاولت حكومة روما الحصول عليه منذ بضع سنوات وتؤكد لها نفوذها فى شرق أفريقية (١) ولدينا وثيقتان عن رد فعل سلطان زربار عند ما أبلغه كل من القنصل العام البريطانى والقنصل العام الايطالى نبأ التوقيع على هذه الاتفاقية . وهاتان الوثيقتان كتبتا فى نفس اليوم وتحملان رقمين متتاليين إحداهما عادية للنشر فى المكتب الزرقاء والثانية «سرية» لا يجوز نشرها . كتب القنصل البريطانى فى الأولى « لقد ذكرنا فقط لسموه أن الجوبا سيكون خط التحديد وأن قسمايو ستبقى فى أيدي الانجليز . ولم نجد ضرورة لشغله بتفاصيل لأن كل ذلك لن يكون مفهوما لسموه . ولقد قبل السلطان بلاغنا دون أن يعطى أى جواب » وكتب القنصل الانجليزى فى الثانية : « ... أظهر سموه كل دهشته وغاية تألمه . ولقد أطلعت سموه على خطابه الخاص فى ٥ من مارس سنة ١٨٩٠ . . . الذى أظهر فيه استعداده لى يسمح للشركة الانجليزية بأن تؤجر موانئ الشمال للحكومة الايطالية . وأجاب السلطان بأنه كان قد كتب هذا الخطاب فعلا ، ولكن السير تشارلز ايثمان سميت كان قد أكد له أن الايطاليين لن يحضروا أبداً إلى الساحل وأجبت على سموه بأنه قد أساء فهم ما أراد السير تشارلز أن يقوله ولا محالة فى ذلك » (٢)

(١) بيو إلى ريبو فى ٢٨ من مارس سنة ١٨٩١ A. E. Italie, Vol. 96.

No 69 protect.

(٢) بورتال إلى سالسبرى فى ٢٩ من أغسطس سنة ١٨٩١ وثيقة رقم ٢٣٤ ،

٢٣٥ سرى . مرفقة بتقرير سالسبرى إلى دافرين فى ٧ من أكتوبر سنة ١٨٩١ .

F. O. 170 / 449. No 11. Africa.

وعلى أى حال فإن هذه الاتفاقية كانت أساس إتمام تحديد مناطق النفوذ بين إيطاليا وانجلترا من النيل الأزرق حتى سواحل البحر الأحمر . واعترفت لاطاليا بنفوذها على المناطق الواقعة إلى الشرق وإلى الداخل من ذلك القوس في نظير الاعتراف بالأراضي الواقعة إلى الجنوب وإلى الغرب وإلى الشمال من هذا القوس كمطقة نفوذ بريطاني ، وهي الأراضي التي تشتمل على كينيا وأوغندا وأعلى النيل والسودان . وكانت أيضاً أساساً لسيطرة إيطاليا على الجزء الشمالى من سواحل سلطنة زنبار والموانى الواقعة عليها وهي الأساسية لإنشاء الصومال الإيطالى واستغلال موارده .

بعد توقيع الاتفاقية الانجليزية الإيطالية في ٢٤ من مارس سنة ١٨٩١ دخلت الشركة البريطانية في محادثات مع تورنيلي السفير الإيطالي في لندن لتسليم موانئ زنبار الشمالية للحكومة الإيطالية وحقوقها ومسؤولياتها في تلك المناطق .

وأرادت الحكومة الإيطالية أن تحصل على هذه الموانئ من سلطان زنبار رأساً ، تمهيداً للمساومة في الاعتراف بالحماية البريطانية عليها .. إذ أنها كانت محاطة من كل جانب بالأراضي التي وضعتها إيطاليا تحت حمايتها .

وكان في استطاعة إنجلترا أن تدفع السلطان إلى المعارضة في وجهه النظر الإيطالية التي تستند إلى أن اتفاقية ٢٤ من مارس سنة ١٨٩١ تسمح بعملية التسليم وتعطي للحكومة الإيطالية حرية التفاوض مع السلطان لاستلام الموانئ الممنوحة للشركة البريطانية . ولقد قام القنصل الانجليزي في زنبار بمناورة لاثهار أن الشركة البريطانية ستتخلى عن إدارتها للموانئ الواقعة إلى الشمال من مصب نهر الجوبا وكان من نتيجة ذلك أن عارض السلطان في إتمام هذه العملية . فاستغل القنصل الانجليزي هذه المسألة لكي يذكر وزارة الخارجية البريطانية بأن السلطان قد أعطى عقد التنازل للشركة البريطانية . حقيقة أن سلطان زنبار السابق كان قد وعد إيطاليا في خطابه الشخصي للملكتها باعطائها قسميها . ولكن إيطاليا نفسها وافقت على ترك قسميها للانجليز . كما أن السلطان سيد على كان قد كتب

إلى ما كُنزى في ٦ من مارس سنة ١٨٩٠ بأنه لن يعارض في اتفاق الشركة البريطانية مع الحكومة الإيطالية بشأن إدارة بعض الموانئ التابعة له والمنصوص عليها في عقد الامتياز الممنوح لهذه الشركة، ولكنه من السهل على إنجلترا عدم الاعتراف بهذا الخطاب أو إعدامه خصوصاً وأنه كان لدى الشركة البريطانية، حتى تقضى على حجج إيطاليا التي تذكر أن توقيع اتفاقية ٢٤ من مارس سنة ١٨٩١ يقضى على حقوق الشركة البريطانية في موانئ الشمال .

جاء القنصل الإيطالي في زنبار يطلب إلى السلطان إعطاء دولته عقد امتياز في موانئ الشمال ولمدة محددة فتحصن السلطان خلف حقوق الشركة البريطانية وأضاف أنه لو كان حراً في تصرفاته لما أعطى لإيطاليا بخصوص الموانئ الشمالية . واعتقد السلطان أنه يرضى الإنجليز بهذا الموقف ، ولكنه نسي أن إنجلترا لا تسمى إلا لمصالحها الشخصية ، ولتثبت نفوذها في تلك المناطق ، خصوصاً بعد وضع بلاده تحت الحماية البريطانية . فضغط عليه القنصل الإنجليزي بعد أيام ، وأجبره على كتابة خطاب يؤكد فيه أنه لا يرجع فيما وعدها به . ويطلب فيه إلى الحكومة البريطانية أن تقف إلى جانبه في هذه المسألة ، ويعلن فيه أنه يوافق على عقد الامتياز الذي سيمنح لإيطاليا ، ما دام مشابهاً لعقد الامتياز الصادر للشركة البريطانية في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ويطلب من إنجلترا ألا تمنح إيطاليا أكثر من ذلك ويوافق مقدماً على ما ستحكم به إنجلترا في المسألة (١) .

(١) أنظر اللورد سالسبرى إلى إدواردز في ٣ من أكتوبر سنة ١٨٩٢ وملحقاتها

جاء هذا الخطاب معترفاً بمطالب إيطاليا ومؤكداً لنفوذ إنجلترا. وتولى المفاوضات كل من القنصل الإيطالي والقنصل الانجليزي بصفته ممثل الدولة صاحبة الحماية ووصلاً بسهولة إلى عقد امتياز يضمن المصالح الإيطالية والنفوذ البريطاني في الموانئ الواقعة إلى شمال مصب الجوبا .

ولقد أعطت حكومة زنبار بالمادة الأولى من هذا العقد للحكومة الإيطالية كل سلطاتها التي تمتعت بها في مدن وموانئ البنادر وهي براوه ومركا ومقديشو مع منطقة تبلغ عشرة أميال تحيط بها ، وورشيوخ مع منطقه تبلغ خمسة أميال فقط وكذلك الجزر الصغيرة القريبة من الساحل ، وذلك لكي تديرها وتشرف عليها سياسياً وقانونياً باسم سلطان زنبار وفي ظل علمه ويخلى ذلك حكومة السلطان من مصاريف الإدارة والتمويضات التي قد تنشأ عن هذه العملية . وأصبح للحكومة الإيطالية وحدها حق شراء وامتلاك الأراضي وغيرها ؛ ولكنه لم يمنحها حقوقاً على رعايا السلطان ورعايا إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا وكل دولة أخرى ترتبط مع السلطان بمعاهدة قائمة أو التزامات مترتبة على اتفاقية برلين سنة ١٨٨٥ واتفاقية بروكسل عام ١٨٩٠ .

وسمحت المادة الثانية لحكومة إيطاليا بأن تعهد بإدارة مدن وموانئ البنادر لشركة إيطالية على ألا يخلى ذلك الحكومة الإيطالية من المسؤولية تجاه حكومة زنبار . وأصبح لإيطاليا الحق في جمع الضرائب والرسوم المالية بما في ذلك الضرائب على الاستيراد والتصدير وأن تقوم بكل ما يلزم للصرف على الإدارة المحلية والمحافظة على النظام وإدارة القضاء وبناء الطرق

والموانى والأشغال العامة ، علاوة على حقها في تعيين الحكام والموظفين القضائيين وبقية الموظفين نظير دفع رواتبهم .

ومنحت المادة الرابعة لـ إيطاليا حق فرض الضرائب على الأهالي وتنظيم شئون التجارة والملاحة ، والاشراف على المصايد وإنشاء السكك الحديدية ومد خطوط التلغراف ، وفرض الرسوم على استخدام المنشآت العامة ، والاشراف التام على استيراد الأسلحة النارية والذخائر والخبور ، وكل ما ترى الحكومة الإيطالية أنه يتعارض مع الأخلاق العامة . أما المادة الخامسة فإنها أعطت لـ إيطاليا الحق في إقامة الجمارك واستلام الرسوم على البضائع والسفن التجارية والقضاء على التهريب .

وأما المادة السادسة فإنها أعطتها حق إنشاء مصرف وإصدار أوراق النقد وسك العملة الفضية والنحاسية . وكانت كل هذه الحقوق والامتيازات الممنوحة لحكومة إيطاليا تسرى لمدة ٢٥ سنة تبدأ من يوم التصديق على هذا العقد من كل من حكومتى روما ولندن وذلك طبقاً للمادة السابعة ، ويمكن تجديدها لمدة ٢٥ سنة أخرى بنفس الشروط . وبعد هذه الفترة سواء أكانت ٢٥ أو ٥٠ سنة تعود ملكية كل المنشآت العامة بما في ذلك السكك الحديدية والمباني والموانى الخ . . . لحكومة السلطان إذا ما رغب في ذلك ويقوم أحد المحكمين بتقدير قيمتها . وأصبح لـ إيطاليا حق احتكار الجمارك في هذه الموانى نظير دفع مبلغ ٤٠٠٠٠٠ روبية عند استلامها لها ثم نفس هذا المبلغ كل مدة ثلاثة أشهر . وكان على إيطاليا أن تباشر سلطاتها الممنوحة باسم السلطان وفي ظل علمه ، وأن تتعهد ألا

تُحاول تغيير نظام الدفع المتفق عليه إلا بناء على طلب السلطان أو موافقته
أو بناء على طلب الحكومة البريطانية^(١).

كانت بنود هذا العقد منسوخة طبق الأصل من عقد الامتياز الذي منحه
السلطان لشركة شرق إفريقية الأمبراطورية البريطانية رغم أن بعض البنود
قد عدلت وبعضها حذف خصوصاً وأن أملاك السلطان على ساحل البنادر
لم تشتمل إلا على بعض الموانئ وأقليم صغير يحيط بكل منها، كما أن نصيب
السلطان في أسهم التأسيس في الشركة البريطانية قد تغير إلى تعهد من
الحكومة الإيطالية بدفع مبلغ ٤٠٠٠٠ روبية له يوم استلامها لتلك المناطق.
اتفق القنصل الإيطالي مع القنصل الإنجليزي على شروط هذا العقد
في يوم ١١ من أغسطس سنة ١٨٩٢ وأبلغاها إلى حكومتيهما اللتين وافقت
عليها بعد مشاورتها وزودت كل منهما قنصلها بسلطات التوقيع عليها
في نفس اليوم. وقد تم التوقيع عليها في اليوم التالي في زنبار.

ولكن الحكومة الإيطالية كانت في موقف لا تحسد عليه نتيجة
للأزمة المالية السائدة في إيطاليا وخوفها من ثورة البرلمان إذا ما طلبت اعتماد
مبلغ ١٦٠٠٠٠ روبية في الميزانية لتلك المغامرة الأفريقية الجديدة^(٢)
ولذلك فإنها فضلت أن تقوم بتجربة لمدة ثلاث سنوات فقط حتى ترى كيفية

(١) عقد امتياز من حكومة سلطان زنبار للحكومة ملك إيطاليا في ١٢ من

أغسطس سنة ١٨٩٢ خاص بموانئ ساحل البنادر. F. O. 93 / 48 — 36

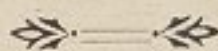
(٢) فيفيان إلى روز برى في ١٢ من أبريل سنة ١٨٩٣. F. O. 170 / 472..

سير الأمور وذلك بنفس شروط عقد الامتياز السابق وحتى تعطى نفسها فرصة تهيئة رأى العام وطلب الميزانية اللازمة من البرلمان . ووافق رود القنصل البريطاني العام في زنجبار على الاقتراح الايطالى وفرض عليه فى نفس الوقت بعض الشروط مثل إجبار إيطاليا على دفع ٥٠٠.٠٠٠ روبية للسلطان إذا ما أخلت هذه المناطق بعد ثلاث سنوات ، حتى يسمح له ذلك بإعادة إقامة إدارته فى تلك المناطق ، ويزاد هذا المبلغ إلى الضعف إذا ما قامت إيطاليا بعمليات شبه عسكرية هناك فى الشهور الثلاثة السابقة للاخلاء . وكان على الايطاليين أن يتعهدوا بعدم مطالبتهم بأى تعويضات عن أى أعمال عامة واشغال المنافع التى يكونون قد أقاموها . ووافقت ايطاليا على هذه الشروط ووقعت على اتفاقية جديدة فى يوم ١٥ من مايو سنة ١٨٩٣ تعطىها حق إدارة موانى السلطان الشمالية لمدة ثلاث سنوات فقط ^(١) . ووافق البرلمان الايطالى على هذا العقد، وعهدت الحكومة الايطالية بهذه المهمة إلى شركة فيلوناردى V. Filonardi وأعطتها معونة سنوية قدرها ٣٠٠.٠٠٠ ليرة . وفى ٣ من اكتوبر سنة ١٨٩٣ تركت السفينة الحربية الايطالية « ستافتا » ميناء زنجبار تحمل القنصل الايطالى ومعظم شيوخ المدن والموانى الشمالية متجهة بهم صوب ساحل البنادر لىكى يجرى تسليم هذه المناطق

(١) اتفاق إضافى بخصوص البنادر فى ١٥ من مايو سنة ١٨٩٣ ملحق لاتفاقية

لحكومة إيطاليا بعد أن أفهمهم السلطان أنه قد تنازل عن إدارتها
 للايطاليين وأمرهم بإطاعة أوامر ممثلى الحكومة الإيطالية فى بلادهم .
 وهكذا انتهى التنافس الدولى فى شرق افريقيه بخضوع الأجزاء الشمالية
 منه لسلطة ايطاليا - وستجدد الحكومة الايطالية بعد مضى فترة الثلاث
 سنوات ، عقدها القديم لمدة خمسـين سنة ، وستظل فى إدارة هذه الموانى
 حتى الحرب العالمية الثانية .

تم



بعض مراجع البحث

أولاً : — المصادر :

- F. O, أرشيفات وزارة الخارجية البريطانية
A. E. أرشيفات وزارة الخارجية الفرنسية
A. I. أرشيفات المستعمرات الإيطالية (السابقة)

ثانياً : المطبوعات الرسمية :

- K. P. Kirk papers
S. P, State papers

ثالثاً : بعض المراجع العامة : —

- Arthur, Sir George; Life of Lord Kitchener. London, 1920,
(3 vols.)
Banning, Emile ; Le partage politique de L'Afrique. 1888.
Busch, M. ; Bismarck. London. 1898,
Cesari, C. ; Antonio Cecchi e la Somalia italiana. Rivista
della Colonie, 1926. a- XXI - No 4.
Coupland, R. ; The British Anti-Slavery Movement. 1933.
Coupland, R. ; East Africa and its Invaders - Oxford, 1938
Coupland. R. ; The Exploitation of East Africa - London,
1939.
Crispi, Francesco ; politica estera. Milano, 1912.
Deville, Victor : Partage de l' Afrique. Paris, 1898.
Driberg. J. H. : The East African Problem. London, 1930,

- Fox, Ralph , The Colonial Policy of British Imperialism
London 1933.
- Gregory, J. W. ; Foundation of British East Africa - London
1901.
- Handlip, Lord ; British East Africa - London, 1905.
- Hertslet, Sir Edward, The Map of Africa by Treaty.
London, 1894. (2 vols)
- Hosbins, Halford L. ; British Routes to India. New York,
1928.
- Johnston, Sir H. H. ; The Opening up of Africa. London,
1911.
- Lewin, E : The Germans and Africa. London, 1938.
- Lugard, Cap. F. D, The Rise of our East African Empire.
London, 1893 (2 vols.)
- Lyne, R. N : Zanzibar in Contemporary Times . London
1985.
- Lyne, R. N : Life of Sir Lloyd Willian Mathews - London
1956.
- Marsh, Z. A. , and Kinsnorth, I, Introduction to the
History of East Africa, Cambridge. 1957.
- Martineau, J. : Life of Sir Barle Frere. London, 1895.
- Mc Dermont, P. L. : British East Africa or IBEA. London
1895.
- Mondaini, I. la Colonization Anglaise, Paris, 1920 (2 vols)
- Moran, Paul : La route des Indes. Paris. 1936.
- Stigand, C. H. The Land of Zinji. London. 1913.
- Taylor, A. J. P. : Germany's First Bid for Colonies - Loudon
1936.
- Tawnsend, M. E. Rise and Fall of Germany's Colonial
Empire. New York, 1930.

محتويات الكتاب

صفحة

— ٥ —

المقدمة :

الباب الأول : إنجلترا وشرق افريقية

الفصل الأول : معنى الصداقة الإنجليزية .

١١ — ١ — سلطنة زنبار

١٧ — ٢ — سعيد وحماية الانجليز

٢٢ — ٣ — تحديد تجارة الرقيق

الفصل الثاني : — النفوذ البريطاني في شرق افريقية :

٢٩ — ١ — فرق تسد «تولية مجيد»

٣٤ — ٢ — الخصم والحكم — تحكيم اللورد كاننج

٣٩ — ٣ — الحكم الوطني ينكمش — حكم السلطان مجيد

٤٣ — ٤ — تولية السلطان برغش

٤٩ الفصل الثالث : — رحالة ومستعمرون

٥٠ — ١ — المستكشفون البريطانيون

٥٤ — ٢ — المستكشفون الألمان

٥٧ — ٣ — عودة ليفنجستون

٦١ — ٤ — أحلام المستكشفين

الفصل الرابع : - إنجلترا وتجارة الرقيق

- ٦٦ ١ - الاستعمار « الانساني »
 ٧٣ ٢ - مفاوضات وأساطيل
 ٧٩ ٣ - سياسة القوة
 ١٠٠ ٤ - مخالب القط

الباب الثاني : - التنافس الدولي والتقسيم

الفصل الخامس : إبعاد المصريين

- ١٠٦ ١ - المشروع المصري
 ١١٠ ٢ - الحملة المصرية
 ١١٥ ٣ - انسحاب الحملة المصرية

الفصل السادس : - مشروع الاستغلال البريطاني.

- ١٢٠ ١ - نشاط الإنجليز
 ١٢٤ ٢ - مشروع ماكينون
 ١٣٠ ٣ - المفاوضات
 ١٣٤ ٤ - رفض المشروع

الفصل السابع : - التسابق الاستعماري الأوروبي :

- ١٣٨ ١ - البلجيكيون
 ١٤٣ ٢ - الفرنسيون
 ١٤٨ ٣ - الإنجليز

الفصل الثامن : — قلق إنجلترا :

- ١ — اتفاقيات جونستون ١٥٤
- ٢ — معارضة كيرك ١٥٨
- ٣ — موقف الوزارة الانجليزية ١٦٢

الفصل التاسع : — نزول ألمانيا إلى الميدان :

- ١ — بداية النشاط الألماني ١٦٨
- ٢ — معاهدات الحماية ١٧٣
- ٣ — ازدياد النشاط الألماني ١٧٨
- ٤ — رضوخ السلطان ١٨٤

الفصل العاشر . — التحديد والتقسيم .

- ١ — البدء بالمعاهدات التجارية ١٨٩
- ٢ — لجنة التحديد ١٩٣
- ٣ — قرارات اللجنة ٢٠١
- ٤ — التقسيم الانجليزي والألماني ٢٠٥

الباب الثالث : — إيطاليا وموانئ الشمال

الفصل الحادي عشر مطالبة إيطاليا بقسمها

- ١ — بداية النشاط الإيطالي في زنتبار ٢١٤
- ٢ — المطالبة بقسمها . ٢٢١
- ٣ — بعثة الكابتن تشكى . ٢٨٢

الفصل الثاني عشر: الحماية وعقود الامتياز

- ٢٣٦ ١ - فرض الحصار على سواحل افريقية الشرقية .
- ٢٤٢ ٢ - الحماية على أويا والميجرتين
- ٢٤٩ ٣ - ايطاليا والبنادر
- ٢٥٨ ٤ - الشركة الايطالية لافريقية الشرقية .

الفصل الثالث عشر: منطقة النفوذ الايطالي

- ٢٦٤ ١ - المصاعب الخاصة بمنطقة الجوبا
- ٢٧٠ ٢ - اتفاقية تحديد مناطق النفوذ
- ٢٧٦ ٣ - عقد امتياز ١٢ من اغسطس سنة ١٨٩٢

٢٨٣ بعض مراجع البحث